



الجمهورية التونسية

مشروع قانون
المالية 2020

التقرير حول المنشآت العمومية

ملحق 09



الجمهورية التونسية
وزارة المالية

التقرير حول المنشآت العمومية

الفهرس

ملخص تنفيذي للتقرير حول المنشآت العمومية	5
تقديم عام	11
الجزء الأول: الوضعية المالية لـ 31 منشأة عمومية	14
الباب الأول: المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابهه	15
I. البنوك العمومية:	15
II. المنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي:	20
الباب الثاني: الصناديق الاجتماعية	24
I. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	24
II. الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية	26
III. الصندوق الوطني للتأمين على المرض	28
الباب الثالث: الوضعية المالية لـ 23 منشأة عمومية:	30
I. أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة المالية:	30
II. أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل	35
III. أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة:	51
III. أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:	69
IV. أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة:	79
V. أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية:	82
VI. أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون المحلية والبيئة:	85
الجزء الثاني: استراتيجية إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية	89
الباب الأول: مشروع إصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:	90
I. الإصلاحات على المستوى المؤسسي:	91
II. إصلاحات على المستوى التشريعي:	91
III. على مستوى التوجهات الاستراتيجية العامة لهيكلية المالية للمؤسسات والمنشآت العمومية:	92
IV. على مستوى تمويل برامج إعادة الهيكلة:	92
الباب الثاني: العلاقة التعاقدية بين الدولة وبعض المنشآت العمومية:	93
عقود برامج البنوك العمومية:	93
عقود تحسين القدرة على الأداء	96

قائمة الجداول

جدول 1: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لثلاث بنوك عمومية:	15
جدول 2: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي:	20
جدول 3: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للصناديق الاجتماعية:	24
جدول 4: قائمة الـ 23 منشأة عمومية المختارة وفق عدد من المؤشرات:	30
جدول 5: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية الناشطة في قطاع التبغ:	31
جدول 6: تطور أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط لأهم المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل:	36
جدول 7: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية الناشطة في قطاع المناجم:	51
جدول 8: أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الناشطة في قطاع الطاقة:	54
جدول 9: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لبعض المنشآت العمومية الناشطة في قطاع الصناعة:	62
جدول 10: تطور مديونية الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق:	68
جدول 11: تطور أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط لأهم المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:	69
جدول 12: أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة:	79
جدول 13: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لشركة تونس للطرق السيارة:	82
جدول 14: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لديوان الوطني للتطهير:	85
جدول 15: تقدّم انجاز عقود برامج البنوك العمومية سنة 2018:	94
جدول 16: أهم بنود عقد تحسين الأداء لديوان الحبوب:	97
جدول 17: أهم بنود عقد تحسين الأداء للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:	97
جدول 18: أهم بنود عقد تحسين الأداء للشركة التونسية لصناعات التكرير:	98
جدول 19: تقدّم انجاز الأهداف الفنية بعقد تحسين القدرة على الأداء لديوان الحبوب:	99
جدول 20: تقدّم انجاز الأهداف المالية بعقد تحسين القدرة على الأداء لديوان الحبوب:	100
جدول 21: تقدّم انجاز الأهداف الفنية بعقد تحسين القدرة على الأداء للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:	100
جدول 22: تقدّم انجاز الأهداف المالية بعقد تحسين القدرة على الأداء للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:	101
جدول 23: تقدّم انجاز الأهداف الفنية بعقد تحسين القدرة على الأداء للشركة التونسية لصناعات التكرير:	102
جدول 24: تقدّم انجاز الأهداف المالية بعقد تحسين القدرة على الأداء للشركة التونسية لصناعات التكرير:	103

ملخص تنفيذي للتقرير حول المنشآت العمومية

ملخص تنفيذي للتقرير حول المنشآت العمومية

يندرج هذا التقرير ضمن مقتضيات الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالتقارير المرفقة لقانون المالية.

وينقسم هذا التقرير إلى جزأين:

الجزء الأول	الجزء الثاني
عرض للوضع الاقتصادية والمالية والتشغيلية لأهم المنشآت العمومية مع تحليل لأهم مؤشراتها المالية وبيان الجهود المالي المبذول من قبل الدولة لفائدتها (منح، ضمانات، قروض خزينة تسبقت خزينة...).	تقديم لإستراتيجية إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية التي تم إقرارها من قبل الحكومة سنة 2018 وعرض لنموذج التجربة التعاقدية بين الدولة وبعض المنشآت العمومية (03 عقود برامج و03 عقود تحسين الأداء).

1. الجزء الأول:

يتناول هذا الجزء تشخيصا للوضع الاقتصادية والمالية والتشغيلية للمنشآت العمومية للفترة 2016 - 2018.

ويقصد بـ:

الوضع الاقتصادية	الوضع المالية	الوضع التشغيلية
عرض لنشاط مختلف المنشآت والدور الاقتصادي الذي تلعبه على المستوى الوطني ولأهم ملامح القطاع الذي تنشط فيه.	تقييم الوضع المالية للمنشآت عن طريق تحليل لأهم المؤشرات والكسور المالية المتعلقة بالهيكلية والمردودية.	تقديم صورة على القدرة التشغيلية للمنشآت العمومية من حيث أهمية عدد الأعوان والأعباء المتعلقة بهم.

تم التركيز في هذا الجزء في مرحلة أولى على القطاع البنكي والصناديق الاجتماعية وفي مرحلة ثانية تم التطرق إلى مجموعة من المنشآت التي تنشط في قطاعات مختلفة وذلك باعتبار أهمية مؤشرتها مقارنة بالعدد الجملي لبقية المنشآت من حيث:

عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	أعباء الاستغلال
75,3%	77,7%	88,3%	82%	88,2%

أهم النتائج المالية للمنشآت العمومية:

تم الاعتماد في دراسة الوضع المالية للمنشآت العمومية على المعطيات والبيانات المتوفرة بتقارير مراجعي الحسابات وتقارير النشاط لهذه المنشآت، وقد أفضت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أ) البنوك:

بخصوص المنشآت العمومية الناشطة في القطاع البنكي فقد تطوّر الناتج البنكي الصافي خلال الفترة 2016 - 2018 لـ 03 بنوك عمومية (BNA/STB/BH) بـ 57 % أي ما يعادل 538 م.د. ممّا أدى إلى ارتفاع النتيجة الصافية لنفس الفترة بـ 43,8 % أي ما يعادل 119,3 م.د.

ب) الصناديق الاجتماعية:

بلغت إيرادات الإستغلال الفنية لكل من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لسنة 2018 ما قيمته 6887 م.د. في حين بلغت أعباء الاستغلال الفنية ما قيمته 8186 م.د. مسجلة بذلك عجزا في نتيجة الاستغلال الفنية بما قيمته 1299 م.د. منها 74 % راجعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من إجمالي العجز، مما استوجب تخصيص 200 م.د. من ميزانية الدولة للحد من هذا العجز،

وقد أدى العجز الهيكلي لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لارتفاع قائم ديونهما لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض بحوالي 4691 م.د. إلى موفى 2018.

ت) بقية المنشآت العمومية:

حققت بقية مجموع المنشآت العمومية إيرادات استغلال تقدر بـ 21173 م.د. سنة 2016 وتعتبر هذه الإيرادات محدودة وبالكاد تغطي أعباء الاستغلال البالغة 20930 م.د. ويفسر الوضع المالي الصعب الذي تعيشه المنشآت العمومية بتدني قيمة الأرباح الصافية المحققة من طرف بعضها والتي بلغت قيمتها 170,5 م.د. حيث لا تغطي الخسائر الصافية المحققة من بقية المنشآت والبالغة قيمتها 1326 م.د. ويرجع ذلك أساسًا إلى:

✓ تعطل الإنتاج (إضرابات واعتصامات) ببعض المنشآت الهامة على غرار شركة فسفاط قفصة لبيع المعدل السنوي للتوقف الكلي بمراكز الإنتاج خلال الفترة 2016 - 2018 حوالي 85 يوما إضافة إشكاليات النقل كتعطل الخط 15 نتيجة الفيضانات التي شهدتها الحوض المنجمي سنة 2017 وتأخر استثمارات الشركة الوطنية للسكك الحديدية مما نتج عنه حصر نشاط المجمع الكيميائي التونسي في حدود معدل 39 % من الطاقة الإنتاجية،

✓ تأثير حجم الأجور حيث بلغت أعباء الأعوان لمجموع المنشآت العمومية سنة 2016 ما قيمته 2939,3 م.د. مسجلة ارتفاعا بنسبة 40 % مقارنة بسنة 2011 في حين انخفضت إيرادات الاستغلال بنسبة 2 % مقارنة بسنة 2011 وعلى سبيل الذكر لا الحصر عرفت كتلة الأجور سنة 2016 زيادات قياسية مقارنة بسنة 2011 لكل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز و المجمع الكيميائي التونسي بنسب متتالية 48 % و 43.3 %.

✓ إعتقاد سياسة تسعيرة لأغلب المنشآت لم تواكب كلفة الإنتاج.

✓ ارتفاع الأعباء المالية نتيجة تطور سعر صرف الدولار والأورو مقارنة بالدينار التونسي، وذلك على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز حيث سجلت خسائر صرف وقوائد بنكية تقدر بما قيمته 1500 م.د، وديوان الحبوب الذي سجلت أعباءه المالية إرتفاعاً متصاعداً لتمر من 68,3 م.د سنة 2016 إلى 86 م.د سنة 2017 لتصل إلى حوالي 100 م.د سنة 2018.

✓ المنحى التصاعدي لأسعار النفط الخام والمواد البترولية والغاز الطبيعي والمواد الأولية والذي أثر على التوازنات المالية للشركات المنتفحة من دعم الدولة.

مما أفضى إلى تواصل ارتفاع دعم الدولة (منح الاستغلال ومنح الاستثمار) للمنشآت العموميّة حيث مرت مجموع التحويلات بحسب قوائمها الماليّة من 2102,9 م.د سنة 2016 إلى 3694,1 م.د سنة 2017 ليصل إلى 5139,4 م.د سنة 2018 أي بإرتفاع يقدر بـ 144 % بين سنتي 2016 و2018، وعلى سبيل الذكر بلغ الدعم المباشر الموجه خلال سنة 2018 ما قيمته:

4000 م.د { 1300 م.د لديوان الحبوب بعنوان دعم منظومة الحبوب،
1500 م.د للشركة التونسية لصناعات التكرير بعنوان دعم المحروقات،
1200 م.د للشركة التونسية للكهرباء والغاز بعنوان دعم كلفة إنتاج الكهرباء،

هذا إلى جانب مجهود الدولة المتمثل في تسبيقات خزينة وقروض خزينة وضمانات الدولة. وعلى سبيل الذكر لا الحصر بلغت ضمانات الدولة على القروض البنكية الممنوحة للمنشآت العمومية سنة 2018 ما قيمته 2592,7 م.د.

وتمثل مؤسستي قطاع التبغ الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة باعتبار وأن الرفع في طاقة الإنتاج وفي الحجم الجملي للمبيعات خلال الفترة 2016 - 2018 مقارنة بالفترة 2011 - 2015 مكن من توفير موارد لميزانية الدولة بعنوان جباية التبغ بـ 4923,7 م.د خلال الفترة 2016 - 2018 مقابل مجهود مالي للدولة في حدود 500 م.د تم إسنادها للمؤسستين في شكل تسبيقات وقروض على الخزينة العامة لدعم سيولتهما التي تشكو نقصا حادا نتيجة الهوامش السلبية على مبيعات السجائر الأجنبية.

عائدات مساهمات الدولة:

وفي المقابل بلغت عائدات الدولة من هذه المنشآت ما قيمته 263,5 م.د سنة 2018 والذي يمثل 5,1 % من مجموع تحويلات للمنشآت العمومية كما تم بيانه في الفقرة السابقة، وهو ما يبين الاختلال الحاصل بين « الدفوعات والعائدات » بين الدولة والمنشآت العمومية والذي نتج عنه استنزاف حاد وغير مسبوق لموارد الدولة، حيث أنه لم يكن من السهل التحكم في هذا الاختلال باعتبار المقاربة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف الدولة على مستوى دعم بعض المواد وتحديد الأسعار لبعض الخدمات والمنتجات خصوصا بقطاعات النقل والأدوية والطاقة وبعض المواد الاستهلاكية.

2. الجزء الثاني:

أ) مشروع إستراتيجية إصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية

تبنى المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 24 نوفمبر 2015 المبادئ العامة لحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية، حيث تم في الغرض إعداد إستراتيجية إصلاح عامة وقع تضمينها بوثيقة مخطط التنمية لسنوات 2016 - 2020 وذلك على مستوى:

1) الحوكمة العامة 2) الحوكمة الداخلية 3) الموارد البشرية والحوار الاجتماعي 4) الوضع المالي

وبهدف تطوير هذه الإستراتيجية ووضع خطة عمل ناجعة لها تم عقد العديد من الفعاليات والاجتماعات في الغرض التي أفضت إلى إعداد إستراتيجية إصلاح وحوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية تضمنت 19 هدفا و58 إجراء تمت المصادقة عليها خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 19 جوان 2018،

وقد تم إصدار النصوص الترتيبية التالية:

- الأمر الحكومي عدد 618 لسنة 2018 المؤرخ في 26 جويلية 2018 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف برئاسة الحكومة لتنفيذ إستراتيجية إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية،
- قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 25 فيفري 2019 يتعلق بتعيين أعضاء لجنة قيادة إستراتيجية إصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وحيث تم عقد إجتماعين بتاريخ 25 جوان 2019 و17 سبتمبر 2019).

ب) نموذج للتجربة التعاقدية بين الدولة وبعض المنشآت العمومية:

عقود تحسين القدرة على الأداء	عقود برامج
O. Céréales - RNTA – STIR تحقيق الأهداف الفنية والخصوصية للشركات المعنية بنسب تراوحت بين 50 % و 100 % علما وأن أغلب المؤشرات الفنية بلغت معدل إنجاز بنسبة 80 % والتي تعتبر نسب مقبولة في أول سنة إنجاز العقد، في حين أن المؤشرات المالية لهذه الشركات شهدت منحى سلبي خلال السنة المعنية من إنجاز العقد باعتبار أن أسعار البيع تعتمد مبدأ المصادقة الإدارية والذي شهد ترفيعات طفيفة خلال سنة 2018 مقابل ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسب هامة راجع بالأساس لتقلبات أسعار الصرف، سعر البرميل، وأسعار المواد الأولية الموردة.	STB – BNA - BH تحقيق الأهداف المرسومة بعقود البرامج بنسب متفاوتة تجاوزت في أغلبها 100 %.

تقديم عام

تضطلع المنشآت العمومية بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا من خلال تنزيل السياسات العمومية في العديد من القطاعات الاقتصادية وإعدادها وتنفيذها وتحويل المخططات التنموية لهذه المؤسسات إلى استراتيجيات قطاعية وذلك بفضل الوسائل المتوفرة لدى المؤسسات الكبرى وبفضل ما تكتسبه من خبرة وما تتميز به من انفتاح على المستوى الدولي.

وفي هذا الإطار تعتبر بعض المنشآت العمومية رافعة يصعب الاستغناء عنها في ديناميكية التحول الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، علما و أن إقلاع بعض القطاعات يبقى رهين أنشطة هذه المنشآت. كما أن بعض الاستراتيجيات القطاعية لم تكن لتتجسم وترى النور لولا وجود هذه المؤسسات و دورها الفعال قبل و بعد الثورة.

إلا أن المنشآت العمومية لم تتطور وفق منظور استراتيجي منسجم ومحدد بشكل واضح على المدى المتوسط والبعيد، فالتحولات السياسية التي عرفتتها البلاد و لاسيما بعد الثورة و الوضع الاقتصادي العالمي الصعب الذي مرت به أوروبا الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا وعدم الاستقرار في بعض البلدان المجاورة جعل الاقتصاد التونسي يمر بمرحلة ركود على امتداد سنوات متتالية وجعل هذه المؤسسات تسجل تراجعاً حاداً في النتائج الإجمالية وأصبحت جل المنشآت العمومية تعاني من وضعيات صعبة.

الإطار القانوني لإعداد التقرير:

يندرج هذا التقرير ضمن مقتضيات الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالتقارير المرفقة لقانون المالية والمتضمنة لتقرير حول المنشآت العمومية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه ،

و يرجع سبب إدراج تقرير حول المنشآت العمومية ضمن التقارير المرفقة بمشروع قانون المالية للعديد من الاعتبارات، أهمها:

- تقاطع كثير من المؤشرات الاقتصادية والمالية العمومية للدولة مع تلك المتعلقة بالمنشآت العمومية على غرار الاستثمار و المنح والدعم العمومي و ضمانات الدولة والتشغيل.
- اعتبار كثير من المنشآت العمومية مرفقا عموميا وامتدادا للإدارة.
- الرغبة في مزيد تسليط الضوء على الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية وذلك في إطار الشفافية والوضوح وتوفير المعلومة.

محتوى التقرير

يتناول هذا التقرير تشخيصا للوضعية الاقتصادية والمالية والتشغيلية للمنشآت العمومية خلال السنوات 2016 - 2017 - 2018.

ويقصد بـ :

- الوضعية الاقتصادية : التعريف بنشاط مختلف المنشآت والدور الاقتصادي الذي تلعبه على المستوى الوطني مع عرض لأهم ملامح القطاع الذي تنشط فيه.
- الوضعية المالية: تقييم للوضعية المالية للمنشآت عن طريقة تحليل لأهم المؤشرات والكسور المالية المتعلقة بالهيكلية والمردودية .
- الوضعية التشغيلية : تقديم صورة على القدرة التشغيلية للمنشآت العمومية من حيث أهمية عدد الأعوان والأعباء المتعلقة بهم .

اختيار العينة:

التفصيل	العدد	
	110	العدد الجملي للمنشآت
3 بنوك عمومية من جملة خمسة 3 صناديق اجتماعية 2 البريد التونسي + صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	31	عدد المنشآت التي تم عرضها بالتقرير
القطاع المالي وشبه القطاع المالي		
23 منشأة على أساس أهمي مؤشراتها بالنسبة لبقية المنشآت (عينة من بين 87)		
بقية القطاعات		
2 بنوك : البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة 7 أحداثات جديدة 4 منشآت تأخرت في إعداد قوائمها المالية 1 اتصالات تونس 1 متوقفة عن النشاط	15	عدد المنشآت التي تم استثناؤها
طريقة احتساب 87 منشأة أساس العينة 87 = (110 العدد الجملي للمنشآت) - (15 عدد المنشآت التي تم استثناؤها) - (8 القطاع المالي وشبه القطاع المالي)		

يبلغ عدد المنشآت العمومية حاليا 110 منشأة وتم خلال هذا التقرير الاعتماد على 95 منشأة وذلك بعد استثناء بنكين عموميين لم يخضعا لعملية التدقيق الشامل على غرار البنوك العمومية الأخرى و 04 منشآت عمومية نظرا للتأخير الحاصل في إعداد قوائمها المالية (وهي الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر والتلفزة التونسية وشركة المترو الخفيف بصفاقس وديوان الأسرة والعمران البشري) و 07 منشآت عمومية تم أحداثها مؤخرا (وهي شركة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال وشركة البيئة والغراسية والبستنة بتطاوين وشركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين وشركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بجندوبة وشركة التنمية والاستثمار بتطاوين وشركة خدمات التنمية متعددة الاختصاصات بقرقنة وشركة التنمية والاستثمار بقبلي) ومركز الدراسات والبحوث الجوية باعتبارها متوقفة عن

العمل وشركة اتصالات تونس.

وبعد اختيار عينة تتكون من 31 منشأة تم إفراد 03 بنوك عمومية والديوان الوطني للبريد وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية و 03 صناديق اجتماعية بجزء خاص بهم ضمن هذا التقرير نظرا لخصوصية المؤشرات المالية المتعلقة بأنشطتهم.

هذا وقد تم اختيار باقي 23 منشأة من مجموع 87 منشأة عمومية تنشط في قطاعات مختلفة وتعتبر الأهم من حيث عدد الأعوان (75,3 % من مجموع الأعوان لدى 87 منشأة)، و أعباء الأعوان (77,7 % من مجموع الأعباء) وإيرادات الاستغلال (88,3 %) ومنح الاستغلال (82 %) وأعباء الاستغلال (88,2 %).

و ينقسم التقرير إلى جزأين إثنين :

- **الجزء الأول:** يعرض الوضع الحالي للعينة المتكونة من 31 منشأة عمومية مع تحليل معمق لأهم مؤشراتها المالية وبيان الجهود المالي المبذول من قبل الدولة تجاهها،

- **الجزء الثاني:** يستعرض إستراتيجية إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية الذي تم إقراره من قبل الحكومة سنة 2018 بالتوازي مع عرض نتائج تجربة وضعية عدد من المنشآت العمومية التي التزمت بمخطط إصلاح وإعادة هيكلتها في إطار عقود تحسين الأداء لثلاث منشآت وعقود برامج لثلاثة بنوك.

الجزء الأول: الوضعية المالية لـ 31 منشأة عمومية

الباب الأول: المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابهه

تساهم الدولة في رأس مال عدة مؤسسات ناشطة في القطاع المالي من أهمها البنوك العمومية الثلاثة الكبرى وهي الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان والبنك الوطني الفلاحي بالإضافة إلى الديوان الوطني للبريد وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

I – البنوك العمومية:

يبرز الجدول التالي أهم المؤشرات المتعلقة بالشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان والبنك الوطني الفلاحي.

جدول 1: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لثلاث بنوك عمومية:

الموارد البشرية			المؤشرات المالية								الكسور المالية		المؤشر	المنشأة
عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مجموع الأصول	التعهدات	الودائع	البنكي الصافي الناتج	النتيجة الصافية	الاستغلال	مؤشر	الديون المصنفة	نسبة تغطية الديون المصنفة بالأخوات	نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا % 10)	TIER 1 (نسبة دنيا % 7)		
عون	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	%	%	%	%	%	%	الوحدة
2141	114,2	8 279	5557	5443	309	40,5	50,1	28,2	79,5	12,13	8,47	199,3	2016	الشركة التونسية للبنك
2051	141,5	9 050	6114	5963	390	51,7	49,9	24,38	80,2	11,49	7,74	88,3	2017	الشركة التونسية للبنك
1855	143,3	10520	7133	6357	473	80,8	46,4	20,7	75,4	10,4	7,5	96,9	2018	الشركة التونسية للبنك
2628	162,3	9440	7372	7025	379	140	51,8	20,41	58,8	11,18	7,31	102,02	2016	البنك الوطني الفلاحي
2518	179,3	10690	8726	7633	444	199	49,7	18,4	57,5	12,4	7,99	107,05	2017	البنك الوطني الفلاحي
2413	196,3	11538	9259	7800	553	175	48	17,20	59,27	14,68	9,86	181,16	2018	البنك الوطني الفلاحي
1821	100,3	8 240,1	6 272	5 194	256	92	43,2	16	74	10,03	7,05	82,6	2016	بنك الإسكان
1792	124,3	9 988	7735	5942	385	115	42,98	13	80	10,94	7,86	87,35	2017	بنك الإسكان
1753	125,3	11912	9118	6551	456	136	41,47	11,40	77,8	10,50	7,60	101,65	2018	بنك الإسكان

1 – الشركة التونسية للبنك

الشركة التونسية للبنك هي شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسست في 18 جانفي 1957، يبلغ رأس مالها 776,9 م.د. تساهم فيه الدولة وبقية المساهمين العموميين بنسبة 83,3 %.

1.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- سجل عدد الأعوان سنة 2018 انخفاضا بنسبة 9,6 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 13,4 % مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك إلى تنفيذ مخطط التطهير الاجتماعي

التمثل في تسريح 378 عون: 136 عون في موفى 2017 و 75 عون في شهر ماي 2018 و 75 عون في شهر سبتمبر 2018 بالإضافة إلى برمجة مغادرة 92 عون في شهر فيفري 2019.

- بلغت أعباء الأعوان سنة 2018 ما قيمته 143,3 م.د. مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 1,3 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 25,5 % مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك لاحتساب منحة المغادرة ضمن أعباء أعوان البنك وإلى الزيادات القانونية في الأجور.

2.1. أهم المؤشرات المالية:

- بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2018 ما قيمته 10520 م.د مسجلا بذلك تطورا بنسبة 16,2 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 27 % مقارنة بسنة 2016 ويعود هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعهدات التي بلغت سنة 2018 ما قيمته 7133 م.د مقابل 6114 م.د سنة 2017 و5557 م.د سنة 2016.

- شهدت قيمة الودائع سنة 2018 تطورا بنسبة 6,6 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 16,8 % مقارنة بسنة 2016.

- في موفى سنة 2018 بلغ الناتج البنكي الصافي 473,4 م د ليسجل بذلك زيادة ب 83 م.د أي بنسبة 21,3 % مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك بالأساس إلى تطور الهامش الصافي للفوائد بقيمة 64,3 م د.

- بلغت النتيجة الصافية سنة 2018 ما قيمته 80,5 م د مسجلة تطورا هاما بنسبة 56,3 % مقارنة بسنة 2017.

3.1. أهم الكسور المالية:

- بلغ مؤشر الاستغلال سنة 2018 نسبة 46,4 % مسجلا تراجعاً مقارنة بسنة 2017 حيث بلغ نسبة 49,9 % ويعود ذلك لانخفاض نسق تطور الأعباء العملية (15 %) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (23,7 %).

- سجل خلال سنة 2018 تراجعاً في نسبة الديون المصنفة حيث بلغت 20,7 % مقابل 24,4 % سنة 2017 و28,2 % سنة 2016 وتمثل ديون القطاع السياحي الجزء الأهم من الديون المصنفة للبنك.

- تراجع مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2018 ليبلغ نسبة 10,4 % مقابل 11,5 % سنة 2017 و12,1 % سنة 2016 مقترباً بذلك من النسبة الدنيا القانونية (10 %). كما تراجع مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) ليبلغ 7,5 % سنة 2018 مقابل 7,7 % سنة 2017 و 8,5 % سنة 2016.

- بلغ مؤشر تغطية السيولة قصير المدى (LCR) نسبة 96,9 % في شهر ديسمبر 2018 مقابل نسبة 88,3 % في شهر ديسمبر 2017 و 199,3 % في شهر ديسمبر 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع نسق تطور الأصول السائلة عالية الجودة مقارنة بنسق تطور صافي التدفقات النقدية المدفوعة.

2 - البنك الوطني الفلاحي:

البنك الوطني الفلاحي هو شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسّس في 31 ماي 1959، رأس ماله 176 م.د. في موفى سنة 2018 وتبلغ مساهمة الدولة والمساهمين العموميين فيه نسبة 50,2%.

1.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- سجل عدد الأعوان سنة 2018 انخفاضا بنسبة 4,2 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 8,2 % مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك إلى المغادرات في إطار التقاعد.
- سجلت أعباء الأعوان سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 9,6 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 20,9 % مقارنة بسنة 2016. ويعود ذلك إلى الزيادات القانونية في الأجور.

2.2. أهم المؤشرات المالية:

- بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2018 ما قيمته 11538 م.د مسجلا بذلك تطورا بنسبة 7,8 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 22,2 % مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعهدات التي بلغت سنة 2018 ما قيمته 9259 م.د أي بتطور بنسبة 6,1 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 25,6 % مقارنة بسنة 2016.
- بلغت الودائع سنة 2018 ما قيمته 7800 م.د مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة 2,2 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 11 % مقارنة بسنة 2016.
- بلغ الناتج البنكي الصافي لسنة 2018 ما قيمته 553 م.د ليسجل زيادة بقيمة 109 م.د أي بنسبة 24,5 % مقارنة بسنة 2017 ويعود بالأساس إلى تطور جميع مكوناته وخاصة الهامش الصافي للفوائد.
- رغم التطور الناتج البنكي الصافي، فقد تراجعت النتيجة الصافية للبنك خلال سنة 2018 بنسبة 12,0 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 175 م.د نظرا لعدم تسجيلها لمرابيح استثنائية.

3.2. أهم الكسور المالية:

- تراجع مؤشر الاستغلال سنة 2018 ليبلغ نسبة 48 % مقارنة بنسبة 49,7 % سنة 2017 ويعود ذلك لانخفاض نسق تطور الأعباء العملية (19,8 %) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (24,5 %).
- سجل خلال سنة 2018 تراجعا في نسبة الديون المصنفة حيث بلغت 17,2 % مقابل 18,4 % سنة 2017 و20,4 % سنة 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع المستحقات المنتجة وتراجع المستحقات غير المنتجة.
- ارتفع مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2018 ليبلغ نسبة 14,7 % مقابل 12,4 % سنة 2017 و11,2 % سنة 2016 مبتعدا بذلك عن النسبة الدنيا القانونية. ويعود

ذلك إلى تحسن جودة التعهدات إضافة إلى التطور الإيجابي في الأموال الذاتية للبنك. كما ارتفع مؤشر TIER 1 ليلعب 9,9 % سنة 2018 مقابل 8,0 % سنة 2017 و 7,3 % سنة 2016.

- بلغ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) نسبة 181,2 % في أواخر شهر ديسمبر 2018 مقابل نسبة 107,1 % في شهر ديسمبر 2017 و 102,0 % في شهر ديسمبر 2016 ويفسر تغير هذا المؤشر الشهري بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أرفع من تطور التدفقات النقدية المدفوعة.

3 - بنك الإسكان:

بنك الإسكان هو شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسست سنة 1974 في شكل صندوق وطني للإدخار السكني قبل أن يتحول إلى بنك سنة 1989. ويبلغ رأس مال بنك الإسكان 238 م.د. وتساهم الدولة وباقي المساهمين العموميين فيه بـ 56,7 %.

1.3. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- سجل عدد الأعوان سنة 2018 انخفاضا بنسبة 2,2 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 3,7 % مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك إلى تقدم برنامج التسريح الإرادي للموظفين حيث تم تسريح دفعة أولى بعنوان سنة 2016 تهم 169 موظفا كما أن البنك بصدد استكمال إجراءات تسريح 40 موظف بعنوان 2018 و 20 موظف بعنوان 2019.

- سجلت أعباء الأعوان خلال سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 0,8 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 24,9 % مقارنة بسنة 2016 ويفسر هذا التطور باحتساب منحة المغادرة ضمن أعباء أعوان البنك والزيادات القانونية في الأجور.

2.3. أهم المؤشرات المالية:

- بلغ مجموع أصول البنك سنة 2018 ما قيمته 11912 م.د. مسجلا بذلك تطورا بنسبة 19,3 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 44,6 % مقارنة بسنة 2016 ويعود هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعهدات التي بلغت سنة 2018 ما قيمته 9118 م.د. مسجلا تطورا بنسبة 17,9 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 45,5 % مقارنة بسنة 2016.

- شهدت قيمة الودائع سنة 2018 تطورا بنسبة 10,2 % مقارنة بسنة 2017 وبنسبة 26,1 % مقارنة بسنة 2016.

- بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2018 ما قيمته 456 م.د. ليسجل زيادة بـ 71 م.د. مقارنة بسنة 2017. وشمل هذا التطور الملحوظ جميع مكونات الناتج البنكي الصافي وخاصة الهامش الصافي للفوائد.

- ارتفعت النتيجة الصافية لسنة 2018 بنسبة 18,3 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 136 م.د. وزع منها 28,5 م.د. كحصة أرباح وبلغ نصيب الدولة وباقي المساهمين العموميين 16 م.د.

3.3. أهم الكسور المالية:

- بلغ مؤشر الاستغلال سنة 2018 نسبة 41,5 % مسجلا تراجعاً مقارنة بسنة 2017 حيث بلغ نسبة 43,0 % ويعود ذلك لانخفاض نسق تطور الأعباء العملية (14,5 %) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (18,4 %).
- سجل خلال سنة 2018 تراجعاً في نسبة الديون المصنفة حيث بلغت 11,4 % مقابل 13,0 % سنة 2017 و16,0 % سنة 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع غير متوازي في النسق بين الديون المصنفة ومجموع التعهدات (نسبة تطور الديون المصنفة أقل من نسبة تطور التعهدات).
- تراجع مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2018 ليبلغ نسبة 10,5 % مقابل 10,9 % سنة 2017 ليقترّب بذلك من النسبة الدنيا القانونية ويعود ذلك بالأساس إلى تطور نسق التعهدات. كما تراجع مؤشر TIER 1 ليبلغ 7,6 % سنة 2018 مقابل 7,86 % سنة 2017.
- بلغ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) نسبة 101,7 % في أواخر شهر ديسمبر 2018 مقابل نسبة 87,4 % في شهر ديسمبر 2017 و 82,6 % في شهر ديسمبر 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع نسق تطور الأصول السائلة عالية الجودة مقارنة بنسق تطور صافي التدفقات النقدية المدفوعة.

II – المنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي:

يبرز الجدول التالي أهم المؤشرات المتعلقة بنشاط الديوان الوطني للبريد وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

جدول 2: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي:

المؤشر	الموارد البشرية		المؤشرات المالية							الاستثمارات		المدىونية	
	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء/الإيرادات	النتيجة الصافية	التأجج المؤجلة	الأموال الذاتية	منح الاستثمار	قيمة الاستثمارات		مجموع المدىونية
المنشأة	الوحدة	عون	م.د.	م.د.	م.د.	%	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.
الديوان الوطني للبريد	2016	9759	281,7	353,6	370,2	-16,6	104,7	-7,3	-71,0	220,6	10	16,7	64,4
	وقتي 2017	9601	304,7	374,2	405,0	-30,8	108,2	-15,6	-78,3	194,4	-	40,4	83,9
	المحتمل 2018	9331	329,2	406,0	440,8	-34,8	108,6	-20,0	-93,9	226,7	35	38,1	69,8
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	2016	170	5,4	30,7	19,3	11,5	62,9	20,7	200,8	308,3	107,9	31,4	145,8
	2017	159	5,6	29,9	20,4	9,5	68,2	22,6	221	330,4	59,2	70,4	128
	2018	175	6,3	30,6	16,8	13,8	54,9	31,4	241,4	361,8	157,5	45,7	119,2

1 – الديوان الوطني للبريد

البريد التونسي هو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدث بمقتضى الأمر عدد 1305 لسنة 1998 المؤرخ في 15 جوان 1998 وتم تنقيحه بالأمر عدد 681 لسنة 2016 المؤرخ في 3 جوان 2016. يخضع نشاط البريد التونسي إلى مجلة البريد المحدثه بالقانون عدد 38 لسنة 1998 المؤرخ في 2 جوان 1998. وينقسم نشاط الديوان إلى:

- الأنشطة البريدية: تجميع ونقل وتوزيع المراسلات والطرود، تجميع ونقل وتوزيع بعائث البريد السريع، تأمين خدمات الطباعة والبريد اللامادي (Editique)، صنع الطوابع البريدية.
- الأنشطة المالية: إيداع وسحب الأموال: الحسابات البريدية الجارية وحسابات الادخار، تحويل الأموال، توفير خدمات صرف العملة، توفير خدمات الوساطة في مجال التأمين.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغ عدد بطاقات الدفع للبريد التونسي 1017,9 ألف بطاقة خلال سنة 2017 مقابل 784 ألف بطاقة سنة 2016 أي بزيادة 233,9 ألف بطاقة ويعود هذا الارتفاع خاصة إلى اعتماد بطاقات الدينار الإلكتروني من قبل كافة مؤسسات التمويل الصغير وتطوير خدمات جديدة عبر الأنترنت وعبر الهاتف الجوال، ومن

المحتمل أن يبلغ عدد بطاقات الدفع 1692,2 ألف بطاقة سنة 2018 أي بزيادة بنسبة 66,2 % بالمقارنة مع سنة 2017.

- بلغ عدد حسابات الادخار 3755 ألف خلال سنة 2017 مقابل 3982 ألف حساب سنة 2016 أي بنقصان قدره 227 ألف حساب أي ما يعادل 5,7 %، ومن المحتمل أن يبلغ عدد حسابات الادخار 3893 ألف سنة 2018 أي بزيادة نسبتها 3,7 % بالمقارنة مع سنة 2017.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الديوان سنة 2017 حوالي 9601 عوناً مسجلاً بذلك انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1,6 % مقارنة بسنة 2016، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المتقاعدين مقارنة بعدد المنتدبين. ومن المحتمل أن ينخفض عدد الأعوان من سنة 2017 إلى سنة 2018 ليبلغ 9331 عوناً نظراً لانخفاض عدد الأعوان المتقاعدين والإحالات على التقاعد.

- في المقابل سجلت أعباء الأعوان لسنة 2017 ارتفاعاً هاماً بنسبة 8,2 % مقارنة بسنة 2016. ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2018 ارتفاعاً بنسبة 8,0 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 329,2 م.د. ويفسر هذا الارتفاع الهام في أعباء أعوان الديوان خلال الفترة 2016 - 2018 بالأساس بالزيادات القانونية في الأجور نتيجة المفاوضات الاجتماعية والزيادات في المنح الخصوصية والترقيات والأحداث الجديدة بالهيكل التنظيمي.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت نتيجة الاستغلال سنة 2017 ما قيمته 30,8 - م.د مسجلة بذلك انخفاضاً بنسبة 85,5 % مقارنة بسنة 2016 يعود بالأساس إلى ارتفاع نسق تطور أعباء الاستغلال مقارنة مع نسق تطور إيرادات الاستغلال، ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 34,8 - م.د سنة 2018 أي بانخفاض بنسبة 13,0 % مقارنة بسنة 2017.

- سجلت إيرادات الاستغلال خلال سنة 2017 تطوراً بنسبة 6,0 % مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت 374,2 م.د. ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار أهم المنتجات والخدمات البريدية بالإضافة لتطور عدد بطاقات الدفع للبريد التونسي. ومن المنتظر أن تتطور إيرادات الاستغلال سنة 2018 بنسبة 8,5 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 406 م.د.

- بلغ مجموع أعباء الاستغلال سنة 2017 ما قيمته 405 م.د مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 9,4 % مقارنة بسنة 2016 ومن المنتظر أن تبلغ أعباء الاستغلال خلال سنة 2018 ما قيمته 440,8 م.د.

- بلغت النتيجة الصافية خلال سنة 2017 ما قيمته 15,6 - م.د مسجلة بذلك انخفاضاً بنسبة 113,7 % مقارنة بسنة 2016 ومن المحتمل أن تكون النتيجة الصافية سنة 2018 في حدود 20 - م.د.

4.1. الاستثمارات:

شهدت الدفوعات المالية المتعلقة باستثمارات الديوان تطورا إيجابيا حيث بلغت قيمتها سنة 2016 مبلغ 16,7 م.د ومن المنتظر أن تبلغ سنة 2017 ما قيمته 40,4 م.د وسنة 2018 ما قيمته 38,1 م.د مع العلم وأن تمويل الاستثمارات يتم عن طريق صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات.

5.1. المديونية:

بلغت ديون الديوان سنة 2016 ما قيمته 64,4 م.د من أهمها الديون تجاه الصناديق الاجتماعية العمومية التي تمثل نسبة 33,8 % من مجموع ديونها ومن المتوقع أن تبلغ سنة 2017 ما قيمته 83,9 م.د وسنة 2018 ما قيمته 69,8 م.د.

2 - صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية:

صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية هو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت بمقتضى القانون عدد 37 المؤرخ في 14 ماي 1975، وينشط الصندوق في قطاع التنمية المحلية من خلال تمويل المخططات الاستثمارية للجماعات المحلية عن طريق إسناد القروض والتصرف في المساعدات في إطار تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

1.2. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغ عدد المشاريع التي تحصلت على الموافقات المبدئية 401 خلال سنة 2017 مقابل 389 خلال 2016 أي بزيادة 12 مشروع، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المشاريع التي تحصلت على الموافقات المبدئية في شكل قرض ومساعدات موظفة، وهو ما يفسر ارتفاع قيمة هذه الموافقات من 103,3 م.د خلال سنة 2016 إلى 120,5 م.د سنة 2017. وقد سجلت هذه الموافقات خلال سنة 2018 ارتفاعا قدره 7,1 % بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 129 م.د.

- بلغ عدد المشاريع التي تحصلت على المصادقات النهائية 460 خلال سنة 2017 مقابل 273 خلال 2016 أي بزيادة 187 مشروع، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المشاريع التي تحصلت على المصادقة النهائية في شكل قرض ومساعدات موظفة، وهو ما يفسر ارتفاع قيمة هذه المصادقات من 32,5 م.د خلال سنة 2016 إلى 141,1 م.د سنة 2017. وقد سجلت هذه المصادقات خلال سنة 2018 ارتفاعا قدره 5,0 % بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 134 م.د.

2.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان 159 عون سنة 2017 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 6,5 % مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك إلى إنهاء عقود الأعوان المتعاقدين والإحالات على التقاعد. ومن المحتمل أن يرتفع خلال سنة 2018 ليلبلغ 175 عونا نتيجة انجاز برامج الانتدابات السابقة.

- رغم انخفاض عدد الأعوان فإن أعباء الأعوان سجلت خلال سنة 2017 ارتفاعا بنسبة 3,7 % مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت قيمتها 5,6 م.د وذلك نتيجة الزيادات في الأجور والترقيات ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 12,5 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 6,3 م.د وذلك نتيجة الانتدابات المبرمجة والزيادات في الأجور والترقيات.

3.2. أهم المؤشرات المالية:

- انخفضت إيرادات الاستغلال خلال الفترة 2016 - 2017 بنسبة 2,6 % لتمر من 30,7 م.د سنة 2016 الى 29,9 م.د سنة 2017 وذلك بسبب التراجع الطفيف في فوائد القروض المسندة للجماعات المحلية، ومن المحتمل أن تشهد إيرادات الاستغلال سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 2,3 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ قيمتها 30,6 م.د.

- من ناحية أخرى ارتفعت أعباء الاستغلال لسنة 2017 بنسبة 5,7 % مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت 20,4 م.د ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع مخصصات المدخرات على القروض المسندة للجماعات المحلية. ومن المحتمل أن تسجل أعباء الاستغلال خلال سنة 2018 تراجعا بنسبة 17,6 % لتبلغ 16,8 م.د نتيجة التراجع المرتقب لمخصصات المدخرات على القروض المسندة للجماعات المحلية.

- بلغت نتيجة الاستغلال سنة 2017 ما قيمته 9,5 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 17,4 % مقارنة بسنة 2016 ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال سنة 2018 ما قيمته 13,8 م.د مسجلة بذلك تطورا إيجابيا بنسبة 45,3 %.

- سجلت النتيجة الصافية لسنة 2017 ارتفاعا بنسبة 9,2 % مقارنة بسنة 2016 لتبلغ 22,6 م.د ويعود ذلك إلى ارتفاع فوائد التوظيف خلال سنة 2017 والمساهمة الظرفية الاستثنائية لفائدة الدولة خلال سنة 2016، ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية لسنة 2018 ما قيمته 31,4 م.د أي بزيادة مرتقبة قدرها 8,8 م.د وبنسبة 38,9 %.

4.2. الاستثمارات:

عرفت الدفوعات المالية المتعلقة بالاستثمار خلال سنة 2017 تطور هاما بنسبة 124,2 % مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت قيمتها 70,4 م.د وذلك نظرا للمساهمة في قرض رقاع خزينة قابلة للتنظير بقيمة 30 م.د. إلا أن حجم المساهمات سيشهد تراجعا إلى مستواه العادي خلال سنة 2018 والمقدرة 45,7 م.د.

5.2. المديونية:

بلغت ديون الصندوق خلال سنة 2017 ما قيمته 128 م.د مقابل 145,8 م.د خلال سنة 2016 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12,2 %. ومن المنتظر أن تبلغ الديون خلال سنة 2018 ما قيمته 119,2 م.د أي بتراجع بنسبة 6,9 % مقارنة بسنة 2017. ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة القروض المتحصل عليها مقارنة بالدفوعات المتعلقة بتسديد القروض المتحصل عليها سابقا.

الباب الثاني: الصناديق الاجتماعية

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على ثلاثة صناديق اجتماعية وهي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض.

وسيتطرق هذا الباب إلى الوضعية المالية والتشغيلية للثلاثة صناديق الاجتماعية.

جدول 3: جدول أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للصناديق الاجتماعية:

المتنشة	المؤشر	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية				الاستثمارات	المديونية				
		عدد المؤمنون الاجتماعيون	عدد المتقاعدين الجرايين	مجموع الإيرادات الفنية	عدد الأعوان	عدد الأعوان	إيرادات الاستغلال الفنية	أعباء الاستغلال الفنية	نتيجة الاستغلال	منحة الدولة	النتيجة الصافية	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	الدولة	مجموع المديونية
	الوحدة	ألف منخرط	ألف منخرط	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2016	156	2280	708	5204	119,6	2520	2789	2520	-475	673	12,3	499	0	499	499
	2017	165	2345	763	5198	133,3	2794	3088	-527	147	8,9	1247	0	1247	1247	1247
	محتمل 2018	-	-	-	5673	143,3	3115	3448	-553	0	-	15,7	1712	0	1712	1712
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	2016	-	780	343	1526	48,2	3522	3744	-275,9	300	-846,8	25,8	1655,4	151,5	1947,7	1947,7
	2017	-	782	359	1512	52,9	3629	4380	-811	500	-1030,7	26,9	1872,0	33,9	2190,1	2190,1
	محتمل 2018	-	779	382	1459	51	3772	4738	-973,5	200	-1801,3	27	1848,4	326,1	2879,1	2879,1
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	2016	-	3583	7959	2615	94,5	2922	2615	328,2	0	324,4	22,5	22,5	1573,6	1573,6	1573,6
	2017	-	3613	8144	2933	102,7	2835	2191	393,6	0	393,9	13,6	1968,8	33,9	2190,1	2190,1
	محتمل 2018	-	3713	8064	2876	103,1	3027	2244	546,8	0	547,4	28,8	2515,5	326,1	2879,1	2879,1
المجموع (CNSS+) (CNRPS)	2016	-	3060	1051	6730	167,8	6042	6042	-752,9	300	-437,5	38,1	2154,4	151,5	2446,7	2446,7
	2017	-	3127	1122	6423	186,2	6423	7468	-1338	500	-707,8	35,8	3119	33,9	3437,1	3437,1
	محتمل 2018	-	-	-	7071	194,3	6887	8186	-1526,5	200	-1320,2	42,7	3560,4	326,1	4591,1	4591,1

I - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية، تم إحداثه بمقتضى القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960، وتتمثل مهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أساسا في:

- استخلاص المساهمات المتعلقة بأنظمة الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص،
- إسداء المنافع الاجتماعية كالجرايات والمنح.

1 - أهم مؤشرات النشاط:

سجل الصندوق خلال سنة 2017 ارتفاعا لعدد المؤجرين المنخرطين في الصندوق بنسبة 5,8 % مقارنة بسنة 2016 ليبلغ 165 ألف مؤجر، وسجل عدد النشيطين الأجراء المنخرطين زيادة بنسبة 2,9 % ليبلغ 2345 ألف من بينهم 1229 ألف أجير في القطاع غير الفلاحي، وشهد عدد المنتفعين بجراية شيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة ارتفاعا بنسبة 7,8 % ليبلغ 763 ألف.

2 - أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- يقدر عدد أعوان الصندوق موفى سنة 2017 بـ 5198 عونا مسجلا بذلك انخفاضا طفيفا بـ 6 أعوان مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المتقاعدين مقارنة بالمنتدبين، ومن المحتمل أن يستقر عدد الأعوان في موفى 2018 في حدود 5673 عونا أي بزيادة تقدر بنسبة 9,1 % أي 475 عونا مقارنة بسنة 2017 وذلك نتيجة إنجاز برنامج الانتدابات.
- سجلت أعباء الأعوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ارتفاعا بنسبة 11,5 % أي بـ 13,7 م.د حيث مر من 119,6 م.د سنة 2016 إلى 133,3 م.د سنة 2017 نتيجة الزيادات في الأجور والمنح الخصوصية والكلفة الناتجة عن الترقيات والتسميات، ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2018 زيادة بـ 10 م.د مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 143,3 م.د أي بنسبة 7,5 %.

3 - أهم المؤشرات المالية:

- بلغ حجم إيرادات الاستغلال الفنية سنة 2017 ما قيمته 2794 م.د مقابل 2520 م.د سنة 2016 أي بزيادة قدرها 274 م.د أي بنسبة 10,9 %، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى تطور عدد النشيطين الأجراء المنخرطين بنسبة 2,9 % ليبلغ 2345 ألف منخرط، ومن المحتمل أن تبلغ إيرادات الاستغلال الفنية موفى سنة 2018 ما قدره 3115 م.د أي بارتفاع قدره 321 م.د وبنسبة 11,5 %.
- بلغ حجم أعباء الاستغلال الفنية لسنة 2017 ما قيمته 3088 م.د مقابل 2789 م.د سنة 2016 مسجلا بذلك تطورا بـ 299 م.د أي بنسبة 10,7 % يعود أساسا إلى الترفيع في الجرايات نتيجة الزيادة في الأجر الأدنى المهني المضمون وارتفاع عدد المنتفعين بجرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة بنسبة 7,8 % ليبلغ 763 ألف منتفع، ومن المحتمل أن تبلغ الأعباء الفنية موفى سنة 2018 ما قدره 3448 م.د أي بارتفاع بنسبة 11,7 % وبقيمة 360 م.د.
- بلغت نتيجة الاستغلال سنة 2017 ما قيمته 527 - م.د مقابل 477 - م.د سنة 2016 أي بانخفاض قدره 50 م.د بنسبة 10,5 % يعود أساسا إلى تدهور النتيجة الفنية، ومن المحتمل أن تبلغ سنة 2018 حوالي 553 - م.د أي بانخفاض قدره 26 م.د وبنسبة 4,9 %.
- بلغت النتيجة الصافية سنة 2017 ما قيمته 525 - م.د مقابل 475 - م.د سنة 2016 أي بانخفاض قدره 50 م.د بنسبة 10,5 % يفسر أساسا بتطور العجز المسجل على مستوى النتيجة الفنية الخام، ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية 550 - م.د موفى سنة 2018 أي بانخفاض قدره 25 م.د وبنسبة 4,8 %.

4 - الاستثمارات:

بلغت الاستثمارات المنجزة 8,9 م.د سنة 2017 مسجلة بذلك تراجعاً قدره 3,4 م د أي بنسبة 27,6 % مقارنة بإنجازات سنة 2016، ومن المحتمل أن تبلغ ميزانية الاستثمار لسنة 2018 ما قيمته 15,7 م.د بزيادة تقدر بـ 6,8 م.د أي بنسبة 76,4 % ستخصص بالأساس لاقتناء وتهيئة بناءات وتجهيزات إدارية ومكتبية.

5 - المديونية:

تتعلق مديونية الصندوق أساساً بعدم قدرته، بداية من سنة 2016، على تحويل كامل الاشتراكات المستخلصة لفائدة الصندوق الوطني للتأمين على المرض وذلك قصد توفير السيولة الضرورية لخلاص جريات المتقاعدين، حيث بلغ حجم المديونية تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض 1247 م.د سنة 2017 مسجلاً بذلك ارتفاعاً بقيمة 748 م د مقارنة بسنة 2016 أي بنسبة 149,9 %، ومن المحتمل أن ترتفع مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض سنة 2018 إلى ما قيمته 1712 م.د أي بزيادة قدرها 465 م.د وبنسبة 37,3 % مقارنة بسنة 2017.

II - الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت منذ سنة 1976 لتحل محل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية المحدثين سنة 1959، وفي ماي 1998 أدمج معه صندوق التقاعد لمستخدمي المصالح العمومية لقطاعات الكهرباء والغاز والنقل.

تتمثل المهام الأساسية للصندوق في :

- متابعة الحياة المهنية وتسوية المسار المهني.
- التصرف في جريات التقاعد وتوابعها.
- التصرف في أنظمة الجريات المحدثّة لفائدة بعض الأصناف غير منخرطة بالصندوق وممولة من قبل ميزانية الدولة.

1 - أهم مؤشرات النشاط:

- بلغ عدد المباشرين المنخرطين بالصندوق مع نهاية سنة 2017 ما قدره 782 ألف منخرط مقابل 780 ألف منخرط سنة 2016 أي بزيادة بنسبة 0,3 %، ومن المتوقع أن يبلغ موفى 2018 ما قدره 779 ألف منخرط أي بانخفاض بنسبة 0,4 % مقارنة بسنة 2017.

- وسجل العدد الجملي للمنتفعين بجراية 359 ألف منتفع سنة 2017 مقابل 343 ألف سنة 2016 أي بزيادة قدرها 16 ألف منتفع وبنسبة 4,7 %، ومن المتوقع أن يبلغ سنة 2018 ما قدره 382 ألف منتفعا أي بارتفاع قدره 23 ألف منتفع جديد وبنسبة 6,4 % مقارنة بسنة 2017، ويعود هذا الارتفاع خلال الفترة 2016 - 2018 إلى عوامل هيكلية متصلة بتغيير التركيبة العمرية للمنخرطين واتجاهها نحو التهرم (وصول شرائح كبيرة إلى سن التقاعد)، وإلى تحسن مؤمل الحياة بحيث أصبحت مدة الانتفاع بجراية أطول مما كانت عليه سابقاً.

2 - أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- يقدر عدد أعوان الصندوق موفى سنة 2017 بـ 1512 عوناً مسجلاً بذلك انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1 % بالمقارنة مع سنة 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المتقاعدين مقارنة بالمتدربين الجدد. و من المتوقع أن يستقر عدد الأعوان في موفى سنة 2018 في حدود 1459 عوناً أي بنقص يقدر بـ 53 عوناً مقارنة بسنة 2017 أي بنسبة 3,5 % وذلك نتيجة تواصل ارتفاع عدد المتقاعدين وتأخر إنجاز برنامج الانتدابات.
- سجلت أعباء الأعوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ارتفاعاً بما قدره 4,7 م.د لتبلغ 52,9 م.د أي بنسبة 9,8 %، ويعود ذلك إلى الزيادات في الأجور والمنح الخصوصية والكلفة الناتجة عن الترقيات والتسميات، ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 انخفاضاً طفيفاً بقيمة 1,9 م.د أي بنسبة 3,6 % لتبلغ 51 م.د .

3 - أهم المؤشرات المالية:

- بلغ حجم إيرادات الاستغلال الفنية سنة 2017 ما قيمته 3629 م.د مقابل 3522 م.د سنة 2016 أي بتطور قدره 107 م.د أي بنسبة 3 % ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المباشرين المنخرطين بالصندوق سنة 2017، ومن المحتمل أن تبلغ إيرادات الاستغلال الفنية سنة 2018 ما قيمته 3772 م.د أي بتطور بقيمة 143 م.د وبنسبة 3,9 % مقارنة بسنة 2017.
- بلغ حجم أعباء الاستغلال الفنية سنة 2017 ما قيمته 4380 م.د مقابل 3744 م.د سنة 2016 مسجلاً بذلك تطوراً بقيمة 636 م.د بنسبة 17 % يرجع بالأساس إلى تطور عدد المنتفعين بجراية الذي بلغ 359 ألف منتفع سنة 2017 مقابل 343 ألف منتفع خلال سنة 2016، و من المحتمل أن تبلغ أعباء الاستغلال الفنية موفى سنة 2018 ما قدره 4738 م.د بارتفاع قدره 358 م.د وبنسبة 8,2 % مقارنة بسنة 2017.
- بلغت نتيجة الاستغلال سنة 2017 ما قيمته 811 - م.د مقابل 275,9 - م.د سنة 2016 مسجلة بذلك انخفاضاً قيمته 535,1 م.د أي بنسبة 193,9 % يعود أساساً إلى ارتفاع الأعباء الفنية بنسق يتجاوز بكثير تطور الإيرادات الفنية، ومن المحتمل أن تتعمق نتيجة الاستغلال السلبية لتبلغ سنة 2018 حوالي 973,5 - م.د بتقلص قدره 162,5 م.د أي بنسبة 20 %.
- بلغت النتيجة الصافية سنة 2017 ما قيمته 182,8 - م.د مقابل 37,5 م.د سنة 2016 بانخفاض قدره 220,3 م.د وذلك رغم تمتع الصندوق بمنحة الدولة في شكل دعم مالي مباشر خلال سنة 2017 بقيمة 500 م.د و بـ 300 م.د سنة 2016، ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية 770,2 - م.د سنة 2018 أي بانخفاض مهم قدره 587,4 م.د وبنسبة 321 % وذلك بالرغم من تحصل الصندوق على 200 م.د خلال سنة 2018 بعنوان منابه من المساهمة الاجتماعية التضامنية المحدثة بمقتضى الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2018.

4 - الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات خلال سنة 2017 ما قيمته 26,9 م.د مسجلة ارتفاعاً طفيفاً بـ 1,1 م.د أي بنسبة 4,3 % مقارنة بسنة 2016، وتتكون أساساً من الاستثمارات المالية التي بلغت نسبتها

95% من الاستثمارات الجمالية، والتي تتمثل في القروض الشخصية الممنوحة للمنخرطين، حيث توجه الصندوق نحو الاستثمار على المدى القصير نظرا لمحدودية السيولة المتوفرة ولرودوديتها الأنية باعتبار استرجاعها في غضون السنة ومن المتوقع سنة 2018 أن تستقر قيمة الاستثمارات في حدود 27 م.د.

5 - المديونية:

خلال سنة 2017 بلغ مجموع ديون الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية 2190,1 م.د مقابل 1947,7 م.د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 242,4 م.د وبنسبة 12,4% ويعود ذلك إلى تدهور الوضعية المالية للصندوق منذ سنة 2012 أدت إلى عدم قدرته على تسديد ديونه تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي بلغت سنة 2017 ما قدره 1872 م.د أي بنسبة 85,4% من مجموع الديون لنفس السنة ومن المحتمل أن تبلغ الديون الجمالية سنة 2018 ما قيمته 2879,1 م.د أي بزيادة قدرها 689 م.د وبنسبة 31,5% مقارنة بسنة 2017.

III - الصندوق الوطني للتأمين على المرض

الصندوق الوطني للتأمين على المرض هو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدث بمقتضى القانون عدد 71 لسنة 2004، وتتمثل مهام الصندوق في إدارة الأنظمة التالية: النظام القاعدي للتأمين على المرض، نظام تكميلي بصفة استثنائية وعند الاقتضاء، الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاعين العمومي والخاص وإسناد منح المرض والوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

1 - أهم مؤشرات النشاط:

- بلغ عدد المضمونين الاجتماعيين مع نهاية سنة 2017 ما قدره 3613 ألف مقابل 3583 ألف سنة 2016 بزيادة بـ 30 ألف مضمون اجتماعي جديد بنسبة 0,8%، ومن المتوقع أن يبلغ موفى 2018 ما قدره 3713 ألف مضمون اجتماعي بارتفاع قدره 100 ألف وبنسبة 2,8% مقارنة بسنة 2017، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسبة تطور المضمونين المسجلين في المنظومة العلاجية العمومية ابتداء من سنة 2017 مقابل انخفاض في نسبة تطور المضمونين المسجلين في المنظومة الخاصة خلال نفس الفترة.

- ويشهد العدد الجملي للمنتفعين ارتفاعا، حيث بلغ سنة 2017 حوالي 8144 ألف منتفع مقابل 7959 ألف منتفع سنة 2016 أي بزيادة قدرها 185 ألف منتفع وبنسبة 2,3%، ومن المتوقع أن يبلغ سنة 2018 ما قدره 8064 ألف منتفع أي بانخفاض بـ 80 ألف منتفع وبنسبة 0,8% مقارنة بسنة 2017.

2 - أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- يقدر عدد أعوان الصندوق موفى سنة 2017 بـ 2933 عونا مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,4% بالمقارنة مع سنة 2016 ويعود ذلك إلى استكمال انجاز برنامج انتداب سابق، ومن المتوقع أن يستقر عدد الأعوان في موفى 2018 في حدود 2876 عونا أي بنقص يقدر بـ 57 عون ونسبة 1,9% مقارنة بسنة 2017 وذلك نتيجة تواصل ارتفاع عدد المتقاعدين وتأخر إنجاز برنامج الانتدابات.

- سجلت أعباء الأعوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ارتفاعا بنسبة 8,7 % أي ما قيمته 8,2 م.د حيث مر من 94,5 م.د سنة 2016 إلى 102,7 م.د سنة 2017 نتيجة الزيادات في الأجور والمنح الخصوصية والكلفة الناتجة عن الترقيات والتسميات، ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 0,4 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 103,1 م.د وذلك رغم انخفاض عدد الأعوان.

3 - أهم المؤشرات المالية:

- بلغ مجموع إيرادات الاستغلال الفنية سنة 2017 ما قيمته 2835 م.د مقابل 2615 م.د خلال سنة 2016 أي بزيادة قدرها 220 م.د وبنسبة قدرها 8,4 % وترجع هذه الزيادة خاصة إلى تطور عدد المضمونين الاجتماعيين الذي بلغ سنة 2017 حوالي 3,6 مليون مضمون اجتماعي مقابل 3,5 مليون سنة 2016، ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات الفنية سنة 2018 ما قيمته 3027 م.د أي بارتفاع قدره 192 م.د وبنسبة قيمتها 6,8 % مقارنة بسنة 2017.

- بلغ مجموع أعباء الاستغلال الفنية خلال سنة 2017 ما قيمته 2191 م.د مقابل 2074 م.د سنة 2016 أي بزيادة قدرها 117 م.د وبنسبة قدرها 5,6 % و يعود هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع مصاريف الأدوية الخصوصية و المصاريف المتعلقة بالأمراض المزمنة، ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الأعباء الفنية لسنة 2018 ما قيمته 2244 م.د أي بزيادة قدرها 53 م.د وبنسبة قدرها 2,4 % مقارنة بسنة 2017.

- بلغت النتيجة الصافية سنة 2017 ما قيمته 393,9 م.د مقابل 324,4 م.د سنة 2016 أي بزيادة قدرها 69,5 م.د وبنسبة 21,4 % يفسر أساسا بتطور النتيجة الفنية الخام، ومن المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية 547,4 م.د موفى سنة 2018 أي بارتفاع قيمته 153,5 م.د بنسبة 39 % مقارنة بسنة 2017.

4 - الاستثمارات:

بلغ حجم الاستثمارات سنة 2017 ما يقارب 13,6 م.د مسجلا انخفاض قدره 8,9 م.د أي بنسبة 39,6 % نتيجة تأخر انجاز جملة من المشاريع الجديدة، فيما ستبلغ قيمة الاستثمارات خلال سنة 2018 ما قيمته 28,8 م.د أي بزيادة هامة تتجاوز 100 % مقارنة بسنة 2017 باعتبار برمجة انجاز منظومة التبادل الالكتروني للمعلومات في إطار رقمنة خدمات الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

5 - المديونية:

تتكون ديون الصندوق أساسا من ديون جارية قصيرة المدى بلغت قيمتها 2043 م.د سنة 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 842 م.د أي بنسبة 70 % مقارنة بسنة 2016، وتتكون بالأساس من ديون تجاه القطاع الصحي العمومي (952 م.د) وتجاه القطاع الصحي الخاص (665 م.د)، ومن المتوقع أن تسجل الديون الجارية خلال سنة 2018 انخفاضا بنسبة 2,7 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 1987 م.د علما بأن خصوم الصندوق لا تحتوي على قروض بنكية أو ديون طويلة ومتوسطة المدى.

الباب الثالث: الوضعية المالية لـ 23 منشأة عمومية:

جدول 4: قائمة الـ 23 منشأة عمومية المختارة وفق عدد من المؤشرات:

قطاع النشاط	سلطة الإشراف	المنشأة
التبغ	وزارة المالية	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد
		مصنع التبغ بالقيروان
النقل الجوي	وزارة النقل	شركة الخطوط التونسية
		ديوان الطيران المدني والمطارات
النقل البحري		الشركة التونسية للملاحة
		ديوان البحرية التجارية والموانئ
النقل البري		شركة نقل تونس
		الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية
الطاقة	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
		الشركة الوطنية لتوزيع البترول
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية		
الشركة التونسية لصناعات التكرير		
المناجم		شركة فسفاط قفصة
		المجمع الكيميائي التونسي
الصناعة		الشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ»
		الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق
الفلاحة	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	ديوان الحبوب
		ديوان الأراضي الدولية
الديوان الوطني للزيت		
الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه		
خدمات عمومية	وزارة الصحة	الصيدلية المركزية التونسية
صحة		شركة تونس للطرق السيارة
تهيئة ترابية	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	الديوان الوطني للتطهير
خدمات عمومية	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	

*المؤشرات المعتمدة لاختيار الـ 23 منشأة عمومية: عدد الأعوان - إيرادات الاستغلال - منح الاستغلال - أعباء الاستغلال - أعباء الأعوان - نتيجة الاستغلال الإيجابية - نتيجة الاستغلال السلبية - النتيجة الصافية الإيجابية - النتيجة الصافية السلبية.

I – أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة المالية:
جدول 5: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية النشطة في قطاع التبغ:

المؤشرات	المنشأة	مصنع التبغ بالقيروان			الوكالة الوطنية للتبغ والموقيد		
		2016	2017	وطني 2018	2016	2017	وطني 2018
المؤشرات الطبيعية	المؤشرات						
	الوحدات	2016	2017	2018	2016	2017	2018
	الإنتاج	174.9	168.1	158.9	278.4	283	294.2
	المنتجات	62.6	83.5	73.6	227.4	233.5	244.9
	المبيعات	245.7	244.6	240.7	503.9	497.8	525.9
مؤشرات النشاط	رقم المعاملات	131.9	165.1	178	289.8	338.4	385.1
	عائدات جباية التبغ	440.3	512.8	521.4	1072	1141.5	1235.7
	عدد الأعوان	541	483	411	1554	1447	1462
	أعباء الأعوان	22.3	21.5	20	60.4	57.4	62.6
	معدل الأجور بالشهر / المعون	3 453	3 709	4 055	3 239	3 305	3 568
المؤشرات المالية	إيرادات الاستغلال	136	169	182	290	339.6	386.1
	أعباء الاستغلال	159.3	200.9	212.1	344.5	378.4	420.1
	نتيجة الاستغلال	-23.3	-31.9	-30.1	-54.5	-38.8	-34
	الأعباء المالية	-5.5	-5.8	-23	-10	-11	-11.4
	النتيجة الصافية	-28.9	-38.3	-45	-63.3	-49.6	-44.8
	النتائج المؤجلة	-108.2	-137.2	-172	-186.3	-250.5	-300.1
	الأموال الذاتية	-107.6	-146.0	-187.9	-167.6	-217.1	-262
	قيمة الاستثمارات	10.6	7.3	15.4	13.2	5.4	26.2
	الدولة	204.2	245.6	252	232.5	197.5	193.5
	البنوك	0.7	4.2	3.4	0	0	12.1
المديونية	المنشآت العمومية	9.7	10.6	18.5	43	59.8	75.3
	الصناديق الاجتماعية	1.05	1.05	1.1	2.2	0.08	3.1
	مجموع المديونية	215.05	261.45	275	277.7	257.4	271.9
	المنشآت العمومية	9.7	10.6	18.5	43	59.8	75.3
	الصناديق الاجتماعية	1.05	1.05	1.1	2.2	0.08	3.1

1 - الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد

الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت بمقتضى القانون عدد 57 لسنة 1964 المؤرخ في 28 ديسمبر 1964 وتتمثل مهمتها الأساسية في استغلال الاختصاص الجبائي لفائدة الدولة وفي هذا الإطار فهي مكلفة بالوظائف التالية: تصنيع وتوزيع مختلف مواد التبغ المحلي (السجائر والنفة والسيجار)، توريد وتسويق السجائر الأجنبية والإشراف على زراعة التبغ وتطوير البحوث المتصلة بها.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 تطورا في عائدات ميزانية الدولة بـ69,5 + م.د. وفي رقم معاملات الوكالة بـ48,6 + م.د. ويعزى هذا التطور للانعكاس المالي للترفيه في أسعار البيع للعموم والتي تم إقرارها ابتداء من غرة جويلية 2017 وارتفاع حصة مبيعات السجائر الأجنبية وذلك بالرغم من استقرار الحجم الجملي لمبيعات السجائر

- ومن المتوقع أن تشهد سنة 2018 ارتفاعا في عائدات جباية التبغ بـ94,2 + م.د. وفي رقم معاملات الوكالة بـ46,7 + م.د. نتيجة الانعكاس المالي للترفيه في أسعار البيع للعموم المذكور أعلاه على مبيعات كامل سنة 2018 من جهة وتطور حجم المبيعات بحوالي 28,1 + م.د. علبة من جهة أخرى وذلك مقارنة بأرقام سنة 2017.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الوكالة في موفى سنة 2017 حوالي 1447 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 6,9 % بالمقارنة مع سنة 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الإحالات على التقاعد القانوني والنسبي وتأخر تنفيذ برنامج الإنتدابات باعتبار طول إجراءات فرز الملفات وإجراء الاختبارات الكتابية والشفاهية (حوالي 5000 مطلب ترشح لـ162 خطة). وقد تم خلال سنة 2018 استكمال كافة مراحل مناظرات الإنتدابات سألقة الذكر والتصريح النهائي بالنتائج.

- بالرغم من انخفاض عدد الأعوان للفترة 2017 - 2018 مقارنة بسنة 2016 إلا أن أعباء الأعوان سجلت ارتفاعا بنسبة 9,1 % خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وبـ3,6 % مقارنة بسنة 2016 نتيجة الزيادات في الأجور والمنح والترفيه في قيمة الامتيازات العينية.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- سجلت سنة 2017 ارتفاعا في إيرادات الاستغلال بـ17,1 % لتبلغ 339,6 م.د. مقابل 290 م.د. سنة 2016 نتيجة الترفيه في أسعار بيع منتجات الاختصاص خلال شهر جويلية من سنة 2017. فيما شهدت أعباء الاستغلال موفى سنة 2017 ارتفاعا بـ9,8 % لتبلغ 378,4 م.د. مقابل 344,5 م.د. سنة 2016 تعزى بالأساس إلى ارتفاع شراءات السجائر الأجنبية بـ30,2 م.د. لتبلغ الخسائر المحاسبية

للمؤسسة حوالي 49,6 م.د مقابل 63,3 م.د سنة 2016 ويعزى الحد من خسائر المؤسسة إلى أن نسبة هامة من الترفيع في سعر البيع للعموم تم تخصيصه لفائدة مؤسستي القطاع قصد تحسين توازناتهما المالية.

- في حين سجلت النتائج السلبية المؤجلة موفى سنة 2017 ارتفاعا بـ 34,4 % لتبلغ 250.5 - م.د مقابل 186.3 - م.د موفى سنة 2016 تعزى أساسا للخسائر المتراكمة المسجلة على مبيعات السجائر الأجنبية نتيجة ارتفاع مبيعاتها وارتفاع أسعار شراءاتها وأسعار الصرف. ومن المتوقع أن تشهد المؤشرات المالية للوكالة خلال سنة 2018 استقرارا في نفس مستوى أرقام سنة 2017 باعتبار استقرار نشاط الإنتاج والمبيعات الجمالية.

4.1. الاستثمارات:

بلغت القيمة الجمالية للدفعات المالية المتعلقة بالاستثمار خلال الفترة 2016 - 2018 ما قدره 44,8 م.د وهي دفعات تتعلق باقتناء معدات مختصة لتعزيز ورشات الإنتاج منها ثلاث (03) مجامع لصنع وتعليب سجائر «20 مارس ذهبي» بكلفة 49,5 م.د وآلة لصنع سجائر الكريستال بكلفة 9 م.د وآلات جديدة في إطار برنامج تأهيل ورشة التحضيرات العامة بكلفة 10 م.د.

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة سنة 2017 ما قيمته 257,4 م.د مقابل 277,7 م.د سنة 2016 مسجلة انخفاضا طفيفا بنسبة 7,0 % نتيجة خلاص حوالي 70 م.د من مستحقات الدولة بعنوان الأداء على الاستهلاك والأداء على القيمة المضافة ومستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية مقابل ارتفاع رصيد التسبقات على ميزانية الدولة بـ 35 م.د. في حين شهدت ديون الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد اتجاه مصنع التبغ بالقيروان موفى سنة 2017 ارتفاعا بـ 16,8 م.د مقارنة بسنة 2016. وهي مستحقات لفائدة مصنع التبغ بالقيروان بعنوان مناولة تصنيع سجائر 20 مارس دولي لفائدة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد.

- وتواجه الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد صعوبات مالية على مستوى السيولة تعزى بالأساس إلى الخسائر المتراكمة نتيجة الهوامش السلبية المسجلة بعنوان ترويج السجائر الأجنبية، حيث بلغ رصيد الخسائر المتراكمة في موفى سنة 2017 حوالي 250,5 م.د ومن بين الحلول التي تم اعتمادها لدعم سيولة المؤسسة، تمكينها من تسبيقات على حساب الخزينة العامة بما يضمن لها خلاص مزوديتها وخاصة مصنعي السجائر الأجنبية. وقد بلغ رصيد التسبيقات المقيّد بحسابات الوكالة حوالي 197,5 م.د موفى سنة 2017 ما يمثل نسبة 77,0 % من المديونية الجمالية للمؤسسة.

- ومن المحتمل أن تعرف ديون الوكالة سنة 2018 ارتفاعا بـ 14,5 م.د. مقارنة بسنة 2017 متأتي أساسا من قروض بنكية تحصلت عليها الوكالة بمبلغ 12,1 م.د بعنوان تمويل جزء من استثماراتها.

2 - مصنع التبغ بالقيروان

مصنع التبغ بالقيروان هو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت بمقتضى القانون عدد 14 لسنة 1981 لمعاونة جهود الوكالة الوطنية للتبغ في إنتاج السجائر وتوزيع مواد الاختصاص وتعبئة موارد ميزانية الدولة.

1.2. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 تطورا في رقم معاملات مصنع التبغ بالقيروان بـ 33,2 + م.د وفي عائدات جباية التبغ بـ 72,5 + م.د ويعزى هذا التطور للانعكاس المالي للترفيغ في أسعار البيع للعموم ابتداء من غرة جويلية 2017.
- ومن المتوقع أن تشهد سنة 2018 ارتفاعا في عائدات جباية التبغ بـ 8,6 م.د وفي رقم معاملات المصنع بـ 12,9 م.د نتيجة الانعكاس المالي للترفيغ في أسعار البيع للعموم المذكور أعلاه على مبيعات كامل سنة 2018 وذلك مقارنة بأرقام سنة 2017.

2.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان المصنع 411 عونا في موفى سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 24,0 % بالمقارنة مع سنة 2016 و 14,9 % مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الإحالات على التقاعد القانوني والنسبي وتأخر تنفيذ برنامج الانتدابات المصادق عليها خلال سنة 2017.
- وقد تم خلال سنة 2019 استكمال كافة مراحل مناظرات الانتدابات سالفة الذكر والتصريح النهائي بالنتائج وانتداب حوالي 100 عون.
- ونتيجة تقلص عدد أعوان المصنع خلال الفترة 2016 - 2018 عرفت أعباء الأعوان تراجعا بـ 2,3 م.د لتبلغ ما قيمته 20 م.د سنة 2018.

3.2. أهم المؤشرات المالية:

سجلت سنة 2017 ارتفاعا في إيرادات الاستغلال بـ 24,3 % لتبلغ 169 م.د مقابل 136 م.د سنة 2016 نتيجة الترفيغ في أسعار بيع منتجات الاختصاص. فيما شهدت أعباء الاستغلال ارتفاعا بـ 10,3 % لتبلغ 200,9 م.د مقابل 159,3 م.د سنة 2016 تعزى بالأساس إلى ارتفاع شراءات السجائر الأجنبية بـ 40,9 م.د. في حين سجلت النتائج المؤجلة السلبية ارتفاعا بـ 26,8 % لتبلغ 137,2 م.د موفى سنة 2017 مقابل 108,2 م.د موفى سنة 2016 والتي تعزى أساسا للخسائر المتراكمة المسجلة على مبيعات السجائر الأجنبية نتيجة ارتفاع مبيعاتها وارتفاع أسعار شراءاتها وأسعار الصرف.

4.2. الاستثمارات:

بلغت القيمة الجمالية للدفعات المالية المتعلقة بالاستثمار خلال الفترة 2016 - 2018 ما قدره 33,3 م.د وهي دفعات تتعلق باقتناء معدات مختصة لتعزيز ورشات الإنتاج

منها مجمع لصنع وتعليب سجائر «السفير» وآلة لصنع سجائر الكريستال بكلفة جمالية بـ 25 م.د وآلات جديدة في إطار برنامج تأهيل ورشة التحضيرات العامة بكلفة 10 م.د.

5.2. المديونية :

مثمما هو الشأن بالنسبة للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد يواجه مصنع التبغ بالقيروان صعوبات مالية على مستوى السيولة تعزى بالأساس إلى الخسائر المتراكمة نتيجة ترويج السجائر الأجنبية، حيث بلغ رصيد الخسائر المتراكمة في موفى سنة 2017 حوالي 137,2 م.د ولدعم سيولة المؤسسة، تم كذلك تمكينها من تسبيقات على حساب الخزينة العامة بلغ رصيدها المقيد بحساباتها موفى سنة 2018 حوالي 210 م.د ما يمثل نسبة 76,0 % من المديونية الجمالية.

II – أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل

يضم القطاع 25 منشأة عمومية تنشط في مجالات النقل والجولان برا وبحرا وجوا واللوجستية وكراء العربات، ومن بينها وقع الاختيار على 6 منشآت عمومية ليتم تقديمها بصفة دقيقة وهي كالاتي:

منشآت عمومية ناشطة في قطاع النقل الجوي:

- شركة الخطوط التونسية،

- ديوان الطيران المدني والمطارات،

منشآت عمومية ناشطة في قطاع النقل البحري:

- الشركة التونسية للملاحة،

- ديوان البحرية التجارية والموانئ،

منشآت عمومية ناشطة في قطاع النقل البري:

- شركة نقل تونس،

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

1 - شركة الخطوط التونسية:

أحدثت شركة الخطوط التونسية بمقتضى أمر علي بتاريخ 21 أكتوبر 1948، وهي شركة عمومية خفية الاسم برأس مال 106 م.د. تساهم فيه الدولة بنسبة 64,9 % ويتمثل نشاط الشركة أساسا في النقل الجوي للأشخاص والبضائع.

1.1. مؤشرات النشاط:

- شهد نشاط شركة الخطوط التونسية تحسنا ملحوظا خلال سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016، حيث عرف نشاط نقل المسافرين ارتفاعا هاما خلال نفس الفترة بنسبة تقارب 16,7 % ليبلغ العدد الجملي للمسافرين سنة 2017 حوالي 3,5 مليون مسافر، كما عرف نشاط الشحن والبريد تحسنا ملحوظا سنة 2017 حيث بلغت الكمية المشحونة حوالي 7266 طن سنة 2017 مقارنة بـ 5766 طن فقط سنة 2016 مسجلة بذلك ارتفاعا هاما بنسبة 26,0 %.

- ومن المتوقع أن تواصل الشركة تحسين أغلب مؤشرات نشاطها خلال سنة 2018، حيث يحتمل أن يبلغ عدد المسافرين 3,8 مليون مسافر أي بزيادة قدرها 300 ألف مسافر وبنسبة 8,6 % بالمقارنة مع سنة 2017، فيما يتوقع تسجيل انخفاض طفيف في نشاط الشحن والبريد وذلك بنسبة 2,4 - % بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ الكمية المشحونة سنة 2018 حوالي 7091 طن.

2.1. الموارد البشرية:

- شهد عدد أعوان شركة الخطوط التونسية سنة 2017 ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك بنسبة 4,8 % ليبلغ 3765 عونا مقارنة بـ 3594 عونا سنة 2016 ويعود ذلك بالأساس لاستكمال برنامج إندابات الشركة (تعويض الإحالات على التقاعد)، وواصل عدد الأعوان ارتفاعه سنة 2018 لكن بنسق منخفض ليبلغ 3781 عونا أي بزيادة 16 عونا.

- من جهة أخرى، واصلت أعباء أعوان الشركة سنة 2017 تسجيل ارتفاعا هاما لتبلغ ما قيمته 240,3 م.د مقارنة بـ 220,2 م.د سنة 2016، أما سنة 2018 فقد بلغت تقديرات مجموع أعباء الأعوان ما قيمته 253,5 م.د مسجلة بذلك زيادة قدرها 13,2 م.د و بنسبة قدرها 5,5 % و يعود هذا الارتفاع خاصّة إلى الزيادة في الأجور في إطار المفاوضات الاجتماعية واستكمال برنامج الانتدابات والانعكاس المالي للترقيات.

3.1. المؤشرات المالية:

- بلغت نتيجة استغلال شركة الخطوط التونسية سنة 2017 ما قيمته -97 م.د مسجلة تحسنا مقارنة بسنة 2016 وذلك بنسبة 18,5 % و بقيمة 22 م.د، وذلك بفعل النسق الهام لارتفاع إيرادات استغلال الشركة خلال نفس الفترة بنسبة 28,5 % وذلك نتيجة تطور نشاط الشركة من ناحية وتطور سعر صرف من ناحية أخرى، مقابل نسق ارتفاع بنسبة 23,8 % لأعباء الاستغلال خلال نفس الفترة.

- ومن المحتمل أن تسجل الشركة خلال سنة 2018 ارتفاعا هاما في نتيجة استغلالها بنسبة تقارب 25,0 % وبقيمة 24 م.د مقارنة بسنة 2017 وذلك بتقليص الخسائر المسجلة لتبلغ ما قيمته 73 - م.د بفعل التطور الايجابي المسجل في إيرادات استغلالها بنسبة 20,9 % وبقيمة 291 م.د خلال نفس الفترة لتبلغ ما قيمته 1686 م.د نتيجة تطور نشاط نقل المسافرين، مع ارتفاع أعباء الاستغلال بنسق أقل بنسبة 18,0 % وبقيمة 268 م.د مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 1760 م.د نتيجة الارتفاع الهام المحتمل في أعباء الأعوان بقيمة 13,2 م.د و بنسبة 5,5 %.
- شهدت النتيجة الصافية انخفاضا حادا بين سنة 2016 وسنة 2017 بـ 25 م.د وبنسبة 15,2 % لتبلغ ما قيمته 190 - م.د، ويعود هذا الانخفاض بالأساس للارتفاع المشط في خسائر الصرف بنسبة 82,1 % مقارنة بسنة 2016 لتبلغ ما قيمته 113 م.د مع موفى سنة 2017.
- ومن المحتمل أن تسجل الشركة سنة 2018 ارتفاعا هاما في نتيجتها الصافية بقيمة 44 م.د مقارنة بسنة 2017 مع محافظتها على العلامة السالبة لتبلغ ما قيمته 146 - م.د ويعود ذلك بالأساس لتحسن نتيجة استغلالها بنسبة 25,0 % بالمقارنة مع سنة 2017.
- سجلت مجموع الأموال الذاتية لشركة الخطوط التونسية انخفاضا هاما بنسبة 204,3 % مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت قيمتها 287 - م.د سنة 2017 مقارنة بـ 94,3 - م.د سنة 2016 وذلك بسبب تراكم الخسائر التي ما فتئت الشركة تسجلها من سنة لأخرى. هذه الوضعية تضع الشركة تحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية حيث بلغت قيمة الأموال الذاتية أقل من 50,0 % من رأس مال الشركة.
- هذا ومن المحتمل أن تواصل الأموال الذاتية للشركة سنة 2018 تراجعها، حيث يتوقع أن تسجل انخفاضا هاما بنسبة 51,0 % وبقيمة تناهز 146 - م.د. لتصل إلى مستوى 433 - م.د. وذلك نتيجة مواصلة الشركة تحقيق نتائج سلبية.

4.1. الاستثمارات:

- بلغ حجم الدفوعات المتعلق بمشاريع الاستثمار لشركة الخطوط التونسية لسنة 2017 ما قيمته 126,9 م.د مقابل 130,6 م.د سنة 2016، وقد تم توجيه هذه الاستثمارات من قبل الشركة في أغلبها لأشغال إصلاح الطائرات التي قدرت قيمتها بحوالي 118 م.د سنة 2017.
- كما سجلت الشركة خلال سنة 2018 ارتفاعا في قيمة استثماراتها بـ 11,1 م.د أي ما يعادل 8,7 % لتصل قيمتها لحوالي 138 م.د منها 131,5 م.د استثمارات في أشغال إصلاح الطائرات و 6,5 م.د موجهة لاستثمارات مختلفة.

5.1. المديونية:

- بلغ مجموع ديون شركة الخطوط التونسية سنة 2017 ما قدره 2414,9 م.د مسجلا بذلك انخفاضا طفيفا بنسبة لا تتجاوز 0,5 - % بالمقارنة مع سنة 2016 التي بلغت فيها

قيمة المديونية 2426,6 م.د فقط. وتتوزع ديون الشركة بالخصوص على الديون تجاه المزودون وخاصة منهم الشركات الفرعية، وديوان الطيران المدني والمطارات الذي تراكمت ديون الشركة تجاهه لتبلغ حوالي 553 م.د، والديون تجاه البنوك التي بلغت قيمتها حوالي 1060 م.د سنة 2017 والديون تجاه الدولة. ومن المحتمل أن تواصل مديونية الشركة خلال سنة 2018 ارتفاعها.

2 - ديوان الطيران المدني والمطارات:

ديوان الطيران المدني والمطارات مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية أحدث بمقتضى القانون عدد 30 لسنة 1970 المؤرخ في 3 جويلية 1970 بأموال مخصصة من الدولة قيمتها 64,5 م.د، وعهد له عديد المهام من أهمها استغلال وتطوير سبعة مطارات دولية (تونس قرطاج - جربة جرجيس - صفاقس طينة - توزر نفطة - طبرقة عين دراهم - قفصة قصر - قابس مطماطة) ومطار برج العامري.

1.2. مؤشرات النشاط:

- بلغ إجمالي حجم حركة المسافرين عبر الرحلات الدولية والداخلية 7,3 مليون مسافر سنة 2017 مقابل 6,4 مليون مسافر سنة 2016، أي نسبة نمو بـ 14,1 %، وسجلت حركة الطائرات عبر المطارات التونسية تطورا بنسبة 21,7 % بالمقارنة مع سنة 2016، حيث تم تسجيل حوالي 115 ألف رحلة سنة 2017 مقابل أقل من 95 ألف رحلة سنة 2016، كما عرف نشاط الشحن الجوي نموا بنسبة 21,0 % حيث بلغ حجم البضائع المشحونة سنة 2017 حوالي 35,8 ألف طن مقابل 29,6 ألف طن سنة 2016.

- ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي حجم حركة المسافرين سنة 2018 حوالي 8,4 مليون مسافر مقابل 7,3 مليون مسافر سنة 2017، أي بنسبة نمو تقدر بـ 15,1 % .

2.2. الموارد البشرية:

- شهد عدد أعوان ديوان الطيران المدني والمطارات سنة 2017 انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2016 ليبلغ 3971 عوناً مقارنة بـ 4033 عوناً سنة 2016، ومن المحتمل أن يتواصل تراجع عدد الأعوان ليبلغ سنة 2018 حوالي 3870 عوناً مسجلاً انخفاضا بـ 101 عون أي ما يعادل 2,5 %.

- من جهة أخرى، واصلت أعباء أعوان الديوان سنة 2017 تسجيل ارتفاعا هاما لتبلغ ما قيمته 162 م.د مقارنة بـ 136 م.د سنة 2016، أما سنة 2018 فقد بلغت تقديرات مجموع أعباء الأعوان ما قيمته 188 م.د مقابل مبلغ 162 م.د خلال سنة 2017 أي بزيادة قدرها 26 م.د وبنسبة 16,0 % ويعود هذا الارتفاع في أعباء الأعوان خلال الفترة 2016 - 2018 خاصة إلى الزيادة في الأجور والمنح في إطار المفاوضات الاجتماعية، والانعكاس المالي للترقيات.

3.2. المؤشرات المالية:

- بلغت نتيجة استغلال ديوان الطيران المدني والمطارات سنة 2017 ما قيمته 29 م.د مسجلة تراجعاً حاداً مقارنة بسنة 2016 وذلك بنسبة 29,3 % وبقيمة 12 م.د، وذلك بفعل النسق الهام لارتفاع أعباء استغلال الديوان بنسبة تساوي 27,7 % مقابل نسق ارتفاع لإيرادات الاستغلال أقل خلال نفس الفترة بنسبة 21,0 % خلال نفس الفترة.
- ومن المحتمل أن تسجل نتيجة استغلال الديوان سنة 2018 ارتفاعاً هاماً بنسبة 48,3 % وبقيمة 14 م.د مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 43 م.د وذلك بفعل التطور الايجابي المسجل في إيرادات استغلاله بنسبة 24,0 % وبقيمة 99 م.د خلال نفس الفترة لتبلغ ما قيمته 511 م.د نتيجة تطور النشاط وارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدينار مع ارتفاع أعباء الاستغلال بنسب أقل وذلك بنسبة 22,0 % وبقيمة 85 م.د مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 468 م.د.
- أما بالنسبة للنتيجة الصافية فقد شهدت ارتفاعاً بين سنة 2016 وسنة 2017 بـ 4,5 مليون دينار وذلك بالرغم من تراجع نتيجة الاستغلال بما قيمته 12,9 م.د، ويرجع هذا الارتفاع أساساً إلى ارتفاع الإيرادات المالية الصافية بما قيمته 11,2 م.د وارتفاع إيرادات التوظيفات بما قيمته 2,8 م.د.
- ومن المحتمل أن يسجل الديوان سنة 2018 ارتفاعاً هاماً في نتيجته الصافية بقيمة تتجاوز 26 م.د مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 52,6 م.د.
- ارتفعت قيمة الأموال الذاتية للديوان ليبلغ مجموعها 474 م.د سنة 2017 مقابل 468 م.د سنة 2016، ويعود هذا الارتفاع بالأساس للنتيجة الصافية الايجابية التي سجلها الديوان سنة 2017 والبالغة 26,6 م.د.
- هذا وواصلت الأموال الذاتية لديوان الطيران المدني والمطارات سنة 2018 نسقها التصاعدي، حيث سجلت ارتفاعاً هاماً بنسبة تتجاوز 9,5 % وبقيمة تناهز 45 م.د لتصل إلى مستوى 519 م.د.

4.2. الاستثمارات:

- بلغ حجم الدفوعات المتعلقة بمشاريع الاستثمار لسنة 2017 ما قيمته 34,7 م.د مقابل 31,2 م.د سنة 2016، هذا وقد حرص الديوان منذ سنوات من خلال الاستثمارات المنجزة على تحسين البنية التحتية للمطارات التونسية.
- كما سجل الديوان خلال سنة 2018 ارتفاعاً هاماً في استثماراته بقيمة تتجاوز 12,1 م.د بنسبة 34,9 % بالمقارنة مع سنة 2017 لتصل قيمتها لحوالي 46,8 م.د.

5.2. المديونية:

- بلغ مجموع ديون ديوان الطيران المدني والمطارات سنة 2017 ما قدره 239,6 م.د مسجلاً بذلك ارتفاعاً هاماً بنسبة 45,0 % بالمقارنة مع سنة 2016 التي بلغت فيها

قيمة المديونية 165,2 م.د ويعود هذا الارتفاع بالأساس لارتفاع ديون الشركة تجاه الدولة وهي بالأساس ديون متخلدة بذمة شركة الخطوط التونسية على غرار الأداء على القيمة المضافة و الأداء على المسافرين.

- حافظ ديوان الطيران المدني والمطارات سنة 2018 على النسق التصاعدي لمديونيته، حيث بلغت مستوى قياسي بتجاوزها لـ 305 م.د. مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 65,5 م.د وبنسبة 27,0 % وذلك بسبب تراكم ديونها تجاه الدولة التي بلغت 262 م.د مقابل 195 م.د فقط سنة 2017.

3 - الشركة التونسية للملاحة:

الشركة التونسية للملاحة هي شركة خفية الاسم احدثت سنة 1959، برأس مال قدره 126 م.د تساهم فيه الدولة بنسبة 86,2 %. ويتمثل نشاط الشركة أساسا في النقل البحري للمسافرين على خطي مرسيليا وجنوة ونقل البضائع بواسطة المجرورات والحاويات على متن سفن الدرجة. وتعتمد الشركة لتأمين هذه السفرات على أسطول يتكون من 06 سفن مملوكة وسفينتين مستأجرتين.

1.3. مؤشرات النشاط:

- شهد نشاط الشركة التونسية للملاحة تحسنا ملحوظا خلال سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016، ويبرز هذا التحسن خاصة من خلال ارتفاع عدد المسافرين بـ 2711 مسافرا ليمر من 292396 مسافرا إلى 295107 مسافرا وارتفاع عدد السيارات بـ 70 سيارة ليمر من 117313 سيارة خلال سنة 2016 الى 117383 سيارة سنة 2016، كما عرف نشاط نقل المجرورات ارتفاعا بسيطا خلال نفس الفترة بنسبة تقارب 3,5 % فيما عرف نشاط نقل البضائع عبر الحاويات بدوره ارتفاعا ضئيلا بنسبة لا تتجاوز 1,3 % ليصل عدد الحاويات التي تم نقلها لحوالي 26,8 ألف حاوية سنة 2017 مقابل 26,4 ألف حاوية سنة 2016.

- ومن المتوقع أن تسجل الشركة تراجعاً في نشاطها خلال سنة 2018، حيث يتوقع أن يسجل نشاط نقل المسافرين ونقل السيارات انخفاضا هاما بنسب متتالية بـ 7,8 % و 11,4 % خلال نفس الفترة، ويحتمل أن يبلغ عدد الحاويات المشحونة 25128 حاوية سنة 2018 أي بنقصان بـ 1650 حاوية وبنسبة 6,2 % بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة لكثرة الأعطاب في أسطول الشركة المخصص لنقل البضائع، وكثرة التحركات الاجتماعية بالإضافة لحادث السفينة أوليس في شهر أكتوبر 2018 الذي أدى لتوقفها عن النشاط، فيما يتوقع أن تسجل الشركة نمواً ايجابياً ضئيلاً بنسبة لا تتجاوز 3,5 % في نشاط نقل المجرورات ليبلغ عددها الجملي حوالي 84150 مجرورة.

2.3. الموارد البشرية:

- شهد عدد أعوان الشركة التونسية للملاحة سنة 2017 ارتفاعاً هاماً بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك بنسبة 5,0 % ليبلغ 1176 عوناً مقارنة بـ 1119 عوناً سنة 2016، وواصل عدد الأعوان ارتفاعه سنة 2018 ليبلغ 1195 عوناً أي بزيادة 19 عوناً

وذلك بسبب استكمال برنامج انتدابات الشركة بعنوان سنتي 2015 و2016 (تعويض الإحالات على التقاعد).

- من جهة أخرى، واصلت أعباء أعوان الشركة سنة 2017 تسجيل ارتفاعا هاما لتبلغ ما قيمته 59,7 م.د مقارنة بـ 54,6 م.د سنة 2016، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع أعباء الأعوان البحريين بما قيمته 3,7 م.د نتيجة الزيادة في الأجور و الترفيع في المنحة الخصوصية و منحة الإلزام الإضافية، أما سنة 2018 فقد بلغت تقديرات مجموع أعباء الأعوان ما قيمته 66,8 م.د مسجلة بذلك زيادة قدرها 7,1 م.د أي بنسبة 12,0 %.

3.3. المؤشرات المالية:

- بلغت نتيجة استغلال الشركة التونسية للملاحة سنة 2017 ما قيمته 32,3 م.د مسجلة تراجعاً حاداً مقارنة بسنة 2016 وذلك بنسبة 12,5 % وبقيمة 4,6 م.د، وذلك بفعل النسق الهام لارتفاع أعباء استغلال الشركة خلال نفس الفترة بنسبة 19,4 % نتيجة الارتفاع المسجل خاصة في نفقات المحروقات بنسبة 54,0 % وكذلك حساب أعباء الأعوان مقابل نسق ارتفاع لإيرادات الاستغلال أقل خلال نفس الفترة بنسبة 16,2 % وذلك بفعل تطور نشاط الشركة وتطور سعر صرف الأورو.

- ومن المحتمل أن تسجل الشركة التونسية للملاحة خلال سنة 2018 انخفاضا هاما في نتيجة استغلالها بنسبة 28,2 % وبقيمة 9,1 م.د مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 23,2 م.د، وذلك بفعل الارتفاع الهام لأعباء استغلالها بنسبة 14,4 % وبقيمة 55,5 م.د مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 441,7 م.د وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة المحتملة في نفقات المحروقات بما قدره 31,8 م.د و في نفقات الموانئ بقيمة 8,1 م.د وفي أعباء الأعوان بنسبة 11,9 % وبقيمة 7,1 م.د، مع تطور ايجابي بنسب أقل في إيرادات استغلالها بنسبة 11,1 % وبقيمة 46,4 م.د خلال نفس الفترة لتبلغ ما قيمته 464,9 م.د بالرغم من التراجع المحتمل في نشاطها.

- أما بالنسبة للنتيجة الصافية فقد شهدت انخفاضا حادا بين سنة 2016 وسنة 2017 بنسبة تتجاوز 383,0 % لتبلغ ما قيمته 18,7 - م.د، ويعود هذا الانخفاض بالأساس للارتفاع المشط في الأعباء المالية الصافية للشركة بنسبة 68,2 % بالمقارنة مع سنة 2016 لتبلغ مع موفى سنة 2017 ما قيمته 50,3 م.د وللتراجع الهام في نتيجة استغلال الشركة بنسبة 12,5 - % خلال نفس الفترة.

- ومن المحتمل أن تسجل الشركة سنة 2018 انخفاضا هاما في نتيجتها الصافية بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بقيمة تتجاوز 12,6 م.د مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 31,3 - م.د وذلك بفعل التراجع الكبير المسجل في نتيجة استغلالها بقيمة 28,2 م.د بالمقارنة مع سنة 2017 وارتفاع أعبائها المالية خلال نفس الفترة بنسبة 6,2 % لتبلغ ما قيمته 53,4 م.د سنة 2018 مقارنة بـ 50,3 م.د سنة 2017.

- من جهة أخرى، انخفضت قيمة الأموال الذاتية للشركة ليلبلغ مجموعها 61,8 م.د سنة 2017 مقابل 81,5 م.د سنة 2016، ويعود هذا الانخفاض بالأساس للنتيجة الصافية السلبية التي سجلتها الشركة سنة 2017 والبالغة 18,7 - م.د.

- هذا ومن المحتمل أن تواصل الأموال الذاتية للشركة التونسية للملاحة سنة 2018 تراجعها، وذلك بفعل تراكم خسائرها من سنة لأخرى. وتراكم هذه الخسائر يجعل الشركة تحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية باعتبار أن الأموال الذاتية للشركة انخفضت لما دون نصف رأس مالها.

4.3. الاستثمارات:

بلغ حجم الدفوعات المتعلق بمشاريع الاستثمار لسنة 2017 ما قيمته 19,3 م.د مقابل 9,9 م.د سنة 2016 أي ارتفاع بنسبة 94,9 % هذا، وقد تم توجيه هذه الاستثمارات من قبل الشركة في أغلبها لأشغال التوقف الفني للسفن التي قدرت قيمتها بحوالي 11 م.د سنة 2017.

كما سجلت الشركة خلال سنة 2018 انخفاضا بسيطا في قيمة استثماراتها بقيمة لا تتجاوز 0,7 م.د. وبنسبة 3,6 % لتصل قيمتها لحوالي 18,6 م.د وهي خاصة استثمارات في أشغال التوقف الفني للسفن البالغة قيمتها 12,5 م.د واستثمارات مختلفة بقيمة جمالية تناهز 6,1 م.د.

5.3. المديونية:

بلغ مجموع ديون الشركة التونسية للملاحة سنة 2017 ما قدره 333,6 م.د مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 3,8 % بالمقارنة مع سنة 2016 التي بلغت فيها قيمة المديونية 321,5 م.د. ويعود هذا الارتفاع بالأساس لارتفاع ديون الشركة تجاه البنوك الأجنبية بعنوان اقتناء سفينة تانيت بقيمة 11,9 م.د بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة لتدهور سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية.

4 – ديوان البحرية التجارية والموانئ:

ديوان البحرية التجارية والموانئ (ديوان الموانئ القومية سابقا) مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدث بمقتضى القانون عدد 2 لسنة 1965 المؤرخ في 12 فيفري 1965، وبمقتضى القانون عدد 109 لسنة 1998 المؤرخ في 28 ديسمبر 1998، المتعلق بديوان البحرية التجارية و الموانئ، تم إدماج السلطة البحرية التجارية، التي كانت تابعة لوزارة النقل، بالديوان لتصبح تسميته الجديدة «ديوان البحرية التجارية و الموانئ»، وخصصت له الدولة أموالا بقيمة 15,5 م.د وعهد له مهمة ضمان تسيير وصيانة وإنماء نشاط الموانئ البحرية التجارية بالإضافة لتولي المهام الموكولة إلى السلطة والإدارة البحرية.

1.4. مؤشرات النشاط:

- على مستوى نقل البضائع عبر الموانئ التونسية، سجلت سنة 2017 انخفاضا بنسبة 2,0 %، حيث بلغت كميتها حوالي 28,6 مليون طن مقابل 29,2 مليون طن سنة 2016 ويعود هذا الانخفاض بالأساس لتراجع نشاط نقل السوائب السائلة عبر الموانئ التونسية بنسبة 8,5 % ليبلغ 10,1 مليون طن سنة 2017. من جهة أخرى، بلغ عدد الحاويات التي تم نقلها عبر الموانئ التونسية 480620 حاوية سنة 2017

مسجلا بذلك انخفاضا بـ 9050 حاوية وبنسبة 1,8 %.

- أما بخصوص نشاط نقل المسافرين وشحن السيارات، فقد عرف عدد المسافرين ارتفاعا سنة 2017 وذلك بنسبة 2,6 % بالمقارنة مع سنة 2016 ليبلغ 741093 مسافر سنة 2017، كما سجل عدد السيارات المارة عبر الموانئ التونسية سنة 2017 ارتفاعا بسيطا بنسبة لا تتجاوز 2,7 % بالمقارنة مع سنة 2016 ليبلغ عددها 139257 سيارة.

- هذا ومن المحتمل أن تسجل الحركة البحرية بالموانئ التونسية سنة 2018 نمو إيجابي بنسبة 11,9 %، حيث أن كمية البضائع المشحونة عبر الموانئ التونسية من المحتمل أن تبلغ 32 مليون طن سنة 2018 مقابل 28,6 مليون طن سنة 2017، أما فيما يتعلق بعدد المسافرين فيتوقع أن يبلغ عددهم حوالي 718000 مسافر سنة 2018 ليسجل بذلك انخفاضا بسيطا بنسبة 3,1 %، في حين يحتمل أن يسجل عدد السيارات المشحونة ارتفاعا هاما بنسبة تتجاوز 8,0 % خلال نفس الفترة ليصل عددها إلى 150474 سيارة.

2.4. الموارد البشرية:

- شهد عدد أعوان ديوان البحرية التجارية والموانئ سنة 2017 انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك بنسبة 4,2 % ليبلغ 1363 عوناً مقارنة بـ 1423 عوناً سنة 2016، كما واصل عدد الأعوان انخفاضه سنة 2018 حيث بلغ عددهم حوالي 1298 عوناً مسجلا بذلك تراجعاً بنسبة تتجاوز 4,7 %، ويعود هذا التراجع بالأساس للإحالات على التقاعد.

- من جهة أخرى، وبالرغم من تراجع عدد الأعوان، واصلت أعباء أعوان الديوان سنة 2017 تسجيل ارتفاعاً هاما لتبلغ ما قيمته 54,2 م.د مقارنة بـ 48,1 م.د سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6,1 م.د، أما سنة 2018 فقد بلغت تقديرات مجموع أعباء الأعوان ما قيمته 60,7 م.د مقابل 54,2 م.د خلال سنة 2017 أي بزيادة قدرها 6,5 م.د و بنسبة قدرها 12% ويعود هذا الارتفاع في أعباء الأعوان خلال الفترة 2016 - 2018 خاصة إلى الزيادات في الأجور في إطار المفاوضات الاجتماعية والانعكاس المالي للترقيات وإحداث منح جديدة لفائدة أعوان الديوان على غرار منحة الموازنة ومنحة قيادة الجرّات البحرية ومنحة التداول ومنحة الحركة البحرية.

3.4. المؤشرات المالية:

- بلغت نتيجة استغلال ديوان البحرية التجارية والموانئ سنة 2017 ما قيمته 38,2 م.د مقارنة بـ 24,8 م.د سنة 2016 مسجلة بذلك ارتفاعاً كبيراً بنسبة تتجاوز 54,0 %، ويعود ذلك بالأساس للارتفاع الهام لإيرادات استغلال الديوان بنسبة 16,1 % مقارنة بسنة 2016 بفعل تطور نشاط الديوان سنة 2017 من جهة وارتفاع سعر صرف الأورو (العملة المعتمدة لفوترة 70 % من خدمات الديوان) مقابل الدينار من جهة أخرى، وبالمقابل فقد عرفت أعباء استغلال الديوان خلال نفس الفترة ارتفاعاً بسيطا بقيمة 6,4 م.د وبنسبة 6,6%.

- هذا ومن المحتمل أن يواصل الديوان تسجيل ارتفاع هام في نتيجة استغلاله سنة 2018 حيث من المتوقع أن تبلغ 84,8 م.د لتسجل بذلك نموا إيجابيا بقيمة 46,6 م.د. وبنسبة تتجاوز 122 % بفعل الارتفاع الهام المحتمل لإيرادات استغلاله سنة 2018، حيث يتوقع أن تسجل ارتفاعا بقيمة 61 م.د بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك نتيجة النمو الايجابي في الحركة البحرية بالموانئ التونسية، في حين يتوقع تسجيل ارتفاعا في أعباء الاستغلال خلال نفس الفترة بقيمة 14,5 م.د.
- بلغت النتيجة الصافية للديوان سنة 2017 ما قيمته 42,2 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا هاما بقيمة 18,3 م.د وبنسبة 76,6 % مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك بالأساس للارتفاع الهام لنتيجة استغلال الديوان بنسبة تتجاوز 54,0 % من جهة ولارتفاع إيراداته المالية الصافية التي بلغت ما قيمته 5 م.د سنة 2017 مقابل 0,3 م.د سنة 2016 من جهة أخرى، كما يحتمل أن تشهد سنة 2018 مواصلة الديوان تحقيق النتائج الايجابية حيث يتوقع أن تبلغ ما قيمته 72 م.د لتسجل بذلك نموا ايجابيا بنسبة 70,6 % وبقيمة 29,8 م.د وذلك بفعل الارتفاع الهام المتوقع لنتيجة استغلاله بنسبة 122,0 % مقارنة بسنة 2017 ولاحتمال تضاعف إيراداته المالية ثلاث مرات لتصل مستوى 15 م.د.
- ارتفعت قيمة الأموال الذاتية للديوان ليبلغ مجموعها 416,5 م.د سنة 2017 مقابل 400,8 م.د سنة 2016، ويعود هذا الارتفاع بالأساس للنتيجة الصافية الايجابية التي سجلها الديوان سنة 2017 والبالغة 42,2 م.د.
- هذا وواصلت الأموال الذاتية لديوان البحرية التجارية والموانئ سنة 2018 نسقها التصاعدي، حيث سجلت ارتفاعا هاما بنسبة 16,8 % وبقيمة تناهز 70 م.د. لتصل الى مستوى 486,5 م.د.

4.4. الاستثمارات:

- بلغ حجم الدفوعات المتعلق بمشاريع الاستثمار لسنة 2017 ما قيمته 44,9 م.د مقابل 22,1 م.د سنة 2016 مسجلا بذلك ارتفاعا هاما بقيمة 22,8 م.د وبنسبة تتجاوز 103,0 %، هذا وقد حرص الديوان منذ سنوات من خلال الاستثمارات المنجزة على تحسين البنية التحتية للموانئ التونسية حيث تتوزع استثمارات الديوان خلال سنة 2017 بالخصوص على أشغال جهر الموانئ بقيمة 27 م.د. وأشغال إصلاح الأرصفة خاصة بميناء قابس بقيمة تناهز 5,3 م.د.
- سجل الديوان خلال سنة 2018 انخفاضا هاما في قيمة استثماراته بقيمة تتجاوز 18,5 م.د وبنسبة 41,2 % لتصل قيمتها لحوالي 26,4 م.د ويعود هذا التراجع بالأساس لضعف نسبة الانجاز مما انجر عنه ترحيل أغلب الاستثمارات لسنة 2019.

5.4. المديونية:

يعتمد ديوان البحرية التجارية والموانئ كليا على موارده الذاتية لتمويل استثماراته.

5 - شركة نقل تونس:

شركة النقل بتونس مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت بمقتضى القانون عدد 33 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 بعد دمج الشركة الوطنية للنقل وشركة المترو الخفيف لمدينة تونس. وتؤمن الشركة حوالي 80 % من نشاط النقل العمومي الجماعي المنتظم في منطقة تونس الكبرى مستغلة أسطول يتكون في موفى سنة 2017 من 1263 حافلة و 18 قاطرة على خط ت ج م و 189 عربة مترو.

1.5. مؤشرات النشاط:

- سجل عدد المسافرين سنة 2017 تراجعاً بنسبة 4,0 % بالمقارنة مع سنة 2016 ليلعب 232,5 مليون مسافر سنة 2017 ويعود ذلك إلى تقلص عدد المسافرين من التلاميذ و الطلبة بنسبة 9,7 %، في حين سجل عدد المسافرين خالصي الأجر دون التلاميذ و الطلبة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0,4 % نتيجة ارتفاع مبيعات التذاكر على متن الحافلات بنسبة 3,8 % ومبيعات البطاقات الأسبوعية و الاشتراكات الشهرية على التوالي بنسبة 4,6 % و 7,3 % .

- ومن المحتمل أن يشهد عدد المسافرين سنة 2018 ارتفاعاً طفيفاً يقدر بـ 11,8 مليون مسافر مقارنة بسنة 2017 ليصبح عدد المسافرين الجملي 244,3 مليون مسافر (124,4 مليون مسافر من شريحة مسافرين خالصي المعلوم دون التلاميذ و الطلبة و 74,9 مليون مسافر من التلاميذ و الطلبة و 45 مليون مسافر بعنوان النقل الجماعي).

2.5. الموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان سنة 2017 لشركة نقل تونس 7529 عوناً مسجلاً بذلك انخفاضاً طفيفاً بنسبة 3,6 % بالمقارنة مع سنة 2016 نتيجة الإحالات على التقاعد. ومن المحتمل أن يستقر عدد الأعوان سنة 2018 في حدود 7555 عوناً أي بزيادة بـ 26 عوناً مقارنة بسنة 2017 وذلك نتيجة للإنجاز الكلي لبرنامج الانتدابات.

- بالرغم من انخفاض في عدد الأعوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 إلا أن أعباء الأعوان سجلت ارتفاعاً هاماً بنسبة 10,9 % سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016 أي ما قيمته 23,6 م.د نتيجة الزيادات في الأجور والمنح الخصوصية والترفيه في قيمة وصولات الأكل ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2018 ارتفاعاً بنسبة 5,6 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 252,9 م. د .

3.5. المؤشرات المالية:

- عرفت شركة نقل تونس سنة 2017 انخفاضاً ملحوظاً على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك بنسبة 8,6 % وبقيمة 11,1 م.د ويعود ذلك أساساً لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الشركة أقل من تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال شركة نقل تونس سنة 2017 ما قيمته 353,7 م.د مسجلة بذلك ارتفاعاً بالمقارنة مع سنة 2016 بنسبة 6,0 % أي ما قيمته 20,5 م.د في حين بلغ

مجموع إيرادات استغلال شركة نقل تونس سنة 2017 ما قيمته 214,6 م.د. مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك بنسبة 4,6 % أي ما قيمته 9,4 م.د. ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع منح استغلال الشركة الممنوحة من الدولة التي بلغت 140,6 م.د. سنة 2017 (130 م.د. منحة استغلال و 10,6 م.د. تحمل الدولة لديون الشركة اتجاه شركة عجيل) مقابل 126 م.د. سنة 2016.

- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 163,7 - م.د. سنة 2018 مسجلة تدهورا بنسبة 17,7 % مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك إلى تراجع منحة الاستغلال لتمر من 140,6 م.د. سنة 2017 إلى 130 م.د. سنة 2018 باعتبار أنه تم تسجيل مبلغ 10,6 م.د. بعنوان تحمل الدولة لديون الشركة تجاه شركة عجيل سنة 2017، فيما شهدت أعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 4,4 % خلال نفس الفترة لتبلغ 369,3 م.د. سنة 2018 .

- وتبعاً لما سبق فإن النتيجة الصافية لسنة 2017 سجلت تدهور ملحوظا بنسبة 15,6 % مقارنة بسنة 2016 ومن المحتمل أن يستمر نزيف التراجع إلى غاية 2018 لتبلغ النتيجة الصافية ما قيمته 187 - م.د. ويعود ذلك أساسا للانخفاض الهام المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة خلال نفس الفترة ولارتفاع أعبائها المالية الناتجة بالأساس عن خسائر الصرف المحملة على خلاص القروض بالعملة الصعبة وتطور مؤشري تضخم الأجور وتضخم أسعار المحروقات مقابل تجميد التعريفات منذ سنة 2010 مما أثر سلبا على التوازنات المالية للشركة.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لشركة نقل تونس انخفاضا بنسبة 4,9 % مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت في موفى سنة 2017 ما قيمته 571,5 - م.د. مقابل 545 - م.د. سنة 2016 ويرجع هذا الانخفاض أساسا لتراكم الخسائر التي سجلتها الشركة في السنوات الأخيرة والتي بلغت مع موفى سنة 2017 ما مجموعه 1059,5 - م.د. هذا وتجدر الإشارة أنه تم الترفيع في الأموال المخصصة للشركة بما قيمته 4,5 م.د. لتبلغ 111,4 م.د. سنة 2017 مقابل 106,9 م.د. سنة 2016 وذلك نتيجة عملية تحويل الأقساط المتبقية من القروض المحولة والمتعلقة بتمويل اقتناء معدات المترو الخفيف ضمن الأموال المخصصة بعنوان سنة 2017.

4.5. الاستثمارات:

عرفت الدفوعات المالية المتعلقة بالاستثمار تتطور سنويا خلال الفترة 2016 - 2018 نتيجة اقتناء 144 حافلة جديدة و 94 حافلة مستعملة مما ساهم في تحسن مستوى العرض بحساب عدد الحافلات المتجولة من 495 حافلة سنة 2016 إلى 529 حافلة سنة 2017 ، أما بخصوص البنية الأساسية المحمولة على كاهل الدولة فإن معدل نسبة الإنجاز لا يتجاوز 50,0 % من الاعتمادات المرصودة في نفس الفترة.

5.5. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة سنة 2017 ما قيمته 1112,5 م.د. مقابل 1195,7 م.د. سنة 2016 مسجلة انخفاضا بنسبة 7,0 % حيث مثلت مديونية الشركة تجاه البنوك الأجنبية 47,2 % من مجموع مديونيتها سنة 2017 بقيمة جمالية تساوي 524,7

م.د كما سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية (خاصة الشركة الوطنية لتوزيع البترول) انخفاضا كبيرا سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016 بنسبة 79,0 % وبقيمة إجمالية تساوي 120,8 م.د نتيجة تحمل الدولة لديون الشركة تجاه الشركة الوطنية لتوزيع البترول التي بلغت 145,3 م.د إلى غاية 30 /06/ 2017 في المقابل ارتفعت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 198,8 م.د سنة 2017 مقابل 137,6 م.د سنة 2016 مسجلة ارتفاع بنسبة 44,4 % ومن المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة 1218,7 م.د سنة 2018 مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,5 % مقارنة بسنة 2017 .

- كما تتمتع الشركة بضمانات الدولة التي بلغت 146,4 م.د سنة 2017 مقابل 53,6 م.د سنة 2016 ومن المحتمل أن تبلغ ضمانات الدولة 51,6 م.د سنة 2018.

6 - الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية:

الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت بمقتضى أمر صدر في 27 ديسمبر 1956، ويتمثل نشاط الشركة خاصة في استغلال الشبكة الحديدية الوطنية لنقل المسافرين و البضائع التي تمتد على طول 2165 كلم وتتواجد بها 200 محطة و خطوط ترابط بالحافلة بين السكة الحديدية و بعض المدن الجنوبية، مستغلة أسطول في موفي سنة 2017 يتكون من 138 قاطرة و 30 قطار كهربائي و 129 عربة و 30 قطار ذاتي الجر و 3455 عربة لنقل البضائع و الفسفاط و 1461 حاوية.

1.6. مؤشرات النشاط:

- أمنت الشركة الوطنية للسكك الحديدية سنة 2017 نقل 40,99 مليون مسافر مقابل 40,95 مليون مسافر سنة 2016، ومن المحتمل أن يستمر هذا الاستقرار إلى غاية 2018 ليبلغ حوالي 40 مليون مسافر.

- بينما شهد نشاط نقل الفسفاط على خطوط الشبكة الحديدية التونسية سنة 2017 ارتفاعا طفيفا بنسبة 4,0 % مقارنة بسنة 2016 حيث بلغ 2,4 مليون طن سنة 2017 مقابل 2,3 مليون طن سنة 2016، ومن المحتمل أن يبلغ نشاط نقل الفسفاط 1,7 مليون طن سنة 2018 مسجلا انخفاضا بنسبة 29,2 % مقارنة بسنة 2017 ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تواصل التحركات الاحتجاجية بمنطقة الحوض المنجمي واستعمال الشاحنات لنقل الفسفاط و... الخ.

2.6. الموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية 4518 عونا سنة 2017 مسجلا انخفاضا بنسبة 2,4 % أي ما يعادل 109 عونا بالمقارنة مع سنة 2016 ومن المحتمل أن يشهد عدد الأعوان ارتفاعا طفيفا سنة 2018 بنسبة 2 % مقارنة بسنة 2017 ليصبح 4612 عونا.

- بالرغم من انخفاض عدد الأعوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 إلا أن أعباء

الأعووان سجلت سنة 2017 ارتفاعا بلغت قيمته 1.3 م.د وبنسبة 1,0 % بالمقارنة مع سنة 2016 حيث مرت من 117,9 م.د سنة 2016 إلى 119,2 م.د سنة 2017 ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2018 انخفاضا بنسبة 2,4 % مقارنة بسنة 2017 لتصبح 116,3 م.د وذلك نتيجة إحالة 25 إطار و11 عون تسيير على التقاعد مقابل انتداب 130 عون تنفيذ في منتصف السنة بما يجعل الانعكاس المالي لهذه الانتدابات منخفضا بالمقارنة مع الانعكاس المالي لمغادرة الإطارات وأعووان التسيير في بداية السنة.

3.6. المؤشرات المالية:

- سجلت نتيجة الاستغلال سنة 2017 تراجعاً بنسبة 11,4 % مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت ما قيمته 64,4 - م.د مقابل 57,8 - م.د. سنة 2016، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع أعباء استغلال الشركة مقابل انخفاض إيرادات استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الشركة سنة 2017 ما قيمته 228,5 م.د مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2,2 % مقارنة بسنة 2016، في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الشركة سنة 2017 ما قيمته 164,1 م.د مقابل 165,8 م.د سنة 2016 مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 1,0 % ويعود ذلك بالأساس لانخفاض مداخيل نقل المسافرين بنسبة 3,0 % بالمقارنة مع سنة 2016 حيث مر من 51 م.د سنة 2016 إلى 49,2 م.د سنة 2017، نتيجة ارتفاع عدد الأسلاك المستفيدة من النقل المجاني وتفشي ظاهرة النقل العشوائي و تقاوم ظاهرة الامتناع عن خلاص سندات السفر وانخفاض تعويضات النقل التي تسند في شكل منح استغلال (42,5 مليون دينار سنة 2017 مقابل 44,6 مليون دينار سنة 2016) واستقرار في منحة الدولة بعنوان الصيانة الكبرى للشبكة الحديدية بقيمة 15 م.د بينما شهدت مداخيل نقل الفسفاط ارتفاعاً بنسبة 36 % خلال الفترة 2016 - 2017 حيث مرت من 16,8 م.د سنة 2016 إلى 22,7 م.د سنة 2017.

- أما بخصوص سنة 2018 فمن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 61,8 - م.د مسجلة تحسناً طفيفاً مقارنة بسنة 2017 لكنها تبقى سلبية ودون المطلوب.

- بلغت النتيجة الصافية سنة 2017 ما قيمته 81,3 - م.د مقابل 73,2 - م.د سنة 2016 نتيجة تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 6,6 م.د وارتفاع الأعباء المالية والتي قدرت سنة 2017 بما قيمته 17,8 م.د وهو ما يمثل نسبة 10,8 % من مداخيل الشركة ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية سنة 2018 ما قيمته 85,8 - م.د ويعود ذلك إلى ارتفاع الأعباء المالية التي من المحتمل أن تبلغ سنة 2018 ما قيمته 24,9 م.د نتيجة ارتفاع سعر صرف الأورو والأعباء المتخلدة من القروض الأجنبية والقروض المحلية.

- كما سجل مجموع الأموال الذاتية للشركة سنة 2017 انخفاضا هاماً بنسبة 10,5 % مقارنة بسنة 2016 لتبلغ موفى سنة 2017 ما قيمته 529,7 م.د ومن المحتمل أن تشهد قيمة الأموال الذاتية انخفاضا خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 17,7 % لتبلغ 436 م.د.

4.6. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية 84م.د مع موفى سنة 2017 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 50,0 % بالمقارنة مع سنة 2016، ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض الاستثمارات المادية بقيمة 48,2 م.د كما بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2018 ما قيمته 125 م.د مقسمة كما يلي :
- الاستثمارات في البنية الأساسية على كاهل الدولة: بقيمة 31,2 مليون دينار مقابل 65,8 مليون دينار مبرمجة بالميزانية أي بنسبة إنجاز ب 47,0 %.
- الاستثمارات على كاهل الشركة بقيمة 93,9 مليون دينار مقابل 104,1 مليون دينار مبرمجة أي بنسبة إنجاز ب 90,0 %.
- هذا و تبلغ نسبة الإنجاز الجمالية باحتساب الاستثمارات في عربات الشبكة الحديدية السريعة 55,0 % والتي وقع التأخير في استلامها نظرا للتأخير المسجل في إنجاز البنية الأساسية للمشروع.

5.6. المديونية:

بلغت مديونية الشركة سنة 2017 ما قيمته 1076,7 م.د مقابل 1028,5 م.د سنة 2016 مسجلة ارتفاعا بنسبة 4,7 % حيث مثلت مديونية الشركة تجاه البنوك 82,3 % من مجموع مديونيتها سنة 2017 بقيمة جمالية تساوي 886,5 م.د كما ارتفعت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 118 م.د سنة 2017 مقابل 84,3 م.د سنة 2016 مسجلة ارتفاع بنسبة 40 % في المقابل سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية (خاصة الشركة الوطنية لتوزيع البترول) انخفاضا كبيرا سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك بنسبة 71,0 % ومن المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة 1179,5 م.د سنة 2018 مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,5 % مقارنة بسنة 2017 حيث ارتفعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 152,0 % كما سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية هي الأخرى ارتفاعا بنسبة 88,2 % لتبلغ 128 م.د سنة 2018 في حين شهدت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية انخفاضا بنسبة 7,6 % لتبلغ 109 م.د سنة 2018 .

III- أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

جدول 7: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية الناشطة في قطاع المناجم:

المديونية	الاستثمارات	المؤشرات المالية										الموارد البشرية			مؤشرات النشاط			طبيعية المؤشرات	المنشأة	
		مجموع المديونية	الصناعات الاجتماعية	المنشآت العمومية	البنوك	الدولة	قيمة الاستثمارات	الأموال الذاتية	التأخرات المؤجلة	النتيجة الصافية	الأعباء المالية	نتيجة الاستغلال	أعباء الاستغلال	إيرادات الاستغلال	معدل الأجور	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	رقم المعاملات		المبيعات
مدر	مدر	مدر	مدر	مدر	مدر	مدر	مدر	مدر	مدر	مدر	مدر	مدر	دينار	مدر	عون	مدر	مليون طن	مليون طن	الوحدة	
89,6	11,4	19,0	47,9	11,3	64,1	838,0	-67,4	-109,8	13,8	-62,1	544,5	482,4	2612,0	207,5	6619	450,9	3,4	3,3	2016	شركة فسفاط قفصة
105,7	11,9	18,9	60,2	14,7	116,4	710,0	-177,2	-128,9	11,8	-80	566,8	486,8	3048,0	231,2	6320	471,5	3,4	3,9	2017	شركة فسفاط قفصة
128,3	12,0	22,5	80,2	13,6	39,5	616,3	-306,1	-94,2	18,5	-19,8	537,6	517,8	3233,0	236,6	6098	504,9	3	2,8	2018	شركة فسفاط قفصة
682,1	21,6	154,6	335,7	170,2	76,1	616,0	-306	-72	11,0	-12,0	1383,0	1371,0	3146,0	235,0	6225	1329,0	1,6	1,6	2016	الجمع الكيميائي التونسي
974,1	23,1	345,5	434,0	171,5	68,8	618,0	-378	-122,2	90,0	38,0	1276,0	1314,0	3426,0	256,0	6227	1288,0	1,5	1,7	2017	الجمع الكيميائي التونسي
1231,8	24,2	505,1	529,9	172,6	87,7	497,0	-500	-100,4	49,0	17,0	1188,0	1205,0	3816,0	268,0	5852	1186,0	1,2	1,3	2018	الجمع الكيميائي التونسي

1 - شركة فسفاط قفصة:

شركة فسفاط قفصة هي منشأة عمومية في شكل شركة خفية الاسم أحدثت بتاريخ 08 فيفري 1897 وتبلغ مساهمة الدولة في رأس مالها نسبة 99,92%. وتتمثل مهمتها الأساسية في استغلال وترويج الفسفاط.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

شهدت سنة 2017 تطورا في الإنتاج بـ 600 ألف طن وفي رقم معاملات الشركة بـ 20,6 م.د مقارنة بسنة 2016 ويعزى هذا التطور إلى تحسن عدد ساعات العمل وجاهزية المغاسل. وبالرغم من التحسن الطفيف سالف الذكر إلا أن مؤشرات أداء المؤسسة لا تزال ضعيفة مقارنة بسنة 2010 وذلك نتيجة تواصل الاضطرابات الاجتماعية بالجهة منذ الثورة والتي كانت عائقا في استمرارية العمل بطريقة عادية. ومن المتوقع أن تسجل سنة 2018 تراجعا هاما في الإنتاج بـ 1,1 مليون طن مقارنة بسنة 2017 وبالرغم من ذلك سيشهد رقم معاملات الشركة تطورا بـ 33,4 م.د نتيجة الانعكاس المالي للترفيغ في سعر البيع بـ 5,47 دولار إضافة لارتفاع سعر صرف الدولار.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان شركة فسفاط قفصة موفى سنة 2017 حوالي 6320 عوناً مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 4,5 % بالمقارنة مع سنة 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الإحالات على التقاعد القانوني.
- بلغ حجم الأجور والمنح إلى موفى سنة 2017، حوالي 231,2 م.د ممثلاً ارتفاعاً بـ 11,4 % بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016 (207,5 مليون دينار) والتي تعزى للزيادات العامة في الأجور والترقيات الداخلية.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- سجلت سنتي 2016 و2017 استقراراً في إيرادات استغلال المؤسسة نتيجة ارتفاع معدل سعر صرف الدولار ليبلغ 2,4 مقابل 2,1 لسنة 2016 وذلك بالرغم من تراجع سعر البيع بنسبة 8,7 % مقارنة بسنة 2016 واستقرار حجم المبيعات الجملي في حدود 3,4 مليون طن سنوياً .
- ومن المتوقع أن تشهد المؤشرات المالية للشركة خلال سنة 2018 تحسناً طفيفاً مقارنة بمستوى أرقام سنتي 2016 و2017 نتيجة الانعكاس المالي للترفيغ في سعر البيع بـ 5,47 دولار ليبلغ سعر الطن الواحد حوالي 63,32 دولار مقابل 56,85 دولار بعنوان سنة 2017 إضافة لارتفاع سعر صرف الدولار بنسبة 8,3 % وذلك بالرغم من التراجع المسجل بـ 400 ألف طن في حجم المبيعات.

4.1. الاستثمارات:

بلغت القيمة الجمالية للدفعات المالية المتعلقة بالاستثمار خلال سنة الفترة 2016 - 2018 ما قدره 220 م.د و تتمثل أهم مشاريع الشركة في مواصلة تنفيذ مشروع منجمي أم الخشب والكناسي بكلفة 150 م.د والنقل الهيدروليكي للفسفاط التجاري بـ 10 م.د وإخراج المغاسل من مناطق العمران بـ 17 م.د ومشاريع بنية تحتية بـ 7 م.د ومشاريع متعلقة بتأهيل وتطوير جهاز الإنتاج بـ 64 م.د.

5.1. المديونية :

بلغت مديونية الشركة سنة 2017 ما قيمته 105,7 م.د مقابل 89,6 م.د سنة 2016 مسجلة ارتفاعاً بنسبة 18,0 % نتيجة ارتفاع حجم القروض البنكية. ومن المتوقع أن تشهد مديونية شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2018 ارتفاعاً بـ 22,7 م.د تبعاً لمواصلة ارتفاع حجم القروض البنكية (داخلية وخارجية) هذا إضافة لتطور حجم مستحقات المنشآت العمومية (أساساً المجمع الكيميائي التونسي والشركة الوطنية لتوزيع البترول والشركة التونسية للكهرباء والغاز ليبلغ رصيدها حوالي 17,3 م.د موفى سنة 2018).

2 - المجمع الكيميائي التونسي :

المجمع الكيميائي التونسي منشأة عمومية في شكل شركة خفية الاسم تبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله نسبة 99,99 % . وتتمثل مهمته الأساسية في تامين الفسفاط من خلال

استعماله لتصنيع الحامض الفسفوري المركّز 54 %، ثاني أمونيا الفسفاط (DAP)، أحادي أمونيا الفسفاط (MAP)، ثلاثي الفسفاط الرفيع (TSP)، أحادي الفسفاط الرفيع (SSP)، ثاني الفسفاط البيكسيليكي (DCP) وهي منتجات موجهة بالأساس للتصدير لكل الأسواق العالمية. كما يقوم المجمع بإنتاج وتسويق كامل حاجيات الفلاحة الوطنية من سماء الأمونيتر الزراعي.

1.2. أهم مؤشرات النشاط :

- إن تواصل الاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية والمشاكل اللوجستية (نقل الفسفاط) أدى لتواصل نسق تراجع نشاط المجمع الكيميائي التونسي خلال الفترة 2016 - 2018. فبالرغم من الجهود المبذولة لتأمين حسن سير نشاط الشركة إلى أن تعطل شركة فسفاط قفصة حال دون تحقيق الأهداف المرجوة وتواصل بالتالي تكبد المجمع الكيميائي التونسي لخسائر فادحة على غرار السنوات الفارطة. حيث كان لتواتر توقف وتذبذب استخراج ونقل الفسفاط الأثر السلبي على نشاط المجمع الكيميائي التونسي وبالتالي تواصل تدني مستوى تحويل الفسفاط ليلبغ 3 مليون طن سنة 2017 و2,3 مليون طن سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة 34,0 % كنسبة استغلال الطاقة الإنتاجية للمجمع، علما وأن سنة 2010 شهدت تحويل حوالي 6,6 مليون طن من الفسفاط.

- ومثل النقص في التزود بالفسفاط للسنة الثامنة على التوالي العامل السلبي الأهم على مستوى نشاط المجمع الكيميائي التونسي. وقد اكتفى المجمع بتحويل الكميات التي أمكن لشركة فسفاط قفصة توفيرها وبالتالي لم يكن بالإمكان تأمين مخزون مريح من مادة الفسفاط بما يضمن ترشيد استغلال مصانع الشركة ويمكن من تفاذي التوقفات الاضطرارية لوحدة الإنتاج.

2.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان المجمع الكيميائي التونسي موفى سنة 2017 حوالي 6227 عونا مسجلا بذلك استقرارا بالمقارنة مع سنة 2016 ومن المتوقع أن تشهد سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 تراجعا بنسبة 8,0 % في عدد الأعوان ليلبغ حوالي 5852 عونا باعتبار برنامج الإحالات على التقاعد القانوني والاختياري.

- بلغ حجم الأجور والمنح إلى موفى سنة 2018، حوالي 268م.د مقابل 256 م.د سنة 2017 و235 م.د سنة 2016 والتي تعزى للزيادات العامة في الأجور والترقيات الداخلية.

3.2. أهم المؤشرات المالية:

- سجلت سنة 2017 تراجعا في رقم معاملات المؤسسة بنسبة 3,0 % مقارنة بسنة 2016 وذلك نتيجة تراجع الكميات المباعة بـ100 ألف طن ليلبغ الانعكاس المالي السلبي بحساب الكميات حوالي 89 م.د هذا إضافة للانعكاس المالي السلبي لتدني أسعار بيع مواد الأسمدة على المستوى العالمي بـ104 م.د والتي تم الحد منها من خلال المفعول المالي الإيجابي لتطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليلبغ الانعكاس حوالي 150 + م.د.

- ومن المتوقع أن يشهد رقم معاملات المجمع خلال سنة 2018 تراجعا بنسبة 8,0 % ليلبغ حوالي 1186 مليون دينار مقابل 1288 مليون دينار موفى سنة 2017 أي بانخفاض قدره

102 مليون دينار ويعزى ذلك لتراجع مستوى الكميات المباعة لأغلب المنتجات ليلغ الانعكاس المالي السلبي بحساب الكميات حوالي 279 م.د وذلك رغم المفعول الإيجابي لسعر البيع بحوالي 69 مليون دينار نتيجة تحسن أسعار الأسمدة على المستوى العالمي خلال السداسي الأول لسنة 2018 والمفعول الإيجابي لسعر صرف الدولار بـ108 + م.د.

4.2. الاستثمارات:

بلغت الدفعات المالية المتعلقة باستثمارات المجمع خلال الفترة 2016 - 2018 حوالي 232,6 م.د. وتتمثل أهم مشاريع الشركة بالأساس في استكمال إنجاز مصنع المظيلة 2، هذا إضافة للاستثمارات المتعلقة بالمحافظة على البيئة وبالترفيه في مردودية جهاز الإنتاج.

5.2. المديونية :

- إن القروض البنكية الممنوحة للمجمع لتمويل الاستثمارات الاستراتيجية تمثل 43,0 % من مجموع تعهدات المجمع سنة 2018 مقابل 49,0 % سنة 2016. من جهة أخرى، تتمثل متخلدات المجمع تجاه الدولة أساسا في مبلغ 160 م.د بعنوان أرباح الأسهم لسنة 2010 راجعة للدولة طبقا لقرار الجلسة العامة ولم يتم تحريرها بعد نظرا لضغوطات مصاريف التصرف والاستثمار.

- وفيما يتعلق بمتخلدات المجمع تجاه المنشآت العمومية والتي أصبحت تمثل نسبة 41,0 % من حجم ديون المجمع فهي تتمثل أساسا في مستحقات شركة فسفاط قفصة بعنوان شراء الفسفاط إذ يبلغ الرصيد في موفى سنة 2018 حوالي 488,2 م.د مقابل 132,9 م.د سنة 2016.

جدول 8: أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الناشطة في قطاع الطاقة:

المؤشرات	المؤشرات المالية	المؤشرات البشرية	مؤشرات النشاط	المؤشرات الطبيعية	المديونية					الاستثمارات	النشأة								
					مجموع الديونية	الائتمانية	للبنوك	الدولة	قيمة الاستثمارات			الأموال الذاتية	التأجيل	النتيجة الصافية	الأعباء المالية	نتيجة الاستغلال	أعباء الاستغلال	إيرادات الاستغلال	معدل الأجر بالمشهر / للون الواحد
م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	دينار	م.د.	عون	م.د.	م.د.	الوحدة	
784	0	0	784	0	1788.1	1808.7	85.1	19.4	59.6	211.8	741.4	953.2	3 417	28.7	700	-	922	2016	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
1063.7	0	0	1063.7	0	1959.1	1900.6	85.1	111.2	64.2	371.6	880.2	1251.8	3 103	30.2	811	-	1226	2017	الشركة التونسية للصناعات البترولية
852.9	0	0	852.9	0	2214.2	2087.2	85.1	297	66	697.5	1015.5	1713	3 875	37.3	802	-	1646	2018	الشركة التونسية للصناعات البترولية
1033.2	2.6	652.2	332.2	46.2	6	111.3	-0.6	0	-99.5	14.9	3565.9	3580.9	3 507	27.1	644	183.5	3394.8	2016	الشركة التونسية للصناعات البترولية
1170.7	2.8	468.7	658.3	40.9	7	-317.6	-0.6	-429.9	-108.3	-389.4	4900.5	4511.1	3 927	29.5	626	869.4	3641.7	2017	الشركة التونسية للصناعات البترولية
1704.1	3	1056.8	602.1	42.2	13.8	-1477.3	-429.9	-1159.4	-347.8	-820.9	7310.7	6489.8	4 381	32.7	622	1500	4989.8	2018	الشركة التونسية للصناعات البترولية
559.8	0	555.7	43.9	0	59.2	260.3	161.4	16.9	1.8	8.9	1384.3	1393.2	2 816	38.9	1151	-	1390	2016	الشركة التونسية للصناعات البترولية
418.2	0	383	35.2	0	87	339.5	142.5	4.3	3.1	0.2	1602.8	1603	3 123	42.5	1134	-	1598	2017	الشركة التونسية للصناعات البترولية
590.9	0	522.9	68	0	103	341.2	148.1	9.3	2.6	7.5	2012.5	2020	3 439	45.6	1105	-	2019	2018	الشركة التونسية للصناعات البترولية
5547	9.5	17.2	5518.1	2.2	623	854.9	-373.1	-354.4	635.4	408.3	3343.2	3751.5	2 596	386.1	12524	0	3735.6	2016	الشركة التونسية للصناعات البترولية
6369.8	13.7	18.1	6337	1	553.2	-276.1	-703.7	-1193.7	1039.9	-4.6	4647	4642.4	2 879	428	12388	593.2	4049.2	2017	الشركة التونسية للصناعات البترولية
8300.9	8.4	16.3	8275.2	1	1161.1	-2341.8	-1897.3	-2093.5	1543	-405.5	6115	5709.5	3 205	462.7	12031	1200	4509.5	2018	الشركة التونسية للصناعات البترولية

3 - المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية :

المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت بمقتضى القانون عدد 22 المؤرخ في 10 مارس 1972 وتتمثل مهمتها الأساسية في تمثيل الدولة التونسية في كافة مراحل البحث والاستكشاف والتطوير واستغلال الموارد الطبيعية الوطنية من المحروقات.

1.3. أهم مؤشرات النشاط:

بلغ إنتاج امتيازات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من النفط الخام سنة 2017 ما يقارب 11,3 مليون برميل في حين بلغت الكمية المنتجة سنة 2016 ما يقارب 13,4 مليون برميل مسجلة بذلك تراجع بنسبة 15,7 % ويفسر هذا التراجع بالأساس لانخفاض الطبيعي للإنتاج في عدد هام من حقول النفط هذا إضافة للتراجع الناتج عن الإشكاليات التقنية والاجتماعية خاصة بالحقول الموجودة بولاتي تطاوين وقبلي. هذا مع الإشارة بأن إنتاج امتيازات المؤسسة من النفط الخام خلال سنة 2017 يمثل 80,0 % من الإنتاج الوطني البالغ 14,1 مليون برميل وهي نفس الحصة خلال سنة 2016. فيما بلغت الكمية المنتجة من الغاز الطبيعي ما يقارب 1,6 مليار م3 سنة 2017 مقابل 1,7 مليار م3 سنة 2016 مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 6,0 % ويفسر هذا التراجع بالأساس بالانخفاض الطبيعي للإنتاج في عدد هام من الحقول. هذا مع الإشارة أن إنتاج امتيازات المؤسسة من الغاز الطبيعي خلال سنة 2017 يمثل 66,0 % من الإنتاج الوطني البالغ 2,4 مليار م3 وهي نفس الحصة خلال سنة 2016.

2.3. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

بلغ عدد أعوان المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في موفى سنة 2017 حوالي 811 عونا مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 15,8 % بالمقارنة مع سنة 2016 ويعود ذلك للانتدابات الجديدة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد الأعوان موفى سنة 2018 حوالي 802 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 1,1 % بالمقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك للإحالات على التقاعد.

وقد سجلت أعباء الأعوان سنة 2017 ارتفاعا بـ 1,5 م.د مقارنة بسنة 2016 وارتفاعا بـ 7,1 م.د سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 37,3 م.د رغم انخفاض عدد الأعوان وذلك نتيجة الزيادة العامة والترفيح في المنح الخصوصية والامتيازات العينية.

3.3. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت مداخيل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية 1226 م.د سنة 2017 مقابل 922 م.د سنة 2016 مسجلة ارتفاعا بقيمة 304 م.د متأتي أساسا من ارتفاع مداخيل تسويق المحروقات بنحو 150 م.د بالنسبة للنفط الخام و135 م.د بالنسبة للغاز الطبيعي و19 م.د بالنسبة للغاز السائل.

- ويعود التحسن في إيرادات النفط الخام لارتفاع معدل سعر بيع البرميل من 41,5 دولار سنة 2016 إلى 52,61 دولار سنة 2017 لتسجل الشركة زيادة بـ 143 م.د.

وزيادة بـ 80 م.د بعنوان تطور سعر صرف الدولار مقابل انخفاض بـ 73 م.د نتيجة تراجع الكميات المباعة بحوالي 808 ألف برميل. وبخصوص الغاز الطبيعي فإن ارتفاع المداخيل يعود بالأساس إلى ارتفاع الكميات المباعة بـ 10 آلاف طن مكافئ نפט ولتطور سعر الدولار ولارتفاع سعر البيع بـ 50,31 دولار وذلك مقارنة بسنة 2016.

- ومن المتوقع أن تبلغ المداخيل خلال سنة 2018 حوالي 1646 م.د مقارنة بـ 1226 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بقيمة 420 م.د نتيجة ارتفاع معدل سعر بيع البرميل من 52,61 دولار سنة 2017 إلى 68,6 دولار سنة 2018.

- سجلت نتيجة الاستغلال خلال سنتي 2017 و2018 تطورا على التوالي بـ 159,8 م.د و بـ 325,9 م.د لتبلغ 371,6 م.د سنة 2017 و 697,5 م.د سنة 2018 مقابل 211,8 م.د سنة 2016 نتيجة تطور نسق إيرادات الاستغلال بمعدل سنوي بـ 26,57 % تبعا لارتفاع أسعار النفط مقابل تطور نسق أعباء الاستغلال بمعدل سنوي 12,32 %.

- وقد مكن التحسن في نتيجة الاستغلال من تحقيق تطور في النتيجة الصافية للمؤسسة لتبلغ 297 م.د سنة 2018 مقابل 111,2 م.د سنة 2017 و 19,4 م.د سنة 2016 مما مكن من تأمين عائدات لميزانية الدولة بعنوان الفوائض بمبلغ 100 م.د بعنوان سنة 2017 ومن المتوقع أن يبلغ هذا الرقم حوالي 250 م.د بعنوان سنة 2018.

4.3. الاستثمارات:

تبعا لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال سنتي 2017 و2018 مقارنة بسنة 2016 ليبلغ المعدل الخام خلال سنة 2018 حوالي 71 دولار مقابل 54 دولار سنة 2017 و 43 دولار سنة 2016، شهدت الاستثمارات المنجزة من قبل الشركة خلال سنة 2018 تطورا بقيمة 426,1 + م.د أي بنسبة 24,0 % مقارنة بسنة 2016 ويعود هذا بالأساس لتطور مصاريف التطوير والاستغلال المنجزة بامتيازات كل من حقول نوارة وعشطروت وصدر بعل وطرطر.

5.3. المديونية :

بلغت قيمة القروض البنكية في موفي 2017 ما قيمته 1063,7 م.د مقابل 784 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 35,6 % مقارنة بسنة 2016 ويعزى ذلك إلى ارتفاع قروض البنوك المحلية بقيمة 133,6 م.د أي بنسبة 36,9 % من جهة وارتفاع قيمة قروض البنوك الأجنبية 146,1 م.د أي بنسبة 34,6 % من جهة أخرى ويتم تخصيص هذه القروض لتمويل استثمارات المؤسسة.

4 – الشركة التونسية لصناعات التكرير :

الشركة التونسية لصناعات التكرير هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت سنة 1960 في إطار اتفاقية مبرمة بين الدولة التونسية والمجمع الإيطالي ENI مصادق عليها بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1960 المؤرخ

في 26 جويلية 1960، وفي سنة 1975 قامت الدولة باقتناء أسهم الشريك الأجنبي وأصبحت شركة وطنية. وتتمثل مهامها في: تكرير البترول الخام وإنتاج المواد البترولية قصد تلبية حاجيات السوق الداخلية، بيع المواد البترولية المنتجة إلى شركات التوزيع الداخلية، تصدير المنتجات غير القابلة للتسويق محليا وتوريد كل المواد البترولية لتغطية كامل حاجيات البلاد.

1.4. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغت الكميات المنتجة خلال سنة 2017 ما يناهز 878 ألف طن مقابل 1152 ألف طن خلال سنة 2016 بانخفاض قدره 274 ألف طن أي بنسبة 24,0 % ويعود ذلك أساسا لارتفاع أيام توقف المصفاة للقيام بأشغال صيانة مبرمجة لمنشآتها شملت تغيير حراقات الفرن والعديد من مكوناته الرئيسية. فيما من المتوقع أن تبلغ كمية الإنتاج لسنة 2018 ما يناهز 1022 ألف طن أي بارتفاع بنسبة 16,4 % ويعود ذلك لارتفاع أيام تشغيل المصفاة.

- ولغاية ضمان تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية قامت الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2018 باستيراد حوالي 3,4 مليون طن من المواد البترولية تامة الصنع وذلك لتغطية حاجيات الاستهلاك الوطني من المحروقات والذي بلغ حوالي 3,9 مليون طن موفى سنة 2018.

2.4. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

بلغ عدد الأعوان 622 عونا سنة 2018 مقابل 626 عونا سنة 2017 و644 عونا سنة 2016 ويعزى الانخفاض المسجل إلى ارتفاع نسبة الإحالات على التقاعد وتأخر تنفيذ برنامج الانتدابات، وبالرغم من انخفاض عدد الأعوان للفترة 2016 - 2018 إلا أن أعباء الأعوان سجلت ارتفاعا بمعدل سنوي بنسبة 6,8 % نتيجة الزيادات في الأجور والمنح والترفيغ في قيمة الامتيازات العينية.

3.4. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت إيرادات الاستغلال لسنة 2017 ما قيمته 4511,1 م.د مقابل 3580,9 م.د خلال سنة 2016 أي بارتفاع قدره 930,2 م.د وبنسبة قدرها 26 %، و يعود هذا الارتفاع إلى:

- ارتفاع مداخيل المبيعات المحلية والخارجية للمواد البترولية من 3394,8 م.د خلال سنة 2016 إلى 3641,7 م.د خلال سنة 2017،

- هذا إضافة لارتفاع قيمة المنح المسندة للشركة بعنوان دعم منظومة المحرقات لتبلغ 869,4 م.د سنة 2017 مقابل 183,5 م.د سنة 2016

- في حين من المتوقع أن تبلغ إيرادات الاستغلال لسنة 2018 ما قيمته 6489,8 م.د مقابل 3580,9 م.د خلال سنة 2016 أي بارتفاع قدره 2908,9 م.د وبنسبة قدرها 81,0 %، و يعود هذا الارتفاع الملحوظ خاصة إلى:

- ارتفاع مداخيل المبيعات المحليّة والخارجية للمواد البتروليّة من 3394,8 م.د خلال سنة 2016 إلى 4989,9 م.د خلال سنة 2018، تبعا لمراجعة أسعار التسليم بالمصفأة بداية من تاريخ 1 أفريل 2018، حيث شهدت تركيبة الأسعار الجاري بها العمل منذ ذلك التاريخ ارتفاعا في ثلاث مناسبات وهي على التوالي 23 جوان و02 سبتمبر و23 ديسمبر 2018.

- هذا إضافة لارتفاع قيمة المنح المسندة للشركة بعنوان دعم منظومة المحرقات لتبلغ 1,5 مليار دينار سنة 2018 مقابل 183,5 م.د سنة 2016 وذلك نتيجة ارتفاع معدل سعر البرنت بنسبة 61,4 % ليبلغ 71 دولار سنة 2018 مقابل 44 دولار سنة 2016.

- أما فيما يتعلق بأعباء الاستغلال فمن المقدر أن تبلغ حوالي 7310,7 م.د موفى سنة 2018 مقابل 4900,5 م.د سنة 2017 و3565,9 م.د سنة 2016 ويعزى هذا المنحى التصاعدي للأعباء لتطور حجم شراءات المؤسسة من النفط الخام والمواد البترولية تامة الصنع وارتفاع أسعار الخام على المستوى العالمي لتمر من 44 دولار للبرميل سنة 2016 إلى 72 دولار موفى سنة 2018.

4.4. الاستثمارات:

بلغت استثمارات الشركة خلال سنة 2018 ما قيمته 13,8 م.د مقابل 7,0 م.د خلال سنة 2017 أي بارتفاع بـ 6,8 م.د، ويعود هذا التحسن لاستئناف إنجاز مشروع بناء مستودع لمادّة غاز البترول المسيل حسب مواصفات السلامة العالميّة.

5.4. المديونية:

بلغ حجم مديونيّة الشركة خلال سنة 2018 ما قيمته 1704,1 م.د مقابل 1170,7 م.د خلال سنة 2017 أي بارتفاع بـ 533,4 م.د، ويعزى ذلك أساسا لارتفاع مستحقات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بعنوان مبيعات النفط الخام المحلي لتبلغ حوالي 1000 م.د موفى سنة 2018 مقابل 650 م.د سنة 2016 وذلك نتيجة تخلف الشركة الوطنية لتوزيع البترول عن سداد متخلّاداتها لدى الشركة التونسية لصناعات التكرير تبعا لعدم خلاص مستحقاتها لدى شركات النقل العمومية ما انجر عنه عدم إيفاء الشركة التونسية لصناعات التكرير لتعهداتها إزاء المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

5 - الشركة الوطنية لتوزيع البترول :

الشركة الوطنية لتوزيع البترول هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أنشأت بمقتضى الأمر عدد 466 لسنة 1977 المؤرخ في 11 ماي 1977 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للشركة القومية لتوزيع البترول، وقد تم تغيير صيغتها القانونية لتصبح شركة خفية الاسم تحت الاسم التجاري «عجيل».

1.5. أهم مؤشرات النشاط:

- لقد اتسم نشاط الشركة حسب مبيعات المواد البترولية المسجلة خلال سنة 2017

بالارتفاع حيث بلغت المبيعات 1,456 مليون طن متري مقابل 1,343 مليون طن متري موفى سنة 2016 أي بنسبة نمو تقدر بـ 8,4 % لترتفع بذلك حصة الشركة من السوق بنسبة 0,5 % لتستقر في حدود 38,2 % من المبيعات الجمالية للسوق الوطنية للمواد البترولية. وهذا الارتفاع يعود بالأساس لارتفاع مبيعات المحروقات وخاصة مبيعات نشاط الشبكة بـ 48 ألف طن متري وارتفاع مبيعات الكيروزان بـ 38 ألف طن متري.

- إن نشاط الشبكة¹ هو الركيزة الأساسية في نشاط الشركة وقد حققت خلال سنة 2017 ارتفاعا في حجم المبيعات بـ 9,5 % وذلك نتيجة الاعتناء بالمحطات من الناحية الفنية والتجارية. وكذلك شهد نشاط الحرفاء المباشرين نسبة ارتفاع بـ 3,8 % ويعود بالأساس لارتفاع مبيعات مادة الفيول الثقيل بـ 11 ألف طن متري ومبيعات القازوال العادي بـ 8 آلاف طن متري. أما في خصوص نشاط الطيران فقد ارتفعت المبيعات سنة 2017 لتبلغ 156 ألف طن متري مسجلة نسبة نمو تقدر بـ 32,0 % نتيجة الحصول على صفقة شركة الخطوط الجوية التونسية في جوان 2017. كما شهد نشاط غاز البترول المسيل ارتفاعا في المبيعات سنة 2017 بلغ 11 ألف طن متري وحقق نسبة نمو بلغت 5,1 % مقارنة بسنة 2016، وقد شمل هذا الارتفاع مبيعات غاز البترول المنزلي وكذلك مبيعات الغاز الصناعي خاصة في قطاع النزل والمطاعم. بينما سجلت مبيعات الزيوت في سنة 2017 انخفاضا طفيفا بلغ 100 طن متري ويعزى ذلك بالأساس لتراجع مبيعات الحرفاء المباشرين والإدارة.

- ومن المتوقع أن تبلغ المداخيل موفى سنة 2018 ما قدره 2021 م.د مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 417 مليون دينار مقارنة بسنة 2017 متأتي أساسا من ارتفاع حجم الكميات المباعة بـ 5.9 % والانعكاس المالي للترفيغ في أسعار بيع المواد البترولية الذي تم إقراره في ثلاث مناسبات خلال سنة 2018.

2.5. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان سنة 2017 للشركة الوطنية لتوزيع البترول حوالي 1134 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 1,5 % بالمقارنة مع سنة 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المغادرات (43 عون) مقابل انتداب حوالي 26 عونا، ومن المتوقع أن تشهد سنة 2018 تراجعاً في عدد الأعوان ليبلغ 1105 عونا مقابل 1134 عونا موفى سنة 2017 نتيجة مواصلة برامج المغادرات (29 عون) مقابل تأجيل تنفيذ برنامج الانتدابات.

- وبالرغم من انخفاض عدد الأعوان للفترة 2017 - 2018 مقارنة بسنة 2016 إلا أن أعباء الأعوان سجلت ارتفاعا بمعدل سنوي بنسبة 8,6 % خلال سنتي 2017 و 2018 نتيجة الزيادات في الأجور والمنح الخصوصية.

3.5. أهم المؤشرات المالية

- بلغت إيرادات الاستغلال خلال سنة 2017 ما قدره 1603 م.د مقابل 1393.2 م.د سنة

2016 أي بتطور بنسبة 15,05 % نتيجة تطور الكميات المباعة. وفي نفس هذا السياق شهدت أعباء الاستغلال تطورا بـ 218.5 م.د لتبلغ 1602.3 م.د مقابل 1384.3 م.د سنة 2017 نتيجة ارتفاع مشتريات المواد البترولية.

- في حين من المتوقع أن تبلغ إيرادات الاستغلال خلال سنة 2018 ما قدره 2020 م.د مقابل 1603 م.د سنة 2017 أي بتطور بنسبة 26 % نتيجة تطور الكميات المباعة بـ 86 ألف طن متري والانعكاس المالي الإيجابي لتحسين أسعار البيع للعموم والتي تم إقرارها في ثلاث مناسبات خلال سنة 2018 .

- ومن المتوقع أن تبلغ النتيجة المحاسبية في موفي سنة 2018 ما قدره 9.3 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بما قدره 5 م.د مقارنة بسنة 2017.

4.5. الاستثمارات:

- بلغت الدفعوات المالية المتعلقة باستثمارات الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال الفترة 2016 - 2018 حوالي 254,2 م.د وتندرج أغلبية الاستثمارات المنجزة في تدعيم الدور الاقتصادي للشركة في توفير المواد البترولية من حيث المخزون بالنظر لحاجيات السوق الوطنية ومن حيث تطور نقاط البيع وفي هذا الإطار تنقسم أهم استثمارات الشركة إلى صنفين كما يلي:

- تطوير طاقة الخزن: تعصير وتأهيل مستودع حلق الوادي من خلال إنجاز ثلاث خزانات بسعة 22 ألف م³ ووحدة جديدة لتعبئة الشاحنات ذات الصهاريج وتجديد شبكة الحرائق بما في ذلك بناء خزان مياه بسعة 3,5 ألف م³ وبناء مركز لتعبئة قوارير الغاز بسرعة إنتاج قدرها 3200 قارورة في الساعة وبناء مستودع لتخزين قوارير الغاز.

- تطوير نقاط البيع: إنجاز محطة جديدة على ملك الشركة بولاية بن عروس وقد تم بتاريخ غرة أوت 2017 بداية استغلالها. هذا إضافة لمواصلة إنجاز 05 محطات جديدة على ملك الغير بكل من السيجومي والمرناقية ورفراف وتبرسق وكركر، كذلك مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل وتهيئة عدد من المحطات بكل من سوسة و صفاقس وباجة.

5.5. المديونية:

بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته 590,9 م.د مقابل 418,2 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 41,3 % نتيجة ارتفاع مستحقات الشركة التونسية لصناعات التكرير، علما وأن هذه المستحقات تمثل نسبة 89 % من الحجم الجملي لمديونية الشركة الوطنية لتوزيع البترول ويعزى ذلك لتراكم مستحقات الشركة لدى شركات النقل.

6 - الشركة التونسية للكهرباء والغاز:

الشركة التونسية للكهرباء والغاز هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية تم إحداثها بمقتضى القانون عدد 8 المؤرخ في 3 أفريل 1962 وهي مكلفة بإنتاج الكهرباء و توزيع ونقل الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وغاز البترول السائل

وإنجاز البنى التحتية الخاصة بالكهرباء والغاز.

1.6. أهم مؤشرات النشاط :

شهدت سنة 2017 تطورا في رقم معاملات الشركة بـ 313,6 + م.د مقارنة بسنة 2016 ويعزى هذا التطور للطلب المتزايد على الطاقة من جهة وللانعكاس المالي للتعديلات على التعريفية في جانفي 2017. كما سجلت قيمة مبيعات الغاز الطبيعي ومنتجات البترول السائل تطورا بنسبة 12,5 % نتيجة تطور الكميات المباعة وتأثير تعديلات التعريفية مثلما تم بيانه أعلاه. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2018 ارتفاعا في رقم معاملات الشركة بـ 460 م.د مقارنة بسنة 2017 ويعزى ذلك أساسا للترفيغ في تعريفات بيع الكهرباء والغاز التي تم إقرارها خلال سنة 2018.

2.6. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان الشركة موفى سنة 2017 حوالي 12388 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 1,0 % بالمقارنة مع سنة 2016 ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الإحالات على التقاعد والإحالات على عدم المباشرة والإلحاق (646 عون) مقابل انتداب حوالي 510 عونا، فيما من المتوقع أن تشهد سنة 2018 تراجعاً في عدد الأعوان ليبلغ 12031 عونا مقابل 12388 عونا موفى سنة 2017 نتيجة مواصلة برامج المغادرات (673 عون) مقابل انتداب حوالي 316 عونا.

- وبالرغم من انخفاض عدد الأعوان للفترة 2017 - 2018 مقارنة بسنة 2016 إلا أن أعباء الأعوان سجلت ارتفاعا بمعدل سنوي بنسبة 10,0 % خلال سنتي 2017 و 2018 نتيجة الزيادات في الأجور والمنح والترفيغ في قيمة الامتيازات العينية.

3.6. أهم المؤشرات المالية:

- أفرزت القوائم المالية لسنة 2017 نتيجة سلبية قدرت بـ 1193,7 م.د، مقابل نتيجة سلبية قدرت بـ 354,4 م.د خلال سنة 2016. ويعود هذا التدهور إلى ارتفاع سعر الصرف بالنسبة للأورو والدولار الأمريكي مما انجر عنه أعباء مالية صافية قدرت بـ 1039,9 م.د سنة 2017 مقابل 635,4 م.د سنة 2016.

- علما وأن عجز منظومتي الكهرباء والغاز يتم تغطيتهما عبر منح مباشرة من الدولة، حيث تم رصد اعتمادات بـ 593,2 م.د خلال سنة 2017 لتغطية العجز بين المداخيل البالغة حوالي 4067 م.د و كلفة الإنتاج والنقل والتوزيع البالغة حوالي 4646 م.د في حين وأنه لم يتم رصد اعتمادات دعم بعنوان سنة 2016 باعتبار وأن المداخيل المحققة (3751 م.د) مكنت من تغطية الكلفة. وبالتالي فإن الخسائر المحاسبية متأتية أساسا من الأعباء المالية (فوائد وخسائر الصرف) التي تتحملها الشركة على القروض البنكية بالعملة الصعبة المبرمة بعنوان تمويل شراءاتها واستثماراتها.

- من المتوقع أن تسجل القوائم المالية لسنة 2018 نتيجة سلبية بـ 2093,5 م.د تبعا لارتفاع سعر برميل النفط إلى حدود 71,07 دولار البرميل سنة 2018 مقابل 54,3 دولار البرميل خلال سنة 2017 مما انجر عنه ارتفاع في فاتورة شراءات الغاز الطبيعي بحوالي 1408,1 م.د وارتفاع سعر الدولار الأمريكي إلى حدود 2,64 دينار خلال سنة

2018 مقابل 2,41 دينار خلال سنة 2017، ما انجر عنه أعباء مالية صافية مقدرة بـ 1543,1 م.د سنة 2018 مقابل 1039,9 م.د سنة 2017، ونتيجة لارتفاع كلفة مشتريات وإنتاج الشركة خصصت ميزانية الدولة اعتمادات بمبلغ 1200 م.د لتغطية العجز على منظمتي الكهرباء والغاز بعنوان سنة 2018.

4.6. الاستثمارات:

بلغت الدفعات المالية المتعلقة باستثمارات الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال الفترة 2016 - 2018 حوالي 2337,3 م.د وهي دفعات تتعلق بمواصلة إنجاز المشاريع الكبرى الخاصة بمحطات إنتاج الكهرباء وتطوير شبكتي نقل وتوزيع الكهرباء وبرنامج تزويد المناطق البلدية بالغاز الطبيعي، إضافة إلى مشاريع تعزيز الشبكة الوطنية لاستيعاب الكهرباء المتأتية من مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار اللزمات، علما وأنه يتم تمويل المشاريع الكبرى للشركة عن طريق القروض الخارجية.

5.6. المديونية:

- من المتوقع أن تبلغ مديونية الشركة موفى سنة 2018 ما قيمته 8300,9 م.د مقابل 6369,8 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 30,0 % نتيجة ارتفاع حجم القروض البنكية والناج عن ارتفاع قيمة الاستثمارات الممولة بقروض خارجية وتطور سعر العملات الأجنبية والالتجاء إلى القروض على المدى القصير لشراء الغاز الطبيعي بالعملة الصعبة، علما وأن الغاز الطبيعي يمثل نسبة 97,0 % من مصادر الطاقة لإنتاج الكهرباء.
- ولتغطية نفقات مشتريات الغاز الطبيعي والتي بلغت حوالي 4600 م.د موفى سنة 2018 يتم اللجوء للتداين بالعملة الصعبة، وأنجر عن هذا التداين خسائر هامة على مستوى الصّرف نتيجة إنزلاق سعر صرف الدينار وكذلك على مستوى الكلفة المالية.

جدول 9: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لبعض المنشآت العمومية الناشطة في قطاع الصناعة:

المنشأة	المؤشرات	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية							المديونية							
		الإنتاج	البيعات	رقم المعاملات	عدد الأعمان	أعباء الأعمان	إيرادات الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء المالية	النتيجة الصافية	التتائج الموجبة	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الدولة	البانوك	المنشآت العمومية	المنشآت الاجتماعية	آخرون	مجموع أهم الديون	
	الوحدة	طن	طن	م.د	عون	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
الشركة التونسية لصناعة الحديد والفولاذ	2016	190879	109226	134,3	1090	34,9	139,8	142,7	-28,7	23,7	-31,1	-209,5	-174,7	1,9	68,1	145,2	70,3		42,5	360,9	
	2017	172107	84993	120,9	1087	37,1	127,2	134,3	-7,1	22,5	-27,9	-240,6	-202,7	2,3	67,4	149,3	59,8		61,9	376,3	
	تقديري 2018	177238	79479	146,4	1046	36,7	147,6	141,4	6,2	30,5	-23,0	-268,6	-225,7	1,5	66,9	211,6	62,8		87,7	476,1	
الشركة الوطنية لعجن الحناء والورق	2016	10140	-	23,3	915	20,2	23,9	61,9	-38	-6,9	-44,5	-228	-238,9	0	159,7	49	59,6	24,7	7,9	300,4	
	2017	12083	-	24,2	900	20,2	24,8	64,5	-39,6	-4,7	-44,3	-275,5	-284,1	0	185,7	51	70,4	28,9	15,1	351,1	
	2018	10277	-	20,1	873	23,6	21,6	71,3	-49,7	-9,9	-58,4	-317,6	-277	1,4	215	53	80,4	33,4	16	397,8	

7 - الشركة التونسية لصناعة الحديد «الغولاذ»

الشركة التونسية لصناعة الحديد الفولاذ هي شركة خفية الاسم أحدثت في 23 جويلية 1962 ويبلغ رأس مالها 53,3 م.د. وتساهم الدولة بنسبة 91.65 %، ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة في صنع الحديد الصلب المستخرج من الخردة وتحويله إلى حديد مدرفل إضافة إلى تصنيع الاسلاك المسحوبة والهياكل المعدنية.

1.7. أهم مؤشرات النشاط :

- إن تقادم معدات إنتاج الشركة وتآكلها من جهة وعدم القيام بالاستثمارات اللازمة بحكم عدم توفر مصادر التمويل أدى إلى تعدد توقفات وحدات الإنتاج وعدم استغلال طاقة الإنتاج المتاحة حيث أن نسبة الاستغلال لا تتجاوز 50 % وقد نجم عن هذه الوضعية تراجع حجم الإنتاج خلال سنة 2018 بنسبة 7,7 % مقارنة بسنة 2016 وذلك بالرغم من تحسنه بنسبة 3 % مقارنة بسنة 2017 . وقد شمل هذا التراجع إنتاج العروق الفولاذية، وهي مادة نصف مصنعة ذات استعمال داخلي، منذ سنة 2016 بنسبة 10,3 % مقارنة بسنة 2018 و 6,6 % في سنة 2017 نتيجة التوقفات الحاصلة على مستوى الفرن عدد 1 والتي تعود إلى الإعطاب الفنية وعدم توفر المواد الأولية المستوردة .

- في المقابل، فإن إنتاج مادة حديد البناء بلغ 78103 طن سنة 2018 مقابل 75513 طن سنة 2017 مسجلا بذلك تطور ايجابي بسبة 3 % . كذلك شهد إنتاج مادة الأسلاك المسحوبة تحسن في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 128 % ويبقى تطور إنتاج هذه المادة مرتبط بنجاح الموسم الفلاحي، وبخصوص إنتاج مادة الهياكل المعدنية الموجه للشركة التونسية للكهرباء والغاز، فإنه بلغ حجم الإنتاج في سنة 2018، 9068 طن مقابل 6642 طن سنة 2017 مسجلا بذلك تطورا بنسبة 38 % . ويمكن الزيادة في حجم الإنتاج وذلك في صورة توفر اليد العاملة المؤهلة.

- عرف حجم المبيعات تراجعا بنسبة 6 % بين سنة 2018 و 2017 ويعود ذلك بالأساس لانخفاض مبيعات حديد البناء (قطر 12 و 14 ..)، التي تمثل 80 % من الحجم الجملي للمبيعات ، بما يقارب 10089 طن وقد تم تسجيل ذلك رغم تطور حجم مبيعات الأسلاك المسحوبة ب 43 % والهياكل المعدنية بنسبة 39 % .

2.7. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية للشركة:

- سجل عدد أعوان الشركة تراجعا خلال الفترة 2016 - 2018 بنسبة 4 % حيث بلغ 1046 عونا سنة 2018 مقابل 1090 عونا سنة 2016.

- وبالرغم من تسجيل هذا التراجع، فإن حجم الأجر بلغ 37,1 م.د. سنة 2017 مقابل 34,9 م.د. سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6,3 % نتيجة الزيادة في الأجر والساعات الإضافية وعرفت سنة 2018 تراجعا ب 0,4 م.د. أي بانخفاض بنسبة 1 % مقارنة بسنة 2017 نتيجة الإحالات على التقاعد.

- وعموما فإن الشركة تعمل نحو استكمال برنامج التسريح الاجتماعي، بتمويل من الدولة في شكل قروض، الذي تم إقراره سابقا بتاريخ 06 مارس 2013 من خلال التسريح الطوعي لـ 110 عونا من ذوي الملفات الصحية وذلك في إطار مواصلة الضغط على كتلة الأجور، والترفيغ في نسبة التأطير والتي ناهزت حاليا 7% مع العمل على مضاهاة النسب العالمية في القطاع والتي تتجاوز 15%،

3.7. أهم المؤشرات المالية :

- بالرغم من تراجع حجم المبيعات وخاصة في مادة حديد البناء، فإن إيرادات الاستغلال لسنة 2018 سجلت زيادة بنسبة 22% مقارنة بسنة 2017 ناجمة بالأساس عن الترفيع في أسعار حديد البناء خلال سنة 2017 في 03 مناسبات متتالية وكذلك في بداية سنة 2018 حيث تجاوزت الزيادة الجمالية في الأسعار حوالي 36% وكذلك أسعار الهياكل المعدنية والأسلاك المسحوبة، وقد مكن ذلك من تسجيل نتيجة استغلال إيجابية سنة 2018 ناجمة عن تحسن مستوى الإيرادات وهو ما يؤكد جدوى الاستثمار في القطاع من خلال الرفع في الطاقة الإنتاجية، بالرغم من تطور أعباء الاستغلال بنسبة 5,3% مقارنة بسنة 2017 .

- سجلت النتيجة الصافية تحسنا خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت ما قيمته 23 - م.د مقابل 26,4 - م.د رغم تواصل نزيف الأعباء المالية التي ناهزت 30 م.د سنة 2018 مقابل 22,5 م.د سنة 2017 نتيجة تراكم حجم المديونية وارتفاع مستوى التداين قصير المدى وهو ما يستدعي الإسراع بتطهير الوضعية المالية للشركة،

- هذا وبحكم تراكم حجم الخسائر الذي بلغ مع موفى سنة 2018 حوالي 268 م د وبلوغ الأموال الذاتية 225 - م.د مما يضع الشركة تحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية.

4.7. الاستثمارات :

بحكم عدم توفر مصادر التمويل، فإن حجم الاستثمارات المنجزة خلال السنتين الأخيرتين 2,3 م.د مما أدى إلى تاكل وقدم المعدات وبالتالي تراجع الإنتاج إضافة إلى عدم مواكبة المستجدات والتطورات التكنولوجية المسجلة بالقطاع على غرار تصنيع حديد البناء RB 500 عوضا عن RB 400 وهو ما ساهم في الحد من القدرة التنافسية للمنشأة. (يتم تمويل الاستثمارات عن طريق المكشوف البنكي) مما أدى إلى تراجع هام لحصة الشركة بالسوق المحلية من حديد البناء الذي يشكل العمود الفقري لنشاطها حاليا حيث يمثل ما يفوق 80% من رقم المعاملات إلى حدود 9% في موفى سنة 2018 مقابل 40% سنة 2010.

5.7. المديونية

- بالرغم من الجهود المالي المصاحب من قبل الدولة تجاه الشركة عبر منحها قروض خزينة حيث تحصلت الشركة على :

- سنة 2013: 8 م.د تمويل برنامج التسريح الاجتماعي (260 عونا)،
- سنة 2015: 1,3 م.د لمواصلة برنامج التطهير الاجتماعي (35 عونا) و 7 م.د لتأمين خلاص الأجور والمزودين، و 4 م.د لتأمين خلاص مزودي الخردة،
- سنة 2016: 3,5 م.د لتأمين خلاص مزودي الخردة، و 1,2 م.د لتسريح 35 عونا
- سنة 2018: 10 م.د لتأمين خلاص قسط قرض المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،
- وأيضا الضمانات الممنوحة للشركة والتي مكنت الشركة من الحصول على قروض من البنوك العمومية يبلغ رصيدها في موفى سنة 2018 ما قيمته 122 م.د و قرض تمويل مواد أولية ممنوح من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بقيمة 20 مليون دولار .
- كما أن قيمة القروض المستحقة للدولة وغير مؤداة من قبل الشركة تعود لسنة 1982 وما بعد تبلغ رصيدها في موفى سنة 2018 ما قيمته 51,5 م.د مقابل 44,6 م.د في موفى سنة 2017.
- وبالرغم من هذا المجهود المبذول من قبل الدولة، فإن الوضعية المالية للشركة تتسم من سنة إلى أخرى بالتدهور وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها حيث:
- يبلغ مجموع ديون وتعهدات شركة الفولاذ إلى موفى شهر سبتمبر 2019 حوالي 393 م.د، منها بالخصوص ديون تجاه المؤسسات البنكية بقيمة 168 م.د منها مبلغ 163 م.د تجاه البنوك العمومية وديون تجاه هياكل ومنشآت عمومية بقيمة 140 م.د وتعهدات تجاه مزودي الخردة بقيمة 5 م.د،
- جل القروض البنكية مصنفة درجة رابعة مما يحول دون إمكانية الاقتراض من السوق المالية الوطنية.

8 - الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق

الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق هي منشأة عمومية في شكل شركة خفية الاسم تأسست سنة 1980 بإدماج الشركتين المكونتين للمركب الصناعي بالقصرين وهما الشركة الوطنية التونسية للسيليلوز (SNTC) التي أنشأت سنة 1956 لتصنيع عجين نبتة الحلفاء و التي تغطي مساحة كبيرة من مدينة القصرين والمدن المجاورة، والشركة التونسية لورق الحلفاء (STPA) التي أنشأت سنة 1968 لصناعة ورق الطباعة والكتابة. ويبلغ رأس مالها 19,8 م.د وتساهم الدولة فيه بنسبة 98,65 % ويتركز نشاطها على إنتاج عجين الحلفاء والورق وبعض المواد الكيماوية.

1.8. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغ مجموع الإنتاج 12083 طن سنة 2017 مقابل 10140 سنة 2016 لتسجل بذلك ارتفاعا بـ 19,2 %، هذا وقد بلغ مجموع الإنتاج 10277 طن سنة 2018 ليسجل

انخفاضاً بـ 14,9 % مقارنة بسنة 2017، ويعود أساساً إلى نقص في مادة الصودا وانقطاع تزويد الوحدة ببخار الماء 20bars من وحدة الطاقة البخارية وتعطب المرجل الحراري، كما أنه إلى غاية 31 ديسمبر 2018، أنتجت وحدة الحلكبة 457,9 طن من الحامض الكلوريدريكي مقابل 897,4 طن أنجزت في نفس الفترة لسنة 2017 أي بنقص قدره 439,5 طن، ويعود ذلك إلى انخفاض ساعات العمل الفعلي بحكم الحالة المتردية للفرن وتسرب مياه التبريد إلى داخله.

- بلغ رقم المعاملات 24,2 م.د سنة 2017 مقابل 23,3 م.د سنة 2016 ليسجل بذلك ارتفاعاً بـ 3,8 %، في حين بلغ رقم المعاملات 20,1 م.د سنة 2018 لتسجل انخفاضاً بـ 16,9 % مقارنة بسنة 2017، ويفسر هذا التراجع بتوقف مختلف وحدات الإنتاج لفترات طويلة نسبياً بسبب توقف المرجل الحراري الذي انجر عنه توقف مصنع إنتاج الورق ومصنع إنتاج العجين. مما أفضى إلى:

- تراجع مبيعات الورق بدرجة أولى بـ 1,6 م.د ويعود هذا التراجع أساساً إلى توقف مصنع إنتاج الورق ناتج عن عطب المرجل الحراري مما أدى إلى تراجع مبيعات الورق وخاصة الورق المعروف الخاص بالكراس المدرسي

- تراجع مبيعات المواد الكيماوية بـ 0,4 م.د ويعود هذا التراجع أساساً إلى تراجع مبيعات الحامض بسبب انخفاض نسبة التركيز حيث أصبحت الخاصيات الفنية للمنتوج لا تستجيب لمتطلبات الحريف إضافة إلى ظهور منافس جديد في السوق الداخلية TAC، والتخلي كلياً عن إنتاج مادة ماء الجفال.

- تراجع مبيعات عجين الحلفاء بـ 1,1 م.د ويعود هذا التراجع أساساً إلى توقف مصنع إنتاج عجين الحلفاء ناتج عن عطب المرجل والانخفاض الحاد لكميات الصودا الصالحة لطبخ الحلفاء.

2.8. المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان 900 عوناً سنة 2017 مقابل 915 سنة 2016 ليسجل بذلك انخفاضاً بـ 1,7 %، في حين بلغ عدد الأعوان 873 عوناً سنة 2018 ليسجل انخفاضاً بـ 3 % مقارنة بسنة 2017 ويعود التراجع المتواصل منذ سنة 2016 إلى الإحالة على التقاعد العادي لـ 13 عون سنة 2016 و 20 عون سنة 2017.

- بلغت أعباء الأجور 20,2 م.د سنة 2017 مقابل 20,2 م.د لتسجل بذلك استقراراً، في حين بلغت أعباء الأعوان 23,6 م.د لتسجل بذلك ارتفاعاً بـ 16,8 % مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك إلى إسناد منح مكافأة نهاية الخدمة للأعوان المحالين على التقاعد وتطور الساعات الإضافية والزيادات القانونية وفقاً لمقتضيات النظام الأساسي للشركة.

3.8. أهم المؤشرات المالية للشركة

- بلغت إيرادات الاستغلال 24,8 م.د سنة 2017 مقابل 23,9 م.د سنة 2016 لتسجل ارتفاعاً بـ 3,8 %، في حين بلغت إيرادات الاستغلال 21,6 م.د سنة 2018 لتسجل انخفاضاً بـ 12,9 % مقارنة بسنة 2017.

- بلغت أعباء الاستغلال 64,5 م.د سنة 2017 مقابل 61,9 م.د سنة 2016 لتسجل ارتفاعا بـ 4,2 %، في حين بلغت أعباء الاستغلال 71,3 م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعا بـ 10,5 % مقارنة بسنة 2017، ويعزى ذلك أساساً إلى توريد 8500 طن من الألياف بقيمة 20,3 م.د خلال سنة 2018 مقابل 11000 طن من الألياف بمبلغ 18,2 م.د في سنة 2017 إضافة إلى خلاص الأداءات الديوانية بما قدره 6 م.د سنة 2018 مقابل 2,4 م.د سنة 2017،
- بلغت نتيجة الاستغلال 39,6 - م.د سنة 2017 مقابل 38 - م.د سنة 2016 لتسجل تدهورا بـ 4,2 %، في حين بلغت نتيجة الاستغلال 49,7 - م.د سنة 2018 لتسجل انخفاضا بـ 25,5 % مقارنة بسنة 2017، هذا وتتم تغطية الفارق بين الدفوعات والمقايض بقرض خزينة يتم منحه للشركة إذ تحصلت سنة 2018 على ما قيمته 30 م.د، ويعزى هذا الاختلال إلى عدة عوامل من أهمها :
- ارتفاع الأسعار العالمية للعجائن الموردة الضرورية لإنتاج الورق حيث تطور سعر الطن الواحد من عجين الخشب ألياف قصيرة من 565 دولار أمريكي بتاريخ أكتوبر 2016 إلى 668 دولار أمريكي خلال موفى سنة 2018 في حين تطور سعر الطن الواحد من عجينة خشب ألياف طويلة من 650 دولار للطن الواحد بتاريخ جانفي 2017 ليبلغ 877 دولار موفى سنة 2018 مسجلا نسبة ارتفاع تقدر بـ 34 % ،
- ارتفاع تكلفة اقتناء قطع الغيار نتيجة تردي وضعية المعدات وارتفاع استهلاك الطاقة والاستهلاكات الخصوصية نتيجة تردي معدات الإنتاج،
- عدم تغطية السعر المحدد من قبل وزارة التجارة بالنسبة للورق المدعم (1848 دينار للطن الواحد) لكلفة الإنتاج وهو ما أدى إلى تكبد الشركة لخسائر تقدر بـ 15.5 م.د سنويا.
- بلغت الأعباء المالية 4,7 - م.د سنة 2017 مقابل 6,9 - م.د سنة 2016 لتسجل انخفاضا بـ 31,9 %، في حين بلغت الأعباء المالية 9,9 - م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعا بـ 110,6 % مقارنة بسنة 2017، ويعزى ذلك إلى ارتفاع سلالم الفوائض المترتبة عن الديون المتخلدة لدى البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان وارتفاع خسائر الصرف نتيجة تدهور قيمة الدينار.
- بلغت النتيجة الصافية 44,3 - م.د سنة 2017 مقابل 44,5 - م.د سنة 2016 لتسجل انخفاضا بـ 0,4 %، في حين بلغت الأعباء المالية 58.4 - م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعا بـ 31,8 % مقارنة بسنة 2017، ويعود هذا خاصة إلى تواصل ارتفاع أعباء الاستغلال مقابل تراجع المداخل من جهة وارتفاع الأعباء المالية من جهة ثانية.
- بلغت الأموال الذاتية 336 - م.د سنة 2018 مقابل 277 - م.د سنة 2017 لتسجل تدهورا بـ 21,3 %، هذا مع الإشارة إلى أن بعد تراكم الخسائر أصبحت الشركة تحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية.

4.8. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات 1 م.د خلال الفترة 2016 - 2018 بحكم عدم توفر مصادر لتمويل الاستثمارات الضرورية، مما أدى إلى تقادم معدات الإنتاج وإلى ارتفاع تكلفة اقتناء قطع الغيار والتي يتم اقتناء أغلبها عن طريق العملة الصعبة، إلى جانب صعوبة إيجاد قطع غيار بسبب التطور التكنولوجي حيث أن المصنعين توقفوا عن إنتاج قطع غيار المعدات والتي يفوق معدل أعمارها 40 سنة.
- تواجه الشركة صعوبات فنية في تقادم وتآكل معدات الإنتاج نتج عنه تراجع الطاقة الإنتاجية نتيجة ارتفاع فترات توقف بسبب تواتر الأعطاب وارتفاع ساعات الصيانة.

5.8. المديونية:

بلغت مجموع الديون 351,1 م.د سنة 2017 مقابل 300,4 م.د سنة 2016 لتسجل ارتفاعا بـ 16,9 %، في حين بلغت مجموع الديون 397,8 م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعا بـ 13,3 % مقارنة بسنة 2017، وفي ما يلي جدول يبين الديون المستحقة التي حل أجلها ولم يتم خلاصها:

جدول 10: تطور مديونية الشركة الوطنية لعجين الحفاء والورق:

الوحدة: أد

المجموع	باقي الديون	ديون حل أجلها موفى 2018	الديون
216107	183916	32191	الدولة
55095	3292	51803	بنوك
71810	0	71810	STEG
31281	0	31281	CNRPS
374293	187208	187085	المجموع

III- أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

جدول 11: تطور أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط لأهم المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

المؤشرات	الوحدة	ديوان الحبوب ¹			الديوان الوطني للزيت ²			ديوان الاراضي الدولية ³			الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ⁴		
		2016	2017	2018	2016	2017	2018	2016	2017	2018	2016	2017	2018
مؤشرات النشاط	مشتريات الحبوب المحلية	6,6	7,8	7,4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	مشتريات الحبوب الموردة	24,8	22,6	24,1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	حجم مبيعات الحبوب	31,5	30	31,9	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	قيمة مبيعات الحبوب	900,3	899,7	886,3	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	شراءات الزيت النباتي المدعم	-	-	-	236,5	325	339	-	-	-	-	-	-
	مبيعات الزيت النباتي المدعم	-	-	-	679,6	113	109	-	-	-	-	-	-
	شراءات زيت الزيتون	-	-	-	7,9	22,3	78,1	-	-	-	-	-	-
	صادرات زيت الزيتون	-	-	-	8,4	7,2	62,4	-	-	-	-	-	-
	الانتاج النباتي	-	-	-	-	-	-	67	65	150	-	-	-
	الانتاج الحيواني	-	-	-	-	-	-	41	42	42	-	-	-
	الانتاج الصناعي الغذائي	-	-	-	-	-	-	12	8	9	-	-	-
	مبيعات المياه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	268	290	298
توصيلات جديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	24	30	32	
الموارد البشرية	عدد الأعوان	1284	1256	1223	365	377	330	4079	4139	4074	6599	6312	6409
	أعباء الأعوان	36,5	35,6	37	8,1	9,1	8,2	73	74	82	173	179	183
المؤشرات المالية	إيرادات الاستغلال	1806,5	1903,5	2297	289,6	362,8	383,5	137	122	219	394	434	451
	منح الاستغلال	904,7	978	1326	0	0	2,1	0	0	1	0	0	0
	أعباء الاستغلال	1779,1	1871,1	2266	281,4	354,5	369,5	153	151	178	415	460	481
	نتيجة الاستغلال	27,5	32,4	31	8,2	8,2	14	-16	-29	40	-22	-26	-31
	الأعباء / الإيرادات المالية	68,3	86	100	13,8	16,7	21,4	6	8	7	5	13	25
	النتيجة الصافية	-31,8	-41,6	-60	0,6	-6,7	-8,2	-23	-36	33	-27	-39	-56
	النتائج المؤجلة	-845,4	-877,3	-918,9	-318,7	-324,5	-331,2	-96	-113	-144	-187	-214	0
الاستثمارات	قيمة الاستثمارات	10	5	10,8	2,6	5,1	3,6	13	15	38	173	244	185
	منح الاستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	8	16	10	0
المديونية	الدولة	296	296	296	154	163,7	227,4	30	30	30	11	6	10
	البنوك	1170	1227	1563	137,7	129,5	143	46	60	47	14	35	65
	مجموع المديونية	1466	1523	1859	305,1	305,6	374	128	141	126	885	1130	1043

² معطيات 2016 و 2017 : تقرير النشاط وتقارير مراقب الحسابات لسنة 2017 و 2018 : الوثيقة التوجيهية 2020.

³ معطيات 2016 و 2017 : تقرير النشاط وتقارير مراقب الحسابات لسنة 2017 و 2018 : الوثيقة التوجيهية 2020.

⁴ المعطيات من الوثيقة التوجيهية 2020.

⁵ معطيات 2016 و 2017 : تقرير النشاط وتقارير مراقب الحسابات لسنة 2017 و 2018 : الوثيقة التوجيهية 2020.

1 - ديوان الحبوب :

ديوان الحبوب هو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية أحدث بمقتضى المرسوم عدد 10 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل 1962، عهد للديوان عديد المهام من أهمها التوريد الدائم والمتواصل للبلاد من القمح الصلب والقمح اللين والشعير العلفي لتغطية كامل حاجيات الاستهلاك البشري والحيواني مع ضمان تواجد مخزون احتياطي بالبلاد يغطي فترة لا تقل عن شهرين من كل مادة.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- ارتفعت كميات الحبوب المحلية المشتراة بنسبة 18,2 % حيث مرت من 6,6 مليون قنطار سنة 2016 لتصل إلى 7,8 مليون قنطار سنة 2017 (تتكوّن مشتريات سنة 2017 من 5,9 مليون قنطار قمح صلب و 0,6 مليون قنطار قمح لين و 1,3 مليون قنطار شعير) وقد سجلت قيمة هذه المشتريات ارتفاعا بنسبة 27,7 % بين سنتي 2016 و 2017 حيث بلغت 562 م.د سنة 2017 مقابل 440 م.د سنة 2016 نتيجة ارتفاع كميات المشتريات من الإنتاج المحلي مقارنة بسنة 2016 بالإضافة إلى الزيادة في السعر الأساسي للحبوب المحلية. ومن المحتمل أن تبلغ قيمة مشتريات الديوان من الحبوب المحلية 529 م.د سنة 2018.

- بلغت كميات الحبوب الموردة سنة 2017 حوالي 22,6 مليون قنطار مقابل 24,8 مليون قنطار سنة 2016 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 8,9 % بسبب تحسن الكميات المجمعة، في حين سجلت قيمة مشتريات الحبوب الموردة خلال نفس الفترة ارتفاعا بنسبة 2,8 % حيث مرت من 1174,6 م.د سنة 2016 إلى 1208,2 م.د سنة 2017 نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق العالمية للشعير العلفي وارتفاع كميات القمح اللين بالإضافة إلى ارتفاع سعر التوريد بالدينار التونسي، ومن المحتمل أن تبلغ كميات الحبوب الموردة 24,1 مليون قنطار سنة 2018 بقيمة تساوي 1467 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 21,4 % مقارنة بسنة 2017.

- بلغت كميات الحبوب الجمالية المباعة خلال سنة 2017 حوالي 30 مليون قنطار مقابل 31,5 مليون قنطار سنة 2016 مسجلة انخفاضا بنسبة 4,8 % ناتج عن تراجع مبيعات مادتي القمح الصلب (3-%) و الشعير (13-%) أمّا قيمة هذه المبيعات فقد ناهزت 899,7 م.د سنة 2017 مقابل 900,3 م.د سنة 2016، ومن المحتمل أن تبلغ كمية الحبوب المباعة حوالي 32 مليون قنطار سنة 2018 بقيمة تبلغ 886,3 م.د .

- ارتفعت قيمة التعويض على مبيعات الحبوب بنسبة 8,1 % بين سنتي 2016 و 2017 حيث بلغت 978 م.د سنة 2017 مقابل 904,7 م.د سنة 2016 نتيجة الترفيع في سعر شراء الحبوب المحلية وارتفاع سعر الصرف وما نتج عنه من ارتفاع لكلفة الحبوب المحلية والموردة، ومن المحتمل أن تبلغ قيمة التعويض 1326 م.د سنة 2018 أي بارتفاع قدره 35,6 % مقارنة بسنة 2017

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان ديوان الحبوب 1256 عوناً في موفى سنة 2017 مقابل 1284 عوناً سنة 2016 مسجلاً بذلك انخفاضا قدره 2,2 % راجع بالأساس إلى حالات المغادرة النهائية. ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان سنة 2018 حوالي 1223 عوناً مسجلاً بذلك انخفاضا قدره 2,6 % مقارنة

بسنة 2017 بسبب الإحالة على التقاعد لـ 56 عون دون تعويضهم.

- بلغت أعباء الأعوان سنة 2017 ما قيمته 35,6 م. د مقابل 36,5 م. د سنة 2016 أي بانخفاض قدره 2,5 % ومن المحتمل أن تبلغ تقديرات أعباء الأعوان لسنة 2018 ما قيمته 37 م. د أي بزيادة قدرها 3.9 % مقارنة بسنة 2017 ويعود هذا الارتفاع خاصة إلى:

✓ الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2018 بانعكاس مالي يقدر بـ 2,4 م. د،

✓ تجسيم برنامج الانتدابات الخارجية لـ 210 عونا بعنوان سنتي 2013 و2016

✓ تحيين النظام الأساسي لديوان الحبوب بانعكاس مالي بقيمة 1 م. د،

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت قيمة إيرادات الاستغلال 1903,5 م. د سنة 2017 مقابل 1806,5 م. د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 5,3 % ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة التعويض على مبيعات الحبوب بـ 98 م. د نتيجة ارتفاع سعر الحبوب المحلية والزيادة في قيمة الهوامش، ومن المحتمل أن تبلغ قيمة إيرادات الاستغلال 2297 م. د سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 20,7 % مقارنة بسنة 2017.

- بلغت قيمة أعباء الاستغلال 1871,1 م. د سنة 2017 مقابل 1779,1 م. د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 5,2 % ، ومن المحتمل أن تبلغ 2266 م. د سنة 2018 مسجلة ارتفاعا هاما بنسبة 21,1 % مقارنة بسنة 2017 وذلك نتيجة :

✓ ارتفاع شراءات الحبوب المحلية نتيجة الترفيع في الأسعار الأساسية للحبوب المحلية من جهة وارتفاع كميات الشراءات من الإنتاج المحلي من جهة أخرى،

✓ ارتفاع كلفة الحبوب الموردة نتيجة ارتفاع أسعار التوريد بالدولار للشعير العلفي وارتفاع الكميات الموردة من القمح اللين.

- سجلت نتيجة الاستغلال ارتفاعا بنسبة 17,8 % خلال الفترة (2016 - 2017) حيث مرت من 27,5 م. د سنة 2016 إلى 32,4 م. د سنة 2017 ومن المحتمل أن تبلغ 31 م. د سنة 2018.

- بلغت الأعباء المالية 86 م. د سنة 2017 مقابل 68,3 م. د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 25.9 %، ومن المحتمل أن تبلغ قيمة الأعباء المالية 100 م. د سنة 2018 ويعود ذلك إلى:

✓ ارتفاع الفوائض على عمليات التمويل بـ 3,3 م. د والفوائض على الحسابات الجارية المدينة بحوالي 4,5 م. د،

✓ ارتفاع خسائر الصرف بـ 6 م. د مقارنة بـ 2016،

✓ ارتفاع تعهدات الديوان المالية تجاه البنوك لتبلغ 1299 م. د بتاريخ 31 ديسمبر 2017 والتي تجاوزت النسب المعتمدة من قبل البنك المركزي التونسي مما انجر عنه تحمل الديوان لشروط بنكية مجحفة وصعوبات في تمويل شراءاته من الحبوب الموردة، حيث اضطر الديوان بطلب من البنك الوطني الفلاحي إلى تغيير طريقة خلاص شراء الحبوب الموردة من قروض التواصل (crédit relais) إلى سحب على المكشوف (découvert bancaire)،

✓ صعوبات في فتح الاعتمادات المستندية (Lettre de crédit) الخاصة بتمويل شراءات الحبوب الموردة في الأجال القانونية ممّا قد ينجّر عنه تحمل أعباء مالية إضافية بسبب التأخير في خلاص المزودين وارتفاع كلفة التوريد وتأثير ذلك على مصداقية الديوان تجاه مزوديه التي اكتسبها منذ عشرات السنين.

- بلغت النتيجة الصافية 41,6- م.د سنة 2017 مقابل 31,8- م.د سنة 2016 أي بارتفاع في الخسائر يقدر بـ 30,8 % ويعود هذا أساسا إلى ارتفاع الأعباء المالية بـ 25,9 % خلال نفس الفترة ، ومن المحتمل أن تبلغ قيمة النتيجة الصافية 60- م.د سنة 2018.

- انخفضت قيمة الأموال الذاتية للديوان ليبلغ مجموعها 896,7- م.د سنة 2017 مقابل 855,1- م.د سنة 2016 ويعود هذا الانخفاض بالأساس للنتيجة الصافية السلبية التي سجلها الديوان سنة 2017 والبالغة حوالي 42- م.د. ومن المحتمل أن تواصل الأموال الذاتية لديوان الحبوب انخفاضها لتبلغ 956,7- م.د سنة 2018 أي بانخفاض يقدر بـ 6,7 % مقارنة بسنة 2017 وذلك نتيجة لمواصلة الديوان تحقيق نتائج سلبية وتدهور نتائج المؤجلة.

4.1. الاستثمارات:

- بلغت مجموع الاستثمارات لسنة 2017 ما قيمته 5 م.د مقابل مبلغ 10 م.د خلال سنة 2016 مسجلة تراجعاً بنسبة 50 % ويعود هذا الانخفاض خاصة إلى:

✓ عدم الانطلاق في إنجاز بعض المشاريع بقيمة جمالية بـ 45 م.د وترحيلها إلى سنة 2018 بسبب عدم إتمام إجراءات التفاوض مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية «BERD» للحصول على قرض،

✓ إلغاء مشروع بقيمة 10 م.د يتعلق باقتناء وحدة لغربلة ومداواة وتكيس الحبوب بسبب انتفاء جدوى هذا المشروع بعد إقرار وزارة الإشراف عدم مواصلة العمل ببرنامج تكوين مخزون احتياطي من البذور العادية لمادة القمح الصلب.

- ومن المحتمل أن يبلغ مجموع الاستثمارات لسنة 2018 ما قيمته 10,8 م.د أي بارتفاع قدره 116 % مقارنة بسنة 2017 ويعود هذا الارتفاع خاصة إلى الترخيص في عملية إنجاز مشروع إعادة بناء خلايا بخزان ميناء بنزرت بطاقة خزن 16 ألف طن بقيمة 5 م.د.

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية ديوان الحبوب لسنة 2017 ما قيمته 1523 م.د (296 م.د ديون قديمة تجاه الدولة و1227 م.د ديون تجاه البنوك) مقابل 1466 م.د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 3.9 % ومن المحتمل أن تبلغ قيمة مديونية الديوان 1859 م.د سنة 2018 أي بزيادة قدرها 336 م.د وبنسبة 22,1 % مقارنة بسنة 2017 ويعود هذا الارتفاع إلى :

✓ ارتفاع كلفة شراءات الحبوب بنسبة 21 % الممولة عن طريق قروض قصيرة الأمد وسحب على المكشوف،

✓ ارتفاع الشروط البنكية الموظفة على القروض البنكية.

2 - الديوان الوطني للزيت:

- الديوان الوطني للزيت مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية أحدث سنة 1962 بمقتضى المرسوم عدد 24 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أوت 1962 المصادق عليه بالقانون عدد 61 لسنة 1962 المؤرخ في 27 نوفمبر 1962. ويتمتع الديوان منذ انبعاثه وإلى غاية 1994 بالاختصاص في شراء وتجميع وخزن وتصدير زيت الزيتون، وقد تم رفع هذا الاختصاص في إطار إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في الميدان الاقتصادي.
- وقد حدّد المرسوم عدد 13 لسنة 1970 المؤرخ في 16 أكتوبر 1970 مهام الديوان الوطني للزيت والتي يمكن اختزال أهمّها في الأنشطة التالية:

✓ تأمين مجمل عمليات التدخل لفائدة قطاع زيت الزيتون المتعلقة بالأساس بتنظيم إنجاز الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة بالزياتين ودعم عملية التسميد الأزوتي واقتناء التجهيزات الفلاحية الميكانيكية وتكوين اليد العاملة المختصة وتشجيع البحث العلمي الفلاحي،

✓ إنتاج وبيع مشاتل الزيتون،

✓ التدخل لتعديل وترشيد سوق زيت الزيتون للمحافظة على مصالح كافة المتدخلين،

✓ تزويد البلاد بالزيت النباتي المدعم (من التوريد إلى التوزيع) لفائدة الدولة وفي إطار الوكالة،

✓ الشراء عند الإنتاج وتجميع وخزن وتصدير زيت الزيتون.

1.2. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغت الشراءات المتعاقد بشأنها والمنجزة من الزيت النباتي المدعم 181 ألف طن لموسم 2016 / 2017 بمعدل سعر 794 دولار للطن أي ما يعادل 1916 دينار للطن وتتوزع هذه الشراءات على النحو التالي :

✓ 108 ألف طن واردات وتمثل 60 % من مجموع الشراءات

✓ 73 ألف طن شراء محلي وتمثل 40 % من مجموع الشراءات.

- ومن المنتظر أن تبلغ الشراءات من الزيت النباتي المدعم لموسم 2017 / 2018، حوالي 174 ألف طن من زيت الصوجا الخام وتتوزع هذه الشراءات على النحو التالي :

✓ 9 آلاف طن منجزة في إطار ميزانية 2016 / 2017 تمّ استلامها خلال شهر نوفمبر 2017،

✓ 165 ألف طن متعاقد بشأنها في إطار ميزانية الموسم 2017 / 2018.

- بلغت قيمة شراءات الزيت النباتي المدعم 236,5 م.د سنة 2016 وارتفعت لتبلغ 325 م.د سنة 2017 ومن المحتمل أن تبلغ ما قيمته 339 م.د سنة 2018 أي بارتفاع بنسبة 4,3 % مقارنة بسنة 2017.

- بلغت كمية المبيعات من الزيوت المدعمة للمعلبين 166 ألف طن سنة 2017 مقابل 160 ألف طن

سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6 آلاف طن وذلك بسبب الترفيع في الحصص الممنوحة لشركات التعليب.

- بلغت قيمة مشتريات زيت الزيتون 22,3 م. د سنة 2017 مقابل 7,9 م. د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 182,3 % ومن المحتمل أن تبلغ 78,1 م. د سنة 2018 مسجلة ارتفاعا قدره 250,2 % مقارنة بسنة 2017 .

- كما بلغت قيمة صادرات زيت الزيتون 7,2 م. د سنة 2017 مقابل 8,4 م. د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 14,3 % ، ومن المحتمل أن تبلغ 62,4 م. د سنة 2018 مسجلة بذلك مسجلة ارتفاعا قدره 766.7 % مقارنة بسنة 2017 .

2.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الديوان الوطني للزيت 377 عونا سنة 2017 مقابل 365 عونا سنة 2016 أي بارتفاع قدره 3,3 % ومن المحتمل يبلغ 330 عونا سنة 2018 أي بتراجع قدره 12,5 % مقارنة بسنة 2017 وذلك بسبب ارتفاع عدد الأعوان المحالين على التقاعد .

- بلغت أعباء الأعوان 9,1 م. د سنة 2017 مقابل 8,1 م. د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 12,3 % ويعود ذلك أساسا إلى تسجيل أعباء اجتماعية قانونية تتعلق بالتعديل الآلي للجراءات خلال الموسم 2016 / 2017 وأعباء اجتماعية للمغادرين، ومن المحتمل أن تبلغ أعباء الأعوان 8,2 م. د سنة 2018.

3.2. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت إيرادات الاستغلال 362,8 م. د سنة 2017 مقابل 289,6 م. د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 25,3 % ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع قيمة التعويض بـ 68 م. د. ، ومن المحتمل أن تبلغ إيرادات الاستغلال 383,5 م. د سنة 2018 أي بزيادة قدرها 5,7 % مقارنة بسنة 2017.

- بلغ مجموع أعباء الاستغلال لسنة 2017 ما قيمته 354,5 م. د مقابل مبلغ 281,4 م. د خلال سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة قدرها 73,1 م. د أي بنسبة 26 %، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى:

✓ ارتفاع كمية وقيمة المشتريات المستهلكة بعنوان مشتريات الزيوت النباتية الخام،

✓ ارتفاع تكاليف تكرير الزيوت النباتية الخام.

■ ومن المحتمل أن تكون قيمة أعباء الاستغلال لسنة 2018 في حدود 369,5 م. د أي بزيادة قدرها 4,2 % مقارنة بسنة 2017 ويعود هذا أساسا إلى ارتفاع قيمة مشتريات زيت الزيتون المحتملة خلال سنة 2018.

■ بلغت نتيجة الاستغلال 8,2 م. د سنة 2017 و8,2 م. د سنة 2016 لتحافظ بذلك على نفس القيمة، ومن المحتمل أن تبلغ 14 م. د سنة 2018 أي بارتفاعها قدره 70,7 % مقارنة بسنة 2017.

■ بلغت قيمة الأعباء المالية للديوان ما قيمته 16,7 م. د سنة 2017 مقابل 13,8 م. د سنة 2016 أي بزيادة قدرها 21 % وذلك نتيجة تمويل جزء من عمليات المنجزة بمكشوفات بنكية ، ومن المحتمل أن تبلغ الأعباء المالية ما قيمته 21,4 م. د سنة 2018 .

- سجلت النتيجة الصافية للديوان تراجعاً هاماً حيث بلغت -6,7 م.د سنة 2017 مقابل 0,6 م.د سنة 2016 ويعود هذا أساساً إلى ارتفاع الأعباء المالية، ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية -8,2 م.د سنة 2018.
- انخفضت قيمة الأموال الذاتية للديوان ليلعب مجموعها -272,5 م.د. سنة 2017 مقابل -265,5 م.د. سنة 2016 ويعود هذا الانخفاض بالأساس للنتيجة الصافية السلبية التي سجلها الديوان سنة 2017 والبالغة -6,7 م.د إضافة إلى تدهور نتائج المؤجلة، هذا ومن المحتمل أن تواصل الأموال الذاتية للديوان انخفاضها سنة 2018 لتبلغ -278,2 م.د.

4.2. الاستثمارات:

- شهد مجموع هذه الاستثمارات تقلبات خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2018، حيث بلغت 5,1 م.د سنة 2017 مقارنة بـ 2,6 م.د سنة 2016 ومن المحتمل أن تتراجع إلى 3,6 م.د سنة 2018. وتتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي:
- الاستثمارات الممولة من ميزانية الدولة: بلغت ما قيمته 1,4 م.د سنة 2016 لتصل إلى 3,8 م.د سنة 2017 ومن المتوقع أن تبلغ ما قيمته 2 م.د سنة 2018.
- الاستثمارات الممولة من الموارد الذاتية: بلغت ما قيمته 1,2 م.د سنة 2016 لتبلغ 1,3 م.د سنة 2017 ومن المحتمل أن تبلغ ما قيمته 1,6 م.د سنة 2018.

5.2. المديونية:

بلغت مديونية الديوان 305,6 م.د سنة 2017 مقابل 305,1 م.د سنة 2016 أي بارتفاع قدره 0,2 % ومن المحتمل أن تبلغ ما قيمته 374 م.د سنة 2018 أي بارتفاع قدره 22,4 % مقارنة بسنة 2017، ويعود ذلك أساساً إلى القروض الممنوحة للديوان لتمويل جزء من مشترياته من مادة زيت الزيتون إلى جانب تأثير تطور نسبة الفائدة بالسوق النقدية وتدهور سعر الدينار أمام العملة الأجنبية، هذا بالإضافة إلى تفاقم المكشوف البنكي للديوان.

3 - ديوان الأراضي الدولية:

ديوان الأراضي الدولية هو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية، أحدث بمقتضى المرسوم عدد 15 لسنة 1961 المؤرخ في 30 سبتمبر 1961 و المصادق عليه بمقتضى القانون عدد 58 المؤرخ في 1 ديسمبر 1961، كما تم تنقيحه بالقانون عدد 26 المؤرخ في 7 ماي 1973. وتتمثل المهام الأساسية للديوان خاصة في التصرف في الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية و إحيائها وتكوين مراكز لإشعاع التقدم الفني في الميدان الفلاحي.

1.3. أهم مؤشرات النشاط:

- يرتبط إنتاج الديوان ارتباطاً وثيقاً بالعوامل المناخية التي تحدّد أهم ملامح الموسم الفلاحي وخاصة قطاع الزيتون حيث بلغت إجمالي عائدات منتوجاته 115,3 م.د سنة 2017 مقارنة بـ 119,6 م.د سنة 2016 مسجلة انخفاضاً بـ 3,7 %، ومن المحتمل أن يبلغ هذا الأخير 200,8 م.د سنة 2018 ليسجل ارتفاعاً بـ 74,2 % مقارنة بسنة 2017، ويعود ذلك أساساً إلى الارتفاع المعتبر لعائدات صابة الزيتون.

- كما تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي يلعبه الديوان لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد كالمساهمة في توفير البذور (20% من حاجيات البلاد لبذور الحبوب) و المنتوجات الإستراتيجية على غرار الحبوب والألبان واللحوم وزيت الزيتون والبيض.
- وفي هذا السياق نشير إلى أن أغلب منتوجات الديوان يتمّ تحديد أسعارها حسب تسعيرة الدولة وذلك للمساهمة في تعديل السوق وترشيد الأسعار لبعض المنتوجات خاصة خلال الفترات التي يكثر فيها الاستهلاك مثل شهر رمضان وعيد الإضحى.

2.3. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان ديوان الأراضي الدولية 4139 عونا سنة 2017 مقابل 4079 عونا سنة 2016 مسجلا إرتفاعاً بـ 1,5 %، ويعزى ذلك أساساً إلى:
- ✓ الاتفاقيات المبرمة مع الأطراف الاجتماعية والمرخص فيها من قبل سلطة الإشراف والتي نتج عنها انتداب عملة فلاحيين وأعوان وقتيين ومتعاقدين يعملون بصفة متواصلة قارة،
- ✓ إدماج أعوان وعملة راجعين بالنظر لشركات إحياء وتنمية فلاحية، بعد سحب حق التصرف وضم الأراضي الموضوعة تحت تصرف هذه الأخيرة إلى الأراضي الموضوعة تحت تصرف الديوان،
- ✓ الانتدابات الخارجية التي يقوم بها الديوان وذلك قصد تعويض المغادرات .
- ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 4074 عونا سنة 2018 مسجلا انخفاضاً بـ 1,6 % بسبب حالات المغادرة.

3.3. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت إيرادات الاستغلال 122م.د سنة 2017 مقابل 137م.د سنة 2016 لتسجل انخفاضا بـ 10,9 %، ومن المحتمل أن تبلغ إيرادات الاستغلال 219 م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعا بـ 79,5 % مقارنة بسنة 2017.
- بلغت أعباء الاستغلال 150,8 م.د سنة 2017 مقابل 152,8 م.د سنة 2016 لتسجل انخفاضا بـ 1,3 %، ومن المحتمل أن تبلغ أعباء الاستغلال 178 م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعا بـ 27,2 % مقارنة بسنة 2017.
- بلغت النتيجة الصافية 36,4 - م.د لسنة 2017 مقابل 23,1 - م.د سنة 2016 لتسجل تدهوراً بـ 57,5 %، ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية 32,6 م.د لسنة 2018 لتسجل ارتفاعا بـ 191,7 % مقارنة بسنة 2017 .
- بلغت الأموال الذاتية 106,9 - م.د سنة 2017 مقابل 76 - م.د سنة 2016، لتسجل تدهوراً بـ 40,6 %، ومن المحتمل أن تبلغ الأموال الذاتية للديوان 71,4 - م.د سنة 2018 لتسجل تحسناً بـ 32,7 % مقارنة بسنة 2017.

4.3. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات 15,1 م.د سنة 2017 مقابل 12,9 م.د سنة 2016، لتسجل ارتفاعا بـ 15,4 %، ولا تتجاوز نسبة الإنجاز في أقصى الحالات 50 % من البرمجة وذلك نظرا

لصعوبات المالية التي يمرّ بها الديوان. ويشمل إنجاز الاستثمارات بالخصوص تطوّر القطيع الحيواني وغراسة الزيتون والأشجار المثمرة والتي تقدّر نسبة إنجازها بحوالي 60 % من مجموع الإستثمارات، ومن المحتمل أن تبلغ قيمة الاستثمارات 38 م.د سنة 2018 ، لتسجل ارتفاعاً بـ 153,3 % مقارنة سنة 2017،

5.3. المديونية:

بلغت مجموع ديون الديوان 140,6 م.د سنة 2017 مقابل 127,9 م.د سنة 2016 لتسجل بذلك ارتفاعاً بنسبة 10,2 %، ومن المحتمل أن تبلغ هذه الأخيرة 126 م.د سنة 2018 لتسجل انخفاضا بـ 10,6 % مقارنة بسنة 2017، هذا و يلتجأ ديوان الأراضي الدولية الى التداين بضمان الدولة أو بدونه وذلك نظرا للصعوبات المالية التي يمر بها، حيث أن السيولة تتأثر بالمواسم الفلاحية وإنتاج الزيتون والحبوب مما يضطره الى الاقتراض من البنوك والخزينة ومن بعض المنشآت العمومية لضمان حسن سير المنشأة ولتأمين حاجياته سواء على مستوى التصرف أو الاستثمار.

4 – الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه:

الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية، أحدثت بمقتضى القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمنقح بالقانون عدد 21 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 للتصرف في قطاع الماء الصالح للشرب، وتتمثل أهم أنشطتها في إنتاج وتوزيع المياه، التكوير عبر الدراسات والأشغال والربط والتزويد مع ضمان جودة الخدمات. تعتبر الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه المزود الوحيد للماء الصالح للشرب.

1.4. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغت مبيعات المياه 289,8 م.د سنة 2017 مقابل 267,7 م.د سنة 2016 لتسجل ارتفاعاً بـ 8,2 %، ومن المحتمل أن تبلغ مبيعات المياه 298 م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعاً بـ 2,8 % مقارنة بسنة 2017،

- بلغت التوصيلات الجديدة 30 م.د سنة 2017 مقابل 24 م.د سنة 2016 لتسجل ارتفاعاً بـ 25,0 %، ومن المحتمل أن تبلغ التوصيلات الجديدة 32 م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعاً بـ 6,7 % مقارنة بسنة 2017.

2.4. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الشركة 6312 عونا سنة 2017 مقابل 6599 عونا سنة 2016 ليسجل انخفاضا بـ 4,3 %، ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 6409 عونا سنة 2018 ليسجل ارتفاعاً بـ 1,5 % مقارنة بسنة 2017،

- بلغت أعباء الأعوان 179 م.د سنة 2017 مقابل 173 م.د سنة 2016 لتسجل ارتفاعاً بـ 3,5 %، ومن المحتمل أن تبلغ أعباء الأعوان 183 م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعاً بـ 2,2 % مقارنة بسنة 2017،

3.4. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت إيرادات الاستغلال 434,3 م.د سنة 2017 مقابل 393,5 م.د سنة 2016 لتسجل ارتفاعاً

بـ 10,2 %، ومن المحتمل أن تبلغ إيرادات الاستغلال 450,7 م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعاً بـ 3,9 % مقارنة بسنة 2017 ناتج عن:

✓ اعتماد الزيادة في تسعيرة الماء بداية من 01 جوان 2016 ،

✓ إنجاز معدل 90 ألف توصيلة جديدة سنوياً.

- بلغت أعباء الاستغلال 460,2 م.د سنة 2017 مقابل 415,3 م د خلال سنة 2016 لتسجل ارتفاعاً بـ 10,8 % ومن المحتمل أن تبلغ أعباء الاستغلال 481,3 م.د سنة 2018 لتسجل ارتفاعاً بـ 4,6 % مقارنة بسنة 2017، ويعود هذا الارتفاع خاصة إلى :

✓ ارتفاع في كلفة أعباء الأعوان نتيجة الزيادة في الأجور وإنجاز الانتدابات المبرمجة،

✓ الارتفاع المسجل في ثمن المواد والسلع المستهلكة.

- بلغت النتيجة الصافية للشركة 38,9 - م.د سلبى خلال سنة 2017 مقابل 27,2 - م د خلال سنة 2016 لتسجل تدهوراً بـ 44,4 %، ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية 55,8 - م.د سنة 2018 لتسجل تدهوراً بـ 43,6 % مقارنة بسنة 2017، ويعود هذا التدهور أساساً إلى عدم تسجيل زيادة في تسعيرة مياه الشرب منذ جوان 2016 مقارنة بالارتفاع في أسعار الطاقة الكهربائية (مع دخول عدد من محطات تحلية المياه الجوفية ومحطات تحلية مياه البحر حيز الاستغلال) وأسعار السلع والمواد المستهلكة.

4.4. الاستثمارات:

بلغت قيمة الإستثمارات 243,6 م.د سنة 2017 مقابل 173,1 م د سنة 2016 لتسجل ارتفاعاً بـ 41,0 % ويعود هذا الارتفاع إلى دخول مشاريع كبرى طور التنفيذ من أهمها مشروع إنجاز محطة تحلية مياه البحر بجزيرة جربة ومشروع تعزيز الموارد وتحسين نوعية المياه بالجنوب التونسي في المرحلة الأولى منه، ومن المحتمل أن تبلغ قيمة الإستثمارات 185 م.د سنة 2018 لتسجل انخفاضاً بـ 24,2 % مقارنة بسنة 2017.

5.4. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة 1130 سنة 2017 مقابل 885,1 م.د سنة 2016 لتسجل ارتفاعاً بـ 27,7 % ومن المحتمل أن تبلغ الى 1043 م.د سنة 2018 لتسجل انخفاضاً بـ 7,7 - % مقارنة بسنة 2017، ويعزى تراكم مديونية الشركة أساساً الى:

✓ عدم خلاص مستحققاتها من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية بعنوان استهلاك الماء والتي هي في تزايد ملحوظ،

✓ عدم ملائمة تسعيرة بيع الماء مع كلفة الإنتاج،

✓ ارتفاع مستمر لكلفة الطاقة مقابل تجميد تسعيرة بيع الماء،

✓ الالتجاء للتداين لتمويل المشاريع الخاصة بتزويد بعض المناطق بالماء الصالح للشرب.

IV – أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة:

1 – الصّيدليّة المركزيّة التونسيّة :

الصّيدليّة المركزيّة للبلاد التونسيّة هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عموميّة يبلغ رأس مالها 17,8 م.د تملكه كلياً الدولة التونسيّة.

جدول 12: أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة:

طبيعة المؤشرات	المؤشرات	الوحدة	2016	*2017	محتمل**2018
مؤشرات النشاط	رقم المعاملات	م.د	1234,2	1257,0	1337,3
	عدد الأعوان	الأعوان	789,0	784,0	750,0
	أعباء الأعوان	م.د	22,7	24,5	24,0
	معدل الأجور بالشهر / للعون الواحد	دينار	2393,0	2599,0	2666,0
المؤشرات المالية	إيرادات الاستغلال	م.د	1226,9	1249,2	1325,5
	منح الاستغلال	م.د	0,0	0,0	0,0
	أعباء الاستغلال	م.د	1182,9	1242,0	1354,1
	نتيجة الاستغلال	م.د	44,0	7,2	- 28,6
	الأعباء المالية	م.د	60,0	162,5	211,1
	النتيجة الصافية	م.د	- 21,2	- 144,8	- 238,1
	النتائج المؤجلة	م.د	196,8	175,4	30,3
	الأموال الذاتية	م.د	187,5	42,6	- 179,5
	قيمة الاستثمارات	م.د	3,6	2,2	3,3
المديونية	الدولة	م.د	10,8	15,7	-
	البنوك	م.د	36,9	68,9	335,0
	الصناديق الاجتماعية	م.د	-	-	0,7
	المنشآت العمومية	م.د	-	-	24,2

* قوائم مالية بعد التدقيق / ** الوثيقة التوجيهية.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

بلغ حجم المبيعات 178,2 مليون وحدة بيع في سنة 2017 من بينها 61,0 % من المواد المحليّة في حين تراجع حجم المبيعات لسنة 2018 بنسبة 6,3 % ليبلغ 167,6 مليون وحدة بيع. وقد أدى هذا الحجم من المبيعات إلى تحقيق مداخيل جمالية لسنة 2017 بـ 1257 م.د مقابل 1337,3 م.د سنة 2018 مسجّلا بذلك تطوّراً بنسبة 6,4 % مقابل استقرار هذه النسبة في حدود 3,0 % خلال الثلاث سنوات الأخيرة. ويعزى ارتفاع نسق التطور لسنة 2018 إلى مجمل الجهود المبذولة والاجراءات الرامية نحو التحكم في حالات انقطاعات المخزون الذي ينعكس بصفة مباشرة على المبيعات.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الصيدليّة المركزيّة التونسيّة 784 عونا سنة 2017 مسجلا بذلك انخفاضا طفيف بنسبة 0,6% بالمقارنة مع سنة 2016 ويعود ذلك أساسا إلى إحالة 5 أعوان على التقاعد، بالنسبة لسنة 2018، سجّل أعوان الصّيدليّة المركزيّة تراجعا بـ34 عونا ويعود هذا التراجع إلى حالات المغادرة.
- شهدت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 7,9% سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016 أي ما قيمته 1,8م.د حيث ارتفع من 22,7 م.د سنة 2016 إلى 24,5 م.د. سنة 2017 نتيجة الزيادات في الأجور وتجسيم الإنتدابات، ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2018 انخفاضا طفيفا بنسبة 2,2% مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 24م.د وذلك نتيجة حالات المغادرة.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- عرفت الصيدليّة المركزيّة التونسيّة سنة 2017 انخفاضا ملحوظا على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك بنسبة 83,7% وبقيمة 36,9 م.د ويعود ذلك أساسا لما يلي:
- عدم إيفاء حرفاء الصيدليّة المركزيّة وخاصّة الصندوق الوطني للتأمين على المرض بالتزاماته الماليّة تجاه المنشأة للسنة الثانية على التوالي، من جهة، وتفاقم الصعوبات في القطاع وأهميّة حجم التحدّيات التي واجهتها المنشأة من جهة أخرى؛
- الانزلاق الحاد لمعدّل صرف الدينار مقابل العملات الأجنبيّة وخاصّة الأورو والدولار (78% من الدفعات لفائدة المزوّدين الأجانب)؛
- تسجيل هوامش سلبية على مبيعات بعض أصناف الأدوية وما شابها جرّاء تجميد أسعار غالبيّة الأدوية المستوردة للقطاع الصيدلي مقابل ارتفاع أسعار إقتنائاتها لتبلغ 139,1 م.د سنة 2017 مقابل 99,3 م.د سنة 2016.
- وتبعاً لما سبق فإن النتيجة الصافية لسنة 2017 سجلت تدهور ملحوظا بنسبة 584,0% مقارنة بسنة 2016 ومن المحتمل أن يستمر نزيف التراجع إلى غاية 2018 ويعود ذلك أساسا للانخفاض الهام المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة خلال نفس الفترة ولارتفاع أعبائها الماليّة الناتجة بالأساس عن خسائر الصرف المحملة على خلاص المزوّدين الأجانب بالعملّة الصعبة مقابل تجميد أسعار الأدوية مما أثر سلبا على التوازنات الماليّة للشركة.
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للصيدليّة المركزيّة التونسيّة انخفاضا بنسبة 77,0% مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت في موفى سنة 2017 ما قيمته 42,6 م.د مقابل 187,5 م.د سنة 2016 ويرجع هذا الانخفاض أساسا لتراكم الخسائر التي سجلتها الشركة في السنوات الأخيرة.
- ونظرا لتواصل وتفاقم العوامل المؤدّية إلى هذا التدهور في المؤشّرات الماليّة للصيدليّة

المركزيّة، سجّلت سنة 2018 مؤشّرات سلبية (نتائج استغلال سلبية 28,5 - م.د وتدهور على مستوى النتائج الصافية لتبلغ 238,1 - م.د) ممّا أدّى حسب النتائج المحتملة لتسجيل أموال ذاتيّة سلبية بقيمة 179,5 م.د والتي تفوق الأموال المخصصة للمؤسسة.

4.1. الاستثمارات :

عرفت الدفوعات المالية المتعلقة بالاستثمار تطورا سلبيا، حيث بلغت 2,2 م.د سنة 2017 مقابل 3,6 م.د سنة 2016 والتي شملت خصوصا مشاريع تركيز الحماية من المخاطر لمختلف مقرّات ومستودعات الصيدليّة المركزيّة التونسيّة الى جانب تطوير البنية التحتيّة لنقل المعطيات وتفعيل الاندماج بين مختلف مكّونات النظام المعلوماتي للمؤسسة، وقد تم خلال سنة 2018 مواصلة هذه المشاريع مع إضافة بعض النفقات العاديّة الخاصّة بإقتناء وسائل النقل وتهيئة المقرّات بالإعتماد كليّا على مواردها الخاصّة لتبلغ قيمة الاستثمارات المنجزة حوالي 3,3 م.د.

5.1. المديونية :

بلغت مديونية المؤسسة في السنوات 2016 و 2017 على التوالي 47,7 م.د و 84,6 م.د، بينما عرفت سنة 2018 ارتفاعا كبيرا في مديونيتها بنسبة 325,4 % بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ ما قيمته 359,9 م.د مع موفى سنة 2018 وذلك نتيجة لعدم إيفاء أهم حرفائها بالتزاماتهم المالية تجاه المنشأة على غرار الصندوق الوطني للتأمين على المرض والهيكل الصحية العمومية.

V – أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية:

1 – شركة تونس الطرقات السيارة:

شركة تونس الطرقات السيارة وهي شركة خفية الاسم أحدثت في 13 ماي 1992، يبلغ رأس مالها حاليا 999,5م.د. وتساهم فيها الدولة بنسبة 98,9%. وتتمثل مهام الشركة أساسا في استغلال، عبر نظام الاستخلاص، شبكة الطرقات السيارة في إطار عقود لزمة تربط الشركة بالدولة التونسية إلى جانب صيانة وإصلاح الطرقات السيارة التي تستغلها وإنشاء واستغلال أجزاء جديدة من الطرقات السيارة.

جدول 13 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لشركة تونس الطرقات السيارة:

2018	2017	2016	الوحدة	المؤشرات	طبيعة المؤشرات
			عربة	المعدل اليومي لحركة مرور العربات عبر الطرقات السيارة	مؤشرات النشاط
105 391	101 484	92 304	عربة	الطريق السيارة تونس/مساكن لجميع أصناف العربات و عبر كل المحطات	
20 063	18 714	17 442	عربة	الطريق السيارة مساكن/صفاقس عند الخروج	
16 104	15 931	13 447	عربة	الطريق السيارة تونس/مجاز الباب عند الخروج	
20 853	20 150	18 461	عربة	الطريق السيارة تونس/بنزرت عند الخروج	
1419	1438	1469	عون	عدد الأعوان	الموارد البشرية
34,4	34,4	29,5	م.د.	أعباء الأعوان	
85,8	82,2	77,7	م.د.	إيرادات الاستغلال	المؤشرات المالية
-	-	-	م.د.	منح الاستغلال	
83,7	74,4	74,5	م.د.	أعباء الاستغلال	
2,2	7,8	3,1	م.د.	نتيجة الاستغلال	
68,6	56,7	46,6	م.د.	الأعباء المالية	
- 76,1	- 39,8	- 26,3	م.د.	النتيجة الصافية	
- 103	- 63,2	- 36,9	م.د.	النتائج المؤجلة	
830,1	906,2	946	م.د.	الأموال الذاتية	
311,7	273,8	272	م.د.	قيمة الاستثمارات	الاستثمارات
28,5	51,6	53,9	م.د.	الدولة	المديونية
1707.2	1422.5	1088.4	م.د.	الممولين الدوليين (...FADES –BEI –BAD)	
11.6	16.3	20.7	م.د.	البنوك المحلية	
99	80,9	83	م.د.	المنشآت العمومية	
2,7	2,6	2,2	م.د.	الصناديق الاجتماعية	
18,7	7,7	4,1	م.د.	المزودين	
1871.4	1617.3	1283.9	م.د.	مجموع الخصوم	

1.1. أهم مؤشرات نشاط شركة تونس الطرقات السيارة:

- شهد المعدل اليومي لحركة المرور للطريق السيارة تونس/مساكن ارتفاعا بنسبة 9,9% خلال سنة 2017 حيث بلغ 101 484 عربة مقابل 92 304 عربة سنة 2016 وواصلت حركة مرور العربات سنة 2018 ارتفاعها ليبلغ معدلها اليومي 105 391 عربة وهذا راجع بالأساس إلى تطور حركة المرور.
- كما ارتفع خلال نفس الفترة كل من المعدل اليومي لحركة مرور العربات للطريق السيارة مساكن/صفاقس والطريق السيارة تونس/مجاز الباب بنسب متتالية 7,3% و18,5% وهذا التطور له انعكاس إيجابي على مداخيل الشركة.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية لشركة تونس الطرقات السيارة:

- بلغ عدد أعوان الشركة 1438 عونا سنة 2017 مقابل 1469 عونا سنة 2016 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 2,1%، وبلغ عدد الأعوان 1419 سنة 2018 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 1,3% ويعود هذا التراجع خلال فترة 2016 - 2018 إلى احالة عدد من الأعوان على التقاعد وتراجع عدد الأعوان المتعاقدين من 161 عونا سنة 2016 إلى 67 عونا سنة 2018.
- ورغم التراجع المسجل في عدد الأعوان فإن أعباء الأعوان قد سجلت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 16,6% لتبلغ 34,4 م.د خلال سنة 2017 مقابل 29,5 م.د سنة 2016 وذلك نتيجة تفعيل الزيادة القانونية في الأجور، الترقيات والانتدابات، الترقيات والانتدابات كما أنه بلغت هذه الأعباء ما قيمته 34,4 م.د سنة 2018 بالرغم من تراجع عدد الأعوان.

3.1. أهم المؤشرات المالية لشركة تونس الطرقات السيارة:

- سجلت إيرادات الاستغلال ارتفاعا بنسبة 10,4% خلال الفترة (2016 - 2018) حيث بلغت 85,8 م.د سنة 2018 مقابل 77,7 م.د سنة 2016 ويعود ذلك إلى تطور حركة المرور.
- بلغت قيمة أعباء الاستغلال سنة 2018 حوالي 83,7 م.د مقابل 74,5 م.د سنة 2016 أي بارتفاع بنسبة 12,3% ويعزى ذلك بالأساس إلى تطور مخصصات الاستهلاكات والمدخرات.
- رغم تسجيل نتيجة استغلال ايجابية، فإن النتيجة الصافية شهدت تدهورا حيث بلغت ما قيمته 26,3 - م.د سنة 2016 لتتواصل الخسائر خلال سنة 2017 وذلك بتحقيق نتيجة في حدود 39,7 - م.د و 76,1 - م.د سنة 2018 ويعزى ذلك بالأساس لارتفاع قيمة الأعباء المالية التي شهدت تطورا يقدر بنسبة 21,7% خلال الفترة (2016 - 2017) حيث بلغت ما قيمته 56,7 م.د سنة 2017 مقابل 46,6 م.د سنة 2016 كما بلغت ما قيمته 68,6 م.د سنة 2018 ويعود ذلك إلى ارتفاع رصيد الديون بالعملية الصعبة والممنوحة من الممولين الدوليين ورصيد خسائر الصرف الذي بلغ 31,5 م.د سنة 2018 مقابل 22,4 م.د سنة 2017.

- شهد مجموع الأموال الذاتية تراجعاً بنسبة 4,5 % حيث بلغت ما قيمته 906,2 م.د سنة 2017 مقابل 946 م.د سنة 2016 كما بلغت ما قيمته 830,1 م.د سنة 2018 وذلك نتيجة تراكم الخسائر بما قيمته 166,2 م.د سنة 2018.

4.1. الاستثمارات :

- تمتعت الشركة بمنح استثمار في شكل ترفيع في رأس مالها بمبلغ قدره 729 م.د سنة 2010 وذلك لتمويل قسط من استثماراتها المنجزة خلال الفترة 2010 - 2018. وسيتم ضخ 180 م.د قبل موفى 2020 في رأس مال الشركة لاستكمال بناء مشاريع الطرقات السيارة وادي الزرقة / بوسالم، صفاقس/قابس، قابس/مدنين و مدنين/راس جدير.

- بلغت قيمة الاستثمارات 272 م.د سنة 2016 و 273,8 م.د سنة 2017 أي بارتفاع بنسبة 14,6 % ومن المتوقع أن تبلغ ما قيمته 311,7 م.د سنة 2018 أي بنسبة 13,8 % مقارنة سنة 2017.

5.1. المديونية :

لاستكمال تمويل مشاريعها، التجأت شركة تونس الطرقات السيارة إلى البنوك الأجنبية (بضمان من الدولة التونسية) وإلى البنوك المحلية وقد تم تسجيل زيادة هامة في رصيد القروض الخارجية المسندة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار والصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الياباني للاستثمار والتعاون والبنك الإفريقي للتنمية حيث كان في حدود 1088 م.د سنة 2016 ثم بلغ 1422,5 م.د سنة 2017 ليكون في حدود 1707,7 م.د سنة 2018 مسجلاً بذلك تطوراً بنسبة 57 % خلال الفترة 2016 - 2018 وتتوزع هذه القروض في موفى سنة 2018 إلى قروض طويلة المدى بقيمة 1537 م.د وقروض جارية في حدود 175 م.د.

بلغت المديونية تجاه الدولة ما قيمته 28,5 م.د سنة 2018 تتمثل في معلوم الاستغلال ومبالغ جبائية.

VI – أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون المحلية والبيئة:

1 – الديوان الوطني للتطهير:

الديوان الوطني للتطهير هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت بمقتضى القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 3 أوت 1974 حيث أوكلت له مهمة التصرف في قطاع التطهير وقد تمت مراجعة القانون المحدث للديوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي ومقاومة مصادر التلوث.

جدول 14: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للديوان الوطني للتطهير:

طبيعة المؤشرات	المؤشرات	الوحدة	2016	2017	محتمل 2018
مؤشرات النشاط	عدد الحرفاء	مشترك	1 847 304	1 914 868	1 976 000
	رقم المعاملات	م.د	173,1	195,0	219,0
الموارد البشرية	عدد الأعوان	الأعوان	3 775	3 592	3 396
	أعباء الأعوان	م.د	98,2	102,2	105,3
	معدل الأجور بالشهر / للعون الواحد	دينار	2,2	2,4	2,6
المؤشرات المالية	إيرادات الاستغلال	م.د	289,6	324,2	359,0
	منح الاستغلال	م.د	111,9	125,5	135,3
	أعباء الاستغلال	م.د	264,2	269,4	280,7
	نتيجة الاستغلال	م.د	25,4	54,8	78,2
	الأعباء المالية	م.د	6,4	5,1	5,4
	النتيجة الصافية	م.د	3,6	2,6	2,2
	النتائج المؤجلة	م.د	54,0	57,6	60,3
الاستثمارات	الأموال الذاتية	م.د	1 323,0	1 341,0	1 445,0
	قيمة الاستثمارات	م.د	88,2	74,6	57,7
	منح الاستثمار	م.د	5,7	5,7	6,1
المديونية	الدولة	م.د	13,9	12,7	16,6
	البنوك	م.د	451,2	590,0	701,4
	المنشآت العمومية	م.د	0	0	0
	الصناديق الاجتماعية	م.د	8,0	16,0	25,5
	مجموع المديونية	م.د	473,1	618,7	743,5

1.1. أهم مؤشرات نشاط الديوان الوطني للتطهير:

- شهدت مداخيل الديوان لسنة 2017 إرتفاعا مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك أساسا إلى تطور معالم التطهير بما يقارب 22,1 م.د أي بنسبة 13,1 %، ومن أسباب إرتفاع هذه المعالم الزيادة في عدد الحرفاء والذي مرّ من 1.847.304 إلى 1.914.868 (زيادة بـ 67.564 مشترك) والزيادة في معالم التطهير بـ 8,0 % حسب قرار وزير المالية ووزير الشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 28 أفريل 2017، إلى جانب تطور كميات المياه المستعملة من 293,8 مليون م3 سنة 2016 إلى 303,4 مليون م3 سنة 2017 (+ 3,2 %).

- ومن المحتمل أن يسجل الديوان سنة 2018 ارتفاعا هاما في رقم معاملاته ليبلغ 219 م.د سنة 2018 مقارنة بـ 195 م.د سنة 2016 ويعزى ذلك بالأساس لارتفاع عدد المشتركين بـ 61.132 مشترك.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية للديوان الوطني للتطهير:

- بلغ عدد الأعوان سنة 2017 بالديوان الوطني للتطهير 3592 عوناً مسجلاً بذلك انخفاضا بنسبة 4,9 % بالمقارنة مع سنة 2016 والتي بلغ عدد الأعوان خلالها 3775 .
- في ما من المتوقع أن يبلغ عدد الأعوان سنة 2018 حوالي 3396 مسجلاً بذلك انخفاضا بنسبة 5,45 % بالمقارنة مع سنة 2017 والبالغ 3775 عوناً ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المتقاعدين وعدم القيام بالانتدابات اللازمة لسد الشغورات.
- بالرغم من انخفاض في عدد الأعوان سنتي 2017 و 2018 مقارنة بسنة 2016 إلا أن أعباء الأعوان سجلت ارتفاعا بنسبة 4,1 % سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016 وبنسبة 3,03 % بالمقارنة بسنة 2017 حيث مرّت من 98,2 م.د. سنة 2016 إلى 102,2 م.د. سنة 2017 و 105,3 م.د. سنة 2018 نتيجة الزيادات في الأجور والزيادات القانونية والترقيات والتدرج في السلم الوظيفي.

3.1. أهم المؤشرات المالية للديوان الوطني للتطهير:

- شهدت إيرادات استغلال الديوان الوطني للتطهير ارتفاعا هاما بنسبة 11,9 % وبقيمة 34,6 م.د حيث بلغت سنة 2016 و سنة 2017 على التوالي 289,6 م.د و 324,2 م.د وذلك نظرا لتطور مداخيل الديوان خلال نفس الفترة. ومن المتوقع تواصل هذا الارتفاع في إيرادات الاستغلال بنفس هذا النسق خلال سنة 2018 لتبلغ 359 م.د أي بزيادة 10,7 % ويعود ذلك أساسا لتطور عدد المشتركين بنسبة 3,3 % مقارنة بسنة 2017.
- سجّل الديوان الوطني للتطهير سنة 2017 ارتفاعا ملحوظا على مستوى نتيجة الاستغلال بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك بنسبة 116,2 % وبقيمة 29,5 م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الشركة تفوق نسق ارتفاع أعباء الاستغلال حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الديوان سنة 2017 ما قيمته 269,4 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2016 وذلك بنسبة 1,9 % أي ما قيمته 5,1 م.د ورغم هذا التطور الهام لنتائج الاستغلال بالديوان، فإن النتيجة الصافية للمؤسسة لم تشهد نفس النسق من التطور الإيجابي نظرا لتفاقم خسائر الصرف خلال سنة 2017 بنسبة 157,6 % حيث تطور مبلغ خسائر ومخصّصات الصرف من سنة 2016 إلى سنة 2017 على التوالي من 19,0 م.د إلى 48,8 م.د.
- ونظرا لأهمية مبلغ خسائر الصرف التي تمّ تسجيلها فقد سجّلت النتيجة الصافية سنة 2017 انخفاضا ملحوظا بنسبة 27,5 % مقارنة بسنة 2016 رغم النسق الإيجابي لتطور نتيجة الاستغلال للمؤسسة.
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للديوان الوطني للتطهير تطورا إيجابيا بنسبة 1,3 % مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت في موفى سنة 2017 ما قيمته 1340,9 م.د مقابل 1323,1 م.د

سنة 2016 ويرجع هذا التطور أساسا لارتفاع الأموال المخصصة والمتأتي من التحويلات لفائدة الديوان من طرف الدولة بعنوان تمويل استثماراته.

- ومن المحتمل أن تشهد مداخيل الديوان لسنة 2018 إرتفاعا مقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك أساسا إلى تطور معالم التطهير بما يقارب 24,5 م.د أي بنسبة 12,8 %، ومن أسباب ارتفاع هذه المعالم الزيادة في عدد الحرفاء والزيادة في معالم التطهير بـ 8 % حسب قرار وزير المالية ووزير الشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 13 أفريل 2018 إلى جانب تطور كميات المياه المستهلكة من 306,2 مليون م3 سنة 2017 إلى 315,4 م3 سنة 2018، ومن المحتمل أن يؤدي هذا التطور إلى ارتفاع في نتيجة الاستغلال خلال سنة 2018 بصفة ملحوظة بنسبة 42,6 % لتبلغ 78,2 م.د مقابل 54,8 م.د سنة 2017، وأن تبلغ النتيجة الصافية للديوان 2,2 م.د خلال سنة 2018.

- كما يحتمل أن تسجل مجموع الأموال الذاتية للديوان الوطني للتطهير تطورا إيجابيا بنسبة 7,8 % مقارنة بسنة 2017 حيث يمكن أن تبلغ في موفى سنة 2018 ما قيمته 1445,3 م.د مقابل 1340,8 م.د سنة 2017 ويرجع هذا التطور أساسا لارتفاع الأموال المخصصة والمتأتي من التحويلات لفائدة الديوان من طرف الدولة بعنوان تمويل استثماراته.

4.1. الاستثمارات :

- شهدت الدفعات المالية المتعلقة بالاستثمار تطورا سلبيا، حيث بلغت 74,6 م.د سنة 2017 مقابل 88,3 م.د سنة 2016، وقد تواصل خلال سنة 2018 التطور السلبي للدفعات المتعلقة بالإستثمار ليبلغ 57,7 م.د مقابل 74,6 م.د سنة 2017.

- ومن بين المشاريع التي يواصل الديوان القيام بإستثمارات هامة بخصوصها:

▪ إنجاز 3 محطات تطهير جديدة بالوسط الحضري؛

▪ إنجاز 2 محطات تطهير جديدة بالوسط الصناعي؛

▪ إنجاز أشغال توسيع وتهذيب 5 محطات.

5.1. المديونية :

من المحتمل أن تبلغ القروض والديون المماثلة سنة 2018 مستوى مرتفع ليبلغ 701,4 م.د مقابل 590 م.د سنة 2017 أي بزيادة قدرها 111,4 م.د وتتمثل هذه المبالغ الإضافية من القروض أساسا في قروض مضمونة من قبل الدولة. كما شهدت مبالغ الديون لفائدة الدولة والجماعات العمومية إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2018 لتبلغ 16,6 م.د مقابل 12,7 م.د سنة 2017 ويعود هذا الإرتفاع أساسا لبند «مساهمة المؤسسات والجماعات العمومية في تمويل الأشغال».

الجزء الثاني: استراتيجية إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية

بعد عرض الوضعية المالية المتدهورة لأغلب المنشآت العمومية تبين أنها تمثل عبء على المالية العمومية من خلال اختلال التوازن بين التحويلات المالية المسندة من قبل الدولة من جهة والموارد المتأتية من المنشآت العمومية لفائدة ميزانية الدولة من جهة أخرى، وقد دأبت الحكومة منذ سنوات على معالجة ملفات بعض المنشآت العمومية وخاصة تلك التي أصبحت مهددة بالتوقف عن النشاط وذلك من خلال عرض ملفاتهما على أنظار جلسات عمل وزارية بهدف إيجاد حلول لوضعيتها المالية الصعبة ، حيث تراوحت هذه الحلول بين :

- تمكينها من الموارد المالية اللازمة سوى مباشرة من الخزينة أو عن طريق الترفيع في المنح المخصصة لها سابقا،
- تكفل الدولة ببعض ديونها الراجعة لمنشآت عمومية أخرى،
- إعطاء ضمان الدولة لتمكينها من الحصول على قروض بنكية.

إلا أن جميع هذه الحلول كانت في أغلبها وقتية، لتشهد هذه المنشآت بعد سنوات قليلة نفس الصعوبات المالية السابقة وتعيش في حلقة مفرغة بين استنزاف مواردها المالية واستنزاف موارد الدولة، الشيء الذي انعكس سلبا على المالية العمومية.

وأمام هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها المالية العمومية و بهدف دعم القدرة التنافسية لهذه المنشآت وتجاوز وضعيتها المالية الحرجة ووضع برنامج لإعادة هيكلتها بشكل يضمن استمرارية نشاطها وتواصل تأمينها للمرافق العمومية، قامت الحكومة بوضع إستراتيجية إصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وإرساء علاقات تعاقدية بين الدولة وبعض المنشآت العمومية يتم على أساسها تحديد الالتزامات المحمولة على كل طرف من خلال ضبط مؤشرات مالية وفنية تكون محل متابعة مستمرة خلال فترة التعاقد .

الباب الأول: مشروع إصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:

تبنى المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 24 نوفمبر 2015 المبادئ العامة لحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية، حيث تم في الغرض إعداد إستراتيجية إصلاح عامة وقع تضمينها بوثيقة مخطط التنمية لسنوات 2016 - 2020 وذلك على مستوى :

- الحوكمة العامة
- الحوكمة الداخلية
- الموارد البشرية والحوار الاجتماعي
- الوضع المالي

وبهدف تطوير هذه الإستراتيجية ووضع خطة عمل ناجعة لها تم عقد العديد من الفعاليات والاجتماعات في الغرض من أهمها:

- الندوة الوطنية المنعقدة يومي 21 و 22 نوفمبر 2016 بحضور كل الأطراف المعنية

من الوزارات و الرؤساء المديرين العامين للمنشآت العمومية إلى جانب ممثلي المجتمع المدني،

- الاجتماعات التي انعقدت يومي 16 و 17 جانفي 2017 مع البنك العالمي،
- الاجتماعات التي انعقدت يومي 22 و 23 مارس 2017 مع بعثة الوكالة الفرنسية للتنمية،
- ورشات العمل المنعقدة خلال شهري جوان و جويلية 2017 بمشاركة جميع الأطراف المتدخلة بهدف التنسيق بينها ومزيد النقاش والتداول حول دراسة و تطوير إستراتيجية إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية .

وقد تمخض على جميع هذه الاجتماعات والفعاليات إعداد مشروع لإصلاح وحوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية تضمن 19 هدفا و 58 إجراء تم عرضه خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 19 جوان 2018 والذي أوصى بالإصلاحات والتوجهات التالية :

I- الإصلاحات على المستوى المؤسّساتي:

- اعتماد التقرير التأليفي حول إصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية (الكتاب الأبيض) كإطار عام للإصلاح المؤسّساتي.
- اعتماد مخطط العمل لإصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتعيينه.
- إحداث لجنة للتصرف حسب الأهداف لإنجاز مخطط العمل لإصلاح المنشآت والمؤسسات العمومية.
- إحداث، خلال هذه المرحلة، لجان قيادة قطاعية، بكل الوزارات وخاصة بوزارتي النقل والصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، تعنى بوضع استراتيجية قطاعية عامة وبرامج إعادة هيكلة خصوصية لكل منشأة معنية، مع إمكانية استعانة هذه اللجان بمكاتب خبرة أو بنوك أعمال لمساندتها في عملها، عند الاقتضاء.
- التعهد بإنجاز هذه البرامج والمصادقة عليها من قبل مجالس وزارية تعقد للغرض قبل موفى سنة 2018.
- إحداث هيئة عليا للمؤسسات والمنشآت العمومية لوضع ومتابعة تنفيذ استراتيجية الدولة بخصوص المساهمات العمومية تقوم بعملية التنسيق بين مختلف الإدارات المركزية برئاسة الحكومة المتدخلة في الإشراف على المنشآت والمؤسسات العمومية.
- الشروع في إنجاز دراسة جدوى إحداث وكالة تصرّف في مساهمات الدولة، تكون تحت إشراف رئاسة الحكومة أو وزارة المالية، على أن تباشر مهامها في صورة الموافقة على المقترح، خلال أجل لا يتجاوز سنة 2020.

II- إصلاحات على المستوى التشريعي:

- الإذن بمراجعة النصوص المنظمة للمنشآت والمؤسسات العمومية في جميع جوانبها، خاصة منها المتعلقة بإجراءات الإشراف والالتزامات المحمولة عليها، في اتجاه أكثر

مرونة والدفع نحو مزيد الحوكمة (فصل مهام المدير العام ورئيس مجلس الإدارة...) وأكثرها مش من حيث التصرف والتسيير في إطار التوجهات الاقتصادية العامة للبلاد.

- الموافقة على تمكين خمسة عشر منشأة عمومية تنشط في محيط تنافسي أو تمّ بشأنها وضع برنامج إعادة هيكلة من الاستثناءات الواردة بالفصل 22 ثالثاً من القانون عدد 9 لسنة 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية مع الحرص على دعم حوكمتها وتدعيم الرقابة اللاحقة على أعمال التصرف فيها.

III- على مستوى التوجهات الاستراتيجية العامة لهيكلية المالية للمؤسسات والمنشآت العمومية:

- التوجه بصفة أولية نحو الشروع في إعداد برامج قطاعية لإعادة هيكلة المنشآت العمومية الراجعة بالنظر للوزارات والتأكيد، خلال هذه المرحلة، على وزارتي النقل والصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة (وهي الوزارات التي تشرف قطاعيا على عدد هام من المنشآت التي تعاني صعوبات هيكلية)، مع التأكيد على المبادئ التالية:

■ المحافظة على الصبغة العمومية للمنشآت المعنية بإعادة الهيكلة وخاصة منها الناشطة في قطاعات استراتيجية.

■ فتح المجال للشراكة مع الخواص لإصلاح المنشآت الناشطة في قطاعات تنافسية، مع المحافظة على صبغتها العمومية.

■ التوجّه نحو إمكانية تخلي الدولة بصفة نهائية عن مساهماتها التي تعادل أو تقلّ عن 50% من رأس المال (البنوك المختلطة) أو المنشآت ذات المساهمات العمومية التي تساهم في رأسمالها منشآت عمومية والناشطة في قطاعات شديدة المنافسة.

IV- على مستوى تمويل برامج إعادة الهيكلة:

- التسريع في إعادة تنشيط صندوق إعادة هيكلة المنشآت العمومية «FREPE» (قانون المالية لسنة 2019) للتكفل بتمويل مختلف برامج إعادة الهيكلة المقترحة، مع دراسة إمكانية إحداث صناديق خصوصية عند الاقتضاء.

- وفي إطار تجسيم قرارات المجلس الوزاري سالف الذكر تم إصدار النصوص الترتيبية التالية:

■ الأمر الحكومي عدد 618 لسنة 2018 المؤرخ في 26 جويلية 2018 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف برئاسة الحكومة لتنفيذ استراتيجية إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية،

■ قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 25 فيفري 2019 يتعلق بتعيين أعضاء لجنة قيادة استراتيجية إصلاح وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

الباب الثاني: العلاقة التعاقدية بين الدولة وبعض المنشآت العمومية:

I- عقود برامج البنوك العمومية:

تعتبر البنوك العمومية أحد أهم الوسائل لتنفيذ السياسات العمومية في تمويل القطاعات الاستراتيجية وذلك عبر تمويل الاستثمارات وتوفير الخدمات المالية.

1. المرحلة الأولى: تدقيق شامل للبنوك العمومية:

كلّفت وزارة المالية منذ سنة 2013 مكاتب خبرة للقيام بمهمة تدقيق شامل للبنوك العمومية (بنك الإسكان، الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي) على مرحلتين: التدقيق التشخيصي (مالي، مؤسساتي، اجتماعي، النجاعة) بهدف الوقوف على النقائص، والتدقيق الاستراتيجي: قصد تحديد الخيار الاستراتيجي الأمثل لإعادة الهيكلة وإعداد مخطط أعمال مفصل لكل بنك للفترة 2016 - 2020. وأفرزت عملية التدقيق الشامل التي تم إقرارها إلى حاجة البنوك لأموال ذاتية. وقد تمت المصادقة على مخططات الأعمال أخذا بعين الاعتبار لتوصيات مكاتب الخبرة المكلفة بالمهمة. وتضمنت هذه المخططات تفاصيل ورزنامة إنجاز عملية إعادة هيكلة مختلف المحاور بكل بنك (الرسمة، الجانب التجاري، الجانب الاجتماعي، الحوكمة والتنظيم والنظام المعلوماتي). كما أن من أهم مقتضيات إعادة الهيكلة هو تطوير الدولة للأطر التشريعية والترتيبية خاصة وأن البنوك العمومية تعمل في قطاع تنافسي.

وفي إطار تجسيم برنامج إعادة الهيكلة، تمّ إمضاء عقود البرامج بين الدولة ممثلة في وزير المالية وكل بنك ممثلا في رئيس مجلس إدارته في 19 أفريل 2017، علما وأن إعداد عقود البرامج تم استئناسا بالتجارب الدولية كالمغرب والمساعدة الفنية للمانحين الماليين.

ويضبط كل عقد برنامج التزامات الدولة والبنوك، حيث التزمت الدولة بتطوير الأطر التشريعية والترتيبية المساعدة للبنوك على إنجاز مهامها كما تم الاتفاق في شأنها في مخططات الأعمال وتسمية أعضاء مجلس الإدارة ممثلي المتصرفين العموميين على أساس الكفاءة والنزاهة وتقييم أدائهم.

أمّا البنوك فقد التزمت بإعادة هيكلة المحاور التالية حسب خصوصية كل بنك:

- الموارد البشرية: التطهير الاجتماعي والقيام بانتدابات موجّه وتخصير وظيفة الموارد البشرية،
- النظام المعلوماتي: اقتناء منظومة معلوماتية مدمجة أو استكمال المحاور الناقصة للمنظومة المعلوماتية،
- التصرف في المخاطر: وضع منظومة ترقيم داخلي لتغطية مخاطر القروض،
- استخلاص الديون المصنّفة: وضع هيكل مختص لمعالجة الديون المتعثرة والتقليص فيها،
- النشاط التجاري: وضع استراتيجية تجارية مستقبلية (تنويع المنتجات، تطوير الفروع...)،
- مؤشرات النشاط والتصريف الحذر: التعهد ببلوغ مؤشرات النشاط (تطور التعهدات، تطور الناتج البنكي الصافي..) مع مواصلة احترام مؤشرات التصريف الحذر (مؤشر الملاءة المالية، مؤشر السيولة).

وعلى أساس ما تقدّم، فقد صدر في مرحلة أولى الأمر عدد 4953 لسنة 2013 مؤرخ في 5 ديسمبر 2013 المتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 (ثالثا) من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في أول فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية على البنوك العمومية وذلك لإدخال مزيد من المرونة على كيفية ممارسة الإشراف على البنوك العمومية الثلاثة وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتحديد الالتزامات الموضوعية على كاهلها، كما تم إصدار عديد النصوص القانونية والترتيبية أهمها القانون عدد 31 لسنة 2015 مؤرخ في 21 أوت 2015 المتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك للترفيه في رأس مال هذه البنوك. علما وأن البنك الوطني الفلاحي تولى تمويل عملية رسمته انطلاقا من موارده الذاتية وأساسا عبر التقيوت في أسهم شركة SFBT. كما صدر القانون عدد 36 لسنة 2018 المؤرخ في 6 جوان 2018 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون سالف الذكر والقانون عدد 37 لسنة 2018 المؤرخ في 6 جوان 2018 المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وذلك بهدف التقليل في نسبة الديون المتعثرة. ونظرا لعملها في قطاع تنافسي، فقد تم تركيز ممثلي المساهمين العموميين في مجالس إدارة البنوك العمومية عملا بمقتضيات الفصل 5 من الأمر المذكور وإحداث لجنة بمقتضى قرار وزير المالية بتاريخ 16 جوان 2014 تتولى ضبط مقاييس اختيار المتصرفين ومقاييس تقييم أداء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين في مجالس إدارة البنوك العمومية.

أما على مستوى التزامات البنوك العمومية، فقد حققت الكثير من الأهداف المرسومة بعقود البرامج على عدة مستويات. ففي سنة 2018، حققت البنوك نتائج مقبولة على مستوى مؤشرات النشاط واحترام معايير التصرف الحذر وذلك مقارنة بعقود برامجها كما يبيّن الجدول التالي:

جدول 15: تقدّم انجاز عقود برامج البنوك العمومية سنة 2018:

المؤشرات	البنك	الشركة التونسية للبنك			البنك الوطني الفلاحي			بنك الإسكان		
		سنة 2018	عقد البرامج سنة 2018	نسبة الإنجاز %	سنة 2018	عقد البرامج سنة 2018	نسبة الانجاز %	سنة 2018	عقد البرامج سنة 2018	نسبة الانجاز %
التعهدات	م.د	7 133	6170	115,6	9259	7 460	124,1	9118	7 689	120,1
الودائع	م.د	6 357	6197	102,6	7800	7 332	106,4	6551	5 849	112,8
الناتج البنكي الصافي	م.د	473	413	114,5	553	426	129,8	456	363	125,4
النتيجة الصافية	م.د	80.8	54,2	149,1	175	-	-	136	108	125,9
مؤشر الاستغلال	%	46.4	55,6	116,55	48	64.3	125,35	41.47	41,27	99,52
نسبة الديون المصنفة	%	20,7	23	110	17,20	17,1	99,42	11.40	14	118,57
تغطية الديون المصنفة بالمدخرات	%	75.4	74,2	101,62	59.27	62,1	95,44	77.8	87,8	88,61
نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا 10%)	%	10,4	11,12	93,5	14,68	12,1	121,3	10.50	10,36	98,5
TIER 1 (نسبة دنيا 7%)	%	7,5	8,17	91,8	9,86	8,00	123,3	7.60	8,40	89,3
LCR (نسبة دنيا 80% في 2017 و90% في 2018)	%	96.9	129,76	74,68	181.16	100	181,16	101.65	100	101,7

2. المرحلة الثانية: تقييم آثار ونتائج عقود برامج ٣ بنوك عمومية:

يلاحظ على مستوى مؤشرات النشاط أن البنوك تجاوزت المبالغ المحددة بعقود البرامج حيث فاقت نسب الإنجاز نسبة 100 %، تجدر الإشارة إلى أن النتيجة الصافية الإيجابية للبنوك العمومية مكنت من تقليص النتائج المؤجلة بالنسبة للشركة التونسية للبنك وقام بنك الإسكان بتوزيع مزايا وكان نصيب الدولة 9,5 م.د، في حين لم يوزع البنك الوطني الفلاحي مزايا وذلك للحفاظ على مؤشرات السيولة

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الديون المتعثرة، ولنن تراجع، تعتبر مرتفعة مقارنة بالبنوك الخاصة، إضافة إلى اقتراب البنوك العمومية من النسب الدنيا لمؤشرات التصرف الحذر، مما يدعو إلى مزيد العمل على تحسين جودة الأصول وإرساء نظام معلوماتي ومنظومة تصريف في المخاطر لتحقيق الأهداف المرسومة بمخططات الأعمال.

• **المستوى التجاري:** قامت البنوك العمومية بفتح فروع جديدة حيث فتحت الشركة التونسية للبنك 20 فرع جديد إلى غاية سنة 2018، كما فتح البنك الوطني الفلاحي 9 فروع منها 5 فروع في سنة 2018 وتجديد 35 فرع منها 20 فرع في سنة 2018، أما بنك الإسكان فقد فتح 12 فرع في سنة 2017 ليصل عدد الفروع إلى 140 فرع إضافة إلى تأهيل 45 فرع منها 21 فرع في 2017 و24 فرع على امتداد 3 سنوات بداية من سنة 2018. إلى جانب ذلك، قامت البنوك العمومية بإصدار منتجات جديدة خاصة بتوفير الخدمات عن بعد في إطار استراتيجية لرقمنة البنوك ومسايرة التغيرات التي يعرفها القطاع البنكي في العالم.

• **على المستوى التنظيمي:** قامت البنوك العمومية بمراجعة هيكلها التنظيمية بما يتماشى مع المهن الجديدة واستراتيجية البنوك وإحداث أقطاب تجمع الهياكل لإضفاء مزيد من التكامل بينها.

• **على مستوى الاستخلاص والتصريف في المخاطر:** بلغت البنوك العمومية مراحل متفاوتة على مستوى إرساء منظومات ترقيم داخلي والتي ستمكن من تحسين جودة أصولها والتقليص التدريجي في نسبة الديون المتعثرة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم صياغة سياسة استخلاص القروض في مرحلة أولى وتعديلها حسب مقتضيات القانون عدد 36 لسنة 2018 مؤرخ في 6 جوان 2018 والذي يسمح للبنوك العمومية بإبرام اتفاقيات صلح تشمل التخلي عن جزء من ديونها طبقا للضوابط التي حددها القانون وبالرجوع إلى سياسة استخلاص مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة. كما تم إحداث هيكل مختص لمعالجة الديون المتعثرة وتحسين الاستخلاص ويضم ممثلين عن مجلس الإدارة. على إثر ذلك الشروع في عمليات استخلاص جمالية مع التركيز على المبالغ المهمة حيث تم في سنة 2018 بالشركة التونسية للبنك استخلاص ديون متعثرة مصنفة 4 و5 بقيمة 92 م د والتفويت في ديون للشركة التونسية لاستخلاص الديون «STRC» بقيمة 116 م د وشطب ديون بقيمة 153 م د. كما قام بنك الإسكان بالتفويت لفائدة شركة الاستخلاص المتفرعة عنه في ديون جمالية بقيمة 60 مليون دينار إلى نهاية 2018. وتتواصل عمليات الاستخلاص المتعلقة بالقانون المذكور خلال سنة 2019 ومن المنتظر أن يؤثر ذلك إيجابيا على نتائج البنك من جهة وعلى نسبة الديون المتعثرة من جهة أخرى.

• **على مستوى الموارد البشرية:** قام كل من الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان بعملية تطهير اجتماعي بعد موافقة لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية حيث تم تسريح 378 عون بالشركة التونسية للبنك على 4 دفعات سنوات 2017 - 2019 وتم تسريح 169 عون ببنك الإسكان بعنوان سنة 2016 واستكمال إجراءات تسريح 40 عون بعنوان سنة 2018 و20 وعون بعنوان سنة 2019. وبالتوازي قامت البنوك العمومية بعدة انتدابات موجة نحو المهن الجديدة ، حيث انتدب بنك الإسكان 234 إطار من اختصاصات مختلفة، وانتدبت الشركة التونسية للبنك 350 عون سنة 2016 و190 عون في السداسي الأولى من سنة 2017 تم توجيههم على سبيل الأولوية نحو المهن الجديدة (digitalisation, FINTECH....)، إضافة إلى ذلك، قامت البنوك العمومية بعدة إجراءات لتطوير موارد البشرية وتدعيم التصرف فيها على غرار بعث أكاديمية للتكوين بالبنك الوطني الفلاحي ومركز تكوين ببنك الإسكان، تقييم مهارات الموظفين وضبط آليات التدرج المهني، اقتناء منظومة تصرف في الموارد البشرية...

• **على مستوى النظام المعلوماتي:** قامت الشركة التونسية للبنك بتطوير منظومتها المعلوماتية واقتناء منظومات إعلامية أخرى تخص النقديات كما شرعت في التحول الرقمي (Transformation digitale) من خلال إزالة الطابع المادي ومكننة مختلف الملفات وقد بدأ وضعها حيز الاستغلال في سنة 2018. في حين قام بنك الإسكان والبنك الوطني الفلاحي باقتناء منظومة معلوماتية مندمجة (T24) ومنظومة التوقي من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (Know Your Customer) إضافة إلى بعث مشروع للتحول الرقمي ببنك الإسكان، كما أن لبنك الوطني الفلاحي عدة مشاريع في طور الانجاز على غرار إرساء نظام محاسبة متعددة العملة ومنظومة التصرف في وسائل الدفع عبر الهاتف الجوال.

II- عقود تحسين القدرة على الأداء:

لرفع من مردودية بعض المنشآت العمومية التي لها انعكاس مالي هام على المالية العمومية، تم تحديد قائمة تتضمن 04 منشآت عمومية وهي على التوالي:

- الوكالة التونسية للتبغ والوقيد،
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- الشركة التونسية لصناعات التكرير،
- ديوان الحبوب.

وقد دعت هذه المنشآت لإعداد وإبرام عقود لتحسين الأداء للفترة (2017 - 2020) ممثلة بذلك تجربة نموذجية قابلة للتعميم على بقية المنشآت وذلك من خلال ترشيد الأعباء وتنمية الموارد عبر الاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج المتاحة ودون التزامات مالية من الدولة في ماعدا سياسة الدعم المحمول على كاهل الدولة على الحبوب الموردة و السجائر الأجنبية وكذلك على قطاع الطاقة والمحروقات، وقد تم خلال سنة 2017 إمضاء هذه العقود ثم إمضاء ملاحق لها خلال شهر جانفي 2018 تتضمن (أي الملاحق) المعطيات التالية:

- مؤشرات الأداء المالي (indicateurs clés de performance) للفترة 2016 - 2020،
- قياس المخاطر على ميزانية الدولة (le risque budgétaire)،
- مهام و تركيبة اللجنة المكلفة بمتابعة عقود تحسين الأداء .

هذا وسيتم التركيز فيما يلي على عقود تحسين أداء ثلاثة منشآت (ديوان الحبوب -الوكالة الفنية للتبغ والوقيد -الشركة التونسية لصناعات التكرير) بالاعتماد على مقارنة تستند أساسا إلى رصد مختلف الأهداف الكمية والنوعية والأخذ بعين الاعتبار الالتزامات التعاقدية لكل من المنشأة وسلطة الإشراف خلال فترة العقد.

1. تحديد الأهداف وعرض الالتزامات التعاقدية بين المنشآت وسلطة الإشراف:

1.1. ديوان الحبوب:

جدول 16: أهم بنود عقد تحسين الأداء لديوان الحبوب:

الأهداف النوعية	الالتزامات التعاقدية على المنشأة	الالتزامات التعاقدية على سلطة الإشراف
- إرساء أسس نظام للجودة في مجال النشاط التجاري للديوان (أثناء شراء الحبوب وبيعها ووسقها ونقلها وتعبير جودتها).	- إيجاد مصادر تمويل جديدة بشروط مالية تقاضيلية. - اعتماد القروض البنكية طويلة ومتوسطة الأمد لتمويل الاستثمارات. - المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ برنامج إنقاذ الشركات التعاونية. - إنجاز المشاريع الكبرى المدرجة بميزانيات الاستثمار - إعداد دراسة حول إحداث طاقات خزن جديدة وعرضها على الحكومة للمصادقة. - التنسيق مع مصالح الشركة الوطنية للسكك الحديدية لوضع برنامج نقل الحبوب عبر السكة.	- استصدار الأوامر الموسمية المتعلقة بتعبير سعر الحبوب وبكيفية دفع أثمانها و تخزينها وإحالتها قبل انطلاق مواسم التجميع - مراجعة قيمة التسبقة المالية المسندة بعنوان التعويض على مبيعات الحبوب . - استصدار النصوص الترتيبية القاضية بإجراء مقاصة بالموازنة بين الأصول والخصوم. - تدعيم الأموال الذاتية للديوان إما بضخ منحة توازن بقيمة ٤٥٠ مليون دينار بصفة تدريجية أو بالترفيغ في قيمة رأس المال. - الموافقة على برنامج إحداث طاقات خزن إضافية بالبلاد.

2.1. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:

جدول 17: أهم بنود عقد تحسين الأداء للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:

الأهداف النوعية	الالتزامات التعاقدية على المنشأة	الالتزامات التعاقدية على سلطة الإشراف
- مزيد كسب ثقة المستهلك في المنتج الوطني. - التحسين المستمر في جودة المنتج مع الضغط على سعر الكلفة. - المحافظة على صورة منتج الوكالة كعلامة تجارية في السوق المحلية. - الحفاظ على دور الوكالة كعمول أساسي لميزانية الدولة.	- الترفيع في مردودية آلات الإنتاج. - الضغط على نسبة النفايات مع المحافظة على جودة المنتج. - تحسين الإنتاجية للكون الواحد بالوكالة.	- تعهدت سلطة الإشراف بأن يتم إعداد هيكله أسعار بيع مواد الاختصاص بالاعتماد على سعر الكلفة ويضاف إليه هامش ربح لفائدة الوكالة يمكنها من الإيفاء بتعهداتها

3.1. الشركة التونسية لصناعات التكرير:

جدول 18: أهم بنود عقد تحسين الأداء للشركة التونسية لصناعات التكرير:

الأهداف النوعية	الالتزامات التعاقدية على المنشأة	الالتزامات التعاقدية على سلطة الإشراف
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان الحفاظ على آجال التسليم المحددة - متابعة العملية التحسينية لبتّ قيم ثقافة الحوكمة الرشيدة لدى العملة - تدعيم دور الهياكل الرقابية (أنظمة الرقابة الداخلية و الخارجية) و بالأخص دور اللجنة الدائمة للتدقيق - إرساء منظومة للمحاسبة التحليلية صلب الشركة - تحقيق التوازن المالي للشركة - البحث عن مصادر لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى للشركة للفترة 2016-2020 	<ul style="list-style-type: none"> - الحرص على ضمان إنجاز برنامج العمل المدرج بعقد تحسين الأداء 2016-2020 في الآجال المحددة ، - العمل على متابعة تنفيذ عقد تحسين الأداء و إعلام سلطة الإشراف بجميع العراقيل المعترضة و الحائلة دون تحقيق الأهداف المرسومة، - توفير جميع الظروف الملائمة (في إطار إمكانياتها) لإنجاز التجهيزات المنوطة بعهدتها. 	<ul style="list-style-type: none"> - مواكبة الشركة قصد تمكينها من التمويل الذاتي لمشاريعها الاستثمارية الكبرى في حدود 30%، - تجميع الأموال الذاتية للشركة عبر دمج الاحتياطات في رأس مالها، - تجسيم عملية تصفية للمتخلدات بين المنشآت العمومية في مجال الطاقة (أنجز خلال سنة 2017)، - الإعفاء من معلوم التسجيل على عقود المواد البترولية، - إسناد ضمان الدولة بالنسبة لقروض التمويل بالعملة الأجنبية (أنجز خلال السنوات 2017-2018-2019)، - التشجيع على الاستثمارات في المجالات المتصلة بتوسعة طاقة خزن المواد البترولية، - تدعيم البنية التحتية للموانئ البترولية

2. تقييم آثار ونتائج عقود تحسين الأداء:

بعد تحديد الأهداف الكمية والأهداف النوعية، فيما يلي تقييم لنتائج المنشآت العمومية الثلاثة خلال الفترة 2016 - 2020 أي بعد دخول عقود تحسين الأداء حيز التنفيذ وذلك عبر مؤشرات قابلة للقياس والتتبع مقارنة مع مستوى الأداء المتوقع والمرتبط بالأهداف المسطرة وإنجازات السنة المرجعية وتقدير الفارق بين الإنجازات والنتائج المتوقعة، هذا وقد تم التركيز على بعض المؤشرات الخصوصية لكل منشأة والتي تعتبر حسب رأينا الأهم والأكثر دلالة على مدى تنفيذ عقد تحسين الأداء.

1.1. ديوان الحبوب:

بناء على رصد المعطيات المتعلقة بالمؤشرات المالية (إيرادات الاستغلال، النتيجة الصافية، القدرة على التمويل الذاتي (CAF)، الأموال الذاتية، الأعباء المالية) وتطور تعويضات الدعم والرسوم التي تم إعدادها في هذا الشأن، أفضى التحليل إلى النتائج التالية :

جدول 19: تقدّم انجاز الأهداف الفنية بعقد تحسين القدرة على الأداء لديوان الحبوب:

المؤشر	الوحدة	إنجازات السنة المرجعية 2016	إنجازات سنة 2017	تحسين الأهداف (1) المبرمج سنة 2018 بعقد	إنجازات سنة 2018 (2)	الفارق (1)-(2)	نسبة الانجاز (1)/(2)	تحليل الفوارق (1)-(2)
المخزون الوطني من الحبوب	مليون قنطار	5,7	6,2	6,5	5,8	- 0,7	% 89	-
نسبة الحبوب الموردة بالمقارنة مع المبيعات	%	79	75	73	75	2	103 %	-
نسبة الحبوب المجمعة من قبل الشركات التعاونية	%	38	40	45	41	- 4	% 91	(1) ضعف انتاج الحبوب في سنة 2018 مقارنة بما تمت برمجته أثرت على نسبة مساهمة الشركات التعاونية في هذا النشاط. (2) الصعوبات المالية التي تمر بها الشركات التعاونية أثرت على الاستثمار في مجال تطوير طاقات التجميع خلافا للقطاع الخاص.
نسبة تغطية الاستهلاك الشهري (المخزون الوطني) الاستهلاك الشهري	الشهر	2,2	2,4	2,5	2,2	- 0.3	% 88	(1) عدم الانطلاق في تنفيذ برامج العمل الخاصة بتطوير طاقات الخزن المحورية و المينائية التابعة لديوان راجع بالأساس إلى عدم التمكن من إيجاد مصدر تمويل. (2) إرجاء مشروع إحداث طاقات خزن إضافية بالبلاد إلى حين التمكن الديوان من إنجاز المشاريع الخاصة به في مجال تطوير طاقات الخزان (تعويض خزان جبل الجلود بخزان جديد، تعويض خلايا خزان بنزرت التي تم هدمها، تهيئة خزان ميناء رادس).
مدة تفريغ السفن = (الكمية الجمالية المفرغة/عدد أيام التفريغ)	طن/ اليوم	2618	2937	3000	2260	- 740	% 75	(1) توقف نشاط قبول البواخر بميناء بنزرت بسبب الأشغال. (2) تعطل عملية تفريغ البواخر بسبب تعدد الإضرابات (عملة الديوان بالموانئ، ناقلي الحبوب بالشاحنات، عملة شركة STAM). (3) عدم التخصيص الكلي للرصيف الثاني برادس في تفريغ الحبوب.
نسبة استغلال القدرة على التخزين المتوفرة = (القدرة المستغلة/القدرة المتوفرة)	%	82	79	85	79	- 6	% 93	(1) إعادة النظر في المشروع ليصبح "تهيئة ميناء خزان رادس" عوضا عن "بناء خزان برادس لتعويض الخزان القديم" بسبب عدم التمكن من الحصول على عقد لزمة في الغرض. وبالتالي تم إعادة النظر وبرمجة مشروع تهيئة الخزان الحالي سنة 2020 بقيمة تقديرية 28 مليون دينار عوضا عن 45 م. د . (2) عدم الانطلاق في مشروع تعويض طاقة الخزن بجبل الجلود بخزان محوري عصري جديد بسبب عدم الحصول على مصدر تمويل خاص بالمشروع. (3) التأخير في أشغال هدم الخلايا المتصدعة بخزان ميناء بنزرت نتج عنها تأجيل مشروع بناء الخلايا الجديدة بالخزان.
أهمية النقل عبر الشبكة الحديدية = (الكمية المنقولة عبر الشبكة الحديدية/الكمية الجمالية)	%	11	10	20	10	- 10	% 50	(1) إرجاء مشروع اقتناء 30 حاوية لنقل الحبوب عبر السكة الحديدية لحين استغلال 60 حاوية التي اقتنتها الشركة الوطنية للسكك الحديدية والمزمع استغلالها سنة 2019 . (2) عدم استغلال الحاويات المقتناة من قبل الشركة التونسية للسكك الحديدية إلى حد الآن (مبرمج استغلالها في شهر مارس 2018) .

مؤشرات فنية

جدول 20: تقدّم انجاز الأهداف المالية بعقد تحسين القدرة على الأداء لديوان الحبوب:

المؤشر	الوحدة	المرجعية 2016	إنجازات السنة المرجعية 2016	إنجازات سنة 2017	المبرمج سنة 2018 بعقد تحسين الأهداف (1)	إنجازات سنة 2018 (2)	الفروق (1)-(2)	نسبة الانجاز (1)/(2)	تحليل الفوارق (1)-(2)
القدرة على التمويل الذاتي	م.د	-26,1	-33,7	-14,5	-57,2	-43	394%	(1) عدم الحصول على استردادات على المدخرات بقيمة 75 م.د من الشركة التعاونية CCGC وذلك بتنفيذ حكم الإنقاذ في إطار تسوية مستحقات مع الديوان. (2) عدم الحصول على القسط الأول من منحة التوازن بقيمة 150 م.د.	
نسبة تغطية الأعباء المالية بالنتيجة الخام للاستغلال	%	40,2	37,6	175	30	-145	17,1%	(1) تطور الأعباء المالية بنسبة 34% وانخفاض نسبة الاستغلال بـ 270%، ويعود هذا الانخفاض الكبير لنتيجة الاستغلال بسبب عدم الحصول على استردادات على المدخرات بقيمة 75 م.د من الشركة التعاونية للزراعات الكبرى CCGC وذلك بتنفيذ حكم الإنقاذ في إطار تسوية مستحقات مع الديوان.	
قيمة التعويضات الجمالية	م.د	904	1002	1463	1326	-137	91%	-	
نسبة التعويضات على الحبوب الموردة بالنسبة للقيمة الجمالية للتعويضات	%	69	64	72	70	-2	97%	(1) نسبة الحبوب الموردة بالمقارنة مع المبيعات سجلت نسفاً تنازلياً وهذا من شأنه أن يساهم في خفض نفقات الميزانية خصوصاً وأن اقتناء الواردات يتم بالعملة الصعبة وأن انزلاق الدينار مقابل العملات الرئيسية الأورو والدولار.	

مؤشرات مالية

2.2. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:

جدول 21: تقدّم انجاز الأهداف الفنية بعقد تحسين القدرة على الأداء للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:

المؤشر	الوحدة	المرجعية 2016	إنجازات السنة المرجعية 2016	إنجازات سنة 2017	المبرمج سنة 2018 بعقد تحسين الأداء (1)	إنجازات سنة 2018 (2)	الفروق (1)-(2)	نسبة الانجاز (1)/(2)	تحليل الفوارق (1)-(2)
الإنتاج السنوي	مليون عبلة	278	283	355	294,2	-60,8	82,9%	تأجيل الإستثمارات المتعلقة بالرفع من طاقة الإنتاج لسنة 2019	
معدل إنتاجية العون	ألف /ع عون	178,9	195,6	235,6	220,1	-15,5	93,4%	نتيجة عدم تحقيق برنامج الإنتاج الأصلي تبعاً لتأخر تركيز المعدات الجديدة	
معدل الفواضل	%	13,64	13,14	12,64	11,95	-0,69	106%	التحكم في مردودية الورشات وتحسين جودة المواد الأولية	
المبيعات	مليون عبلة	503	498,7	599	525,9	-73,1	87,8%	نتيجة النقص في مبيعات السجائر المحلية رغم الترفيع في مبيعات السجائر الأجنبية	
عائدات جباية التبغ	م.د	1072	1141,5	1392	1235,7	-156,3	88,7%	عدم تحقيق برنامج الإنتاج الأولي أدى لنقص في مداخيل الدولة بعنوان جباية التبغ	

مؤشرات فنية

جدول 22: تقدّم انجاز الأهداف المالية بعقد تحسين القدرة على الأداء للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:

المؤشر	الوحدة	إنجازات السنة المرجعية 2016	إنجازات السنة 2017	بعقد تحسين الأداء (1) البرمج سنة 2018	إنجازات سنة 2018 (2)	الفوارق (1)-(2)	نسبة الانجاز (1)/(2)	تحليل الفوارق (1)-(2)
رقم المعاملات	م.د	289,8	336	422,2	385,1	-37,1	87.9%	نتيجة النقص المسجل في المبيعات مقارنة بالبرنامج الأصلي والذي يعزى لتأخر تركيز المعدات الجديدة
الهامش التجاري على السجائر الأجنبية	م د	-34,4	-39,6	-45	-56,4	-11,4	125%	تبعاً لارتفاع سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار
الهامش الصناعي الخام	م د	60,5	75	135	108,8	-26,2	80.6%	نتيجة النقص في إنتاج السجائر المحلية مقارنة بالبرنامج الأصلي.
النتيجة الصافية	م د	-63,3	-49,6	-29	-44,8	-15,8	154%	إضافة للنقص المسجل في المبيعات فأن تدهور سعر صرف الدينار مقابل الدولار زاد من تعميق خسائر المؤسسة

مؤشرات مالية

المؤشرات الفنية والمالية لسنة 2018:

- بسبب تأخير تركيز المعدات الجديدة للإنتاج باعتبار طول إجراءات تنفيذ الصفقات العمومية المتعلقة بها لم تتمكن الوكالة خلال سنة 2018 من تحقيق سوى نسبة 82.9% من برنامج الإنتاج المضمن بعقد تحسين الأداء
- كما أنه في إطار تحسين مردودية آلات الصنع والتعليب قامت الوكالة بإبرام عقود صيانة دورية مع المصنعين الأجانب للقيام بعملية صيانة معمقة للرفع من مردودية الورشات. ولكن عدم توفر التقنيين المتدخلين من قبل المزودين باعتبار كثرة التزاماتهم، جعل الوكالة توافق على تحيين رزنامة التدخل وذلك بتأخير عملية تدخل التقنيين من الثلاثي الأول سنة 2018 إلى السداسية الثانية 2018 وجزء آخر إلى السداسية الأولى من سنة 2019
- وفيما يخص سجائر 20 مارس فضي وقصد الحفاظ على طاقة إنتاج سجائر 20 مارس ذهبي ومتابعة نسق المبيعات تمت مراجعة برنامج إنتاج السجائر المذكورة من 10 م.ع إلى 05 م.ع التي تمت مراجعته في إطار تحيين ميزانية سنة 2018 (شهر أوت) إلى 1,75 م.ع.
- تقوم الوكالة بمناولة تصنيع سجائر 20 مارس دولي لدى مصنع التبغ بالقيروان ولكن هذه الأخيرة ونظراً لعدم توفر الأعوان لتشغيل فريق ثالث للعمل بسبب الإحالة على التقاعد العادي لعدد هام من الأعوان دون أن يتم تعويضهم نظراً لتأخر تنفيذ مناظرات الانتداب، مما جعل الوكالة تراجع الكمية التعاقدية من 60 م ع إلى 50 م.ع. التي تمت مراجعتها في إطار تحيين ميزانية سنة 2018 (شهر أوت) إلى 33,2 م.ع وتغيير صيغة العقد في بداية شهر أكتوبر 2018.
- وفي نفس إطار مناولة تصنيع سجائر 20 مارس ذهبي لدى الشركة التونسية للتبغ والاستثمار وهي شركة مصادرة تعاني من صعوبات مالية حالت دونها وتنفيذ عملية صيانة معدات الإنتاج

الخاصة بها والتي لم تمكنها من إنجاز سوى 63 مليون عبلة مقابل 70 مليون عبلة مبرمجة في السنة

■ وحيث عرفت سنة 2018 تطور عدد السياح الوافدين على تونس وتفاديا لكل مظاهر المضاربة والاحتكار في السجائر الأجنبية قامت الوكالة بالترفيه في كمية مبيعات السجائر الأجنبية ب 9 م.ع حيث تم الترفيه في الكمية من 114 م.ع المبرمجة في عقد تحسين الأداء إلى 123 م.ع في الميزانية التقديرية لسنة 2018 والتي أدت مزيد تعميق خسائر المؤسسة نتيجة تدهور سعر الصرف وإرتفاع حجم المبيعات.

■ لكن تجدر الملاحظة بأنه بالرغم من عدم تحقيق مجمل البرامج بعقد تحسين الأداء لسنة 2018 إلى أن بداية تنفيذ العقد المذكور أدى لتحسن مجمل المؤشرات الفنية والمالية للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بالمقارنة بسنة 2017 لتبلغ نسب التطور 4 % بالنسبة للإنتاج و5,04 % بالنسبة للمبيعات و8,25 % بالنسبة لجباية التبغ و9,67 % بالنسبة للنتيجة الصافية للمؤسسة.

3.2. الشركة التونسية لصناعات التكرير:

جدول 23: تقدّم إنجاز الأهداف الفنية بعقد تحسين القدرة على الأداء للشركة التونسية لصناعات التكرير:

المؤشر	الوحدة	إنجازات السنة المرجعية 2016	إنجازات سنة 2017	تحسين الأهداف (1) المبرمج سنة 2018 بعقد	إنجازات سنة 2018 (2)	الفارق (1) - (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	تحليل الفوارق (1)-(2)
القدرة على تكرير النفط الخام (<= 1,7 مليون طن في السنة)	مليون طن	-	0,912	1.200	1.062	- 0.138	88 %	يعود أساسا لطول فترة التوقف الفني للمصفاة لغاية الصيانة و تجديد الفرن ووحدة التقطير الجوّي التي تعتبر الوحدة الرئيسية بالمصفاة لمدة 90 يوما عوضا عن 30 يوما.
متوسط التدفق (< 3 240 م3 في الساعة)	م3/ ساعة	-	190	220	194	- 6	88%	تطور هذا المؤشر مرتبط بانتهاء أشغال استبدال عمود وحدة التقطير الجوي التي تم إرجائها إلى الثلاثي الثاني من سنة 2019 عوضا عن الثلاثي الرابع من سنة 2018 (90 يوم). و يرجع هذا إلى وجود تأخير على مستوى إجراءات إسناد الصفقة.
معدل التوقف الفني للصيانة باليوم (< 30 يوم كحد أقصى في السنتين)	أيام	-	123	90	90	0	100 %	لم تتجاوز مدة التوقف ما هو مبرمج إلا أنها تجاوزت معدل التوقف الفني بحكم تواصل أعمال تجديد الوحدة الرئيسية للمصفاة.
معدل الإستهلاك الداخلي / النفط الخام المكرر (< 2,6%)	%	-	3.24%	2.65%	2,66%	-0.01%	100 %	تم تحقيق ما هو مبرمج ويعود ذلك للتحسينات المدخلة على الفرن
معدل خسائر الاستغلال / النفط الخام المكرر (< 0,7%)	%	-	0.82%	0.69%	1.03%	- 0.34 %	49%	التأخير الحاصل في إنجاز الاستثمارات حال دون تحقيق ما مبرمج في هذا الشأن
معدل تغطية الإنتاج / الاستهلاك الوطني (<= 25%)	%	-	14%	18%	12 %	-6 %	66%	يعود الفارق إلى التوقف الإضطرابي لوحدة التهذيب الحفري (وحدة إنتاج البنزين) بحكم نشوب إشكالية على مستوى تزويد مركز تعبئة مادة غاز البترول المسيل بمستودع "عجيل" بينزرت التابع للشركة الوطنية لتوزيع البترول مما أثر سلبا على إنتاج مادة البنزين و بالتالي على مستوى نسبة تغطية مبيعات المواد البترولية المنتجة لحاجيات الاستهلاك الوطني

مؤشرات فنية

جدول 24: تقدّم انجاز الأهداف المالية بعقد تحسين القدرة على الأداء للشركة التونسية لصناعات التكرير:

المؤشر	الوحدة	إنجازات سنة 2017	البرمج سنة 2018 بعقد تحسين الأهداف (1)	إنجازات سنة 2018 (2)	الفارق (1)-(2)	نسبة الانجاز (1)/(2)	تحليل الفوارق (1)-(2)
نشاط التكرير مبيعات المحلية للمواد المنتجة:	مليون دينار	494.1	689.3	530.7	- 158.6	77 %	يعود الفارق إلى عدم تسويق الكميات المبرمجة من مادة البنزين ويعزى ذلك إلى التوقف الاضطراري بوحدة الإنتاج.
صادرات المواد المنتجة:	مليون دينار	396.4	611.4	758,3	146,9	124 %	يفسر الفارق بتطور الأسعار و سعر الصرف
مجموع مداخيل نشاط التكرير	مليون دينار	846.4	1411.5	1333,3	- 78,2	94 %	يعود الفارق إلى عدم تحقيق الهدف المتعلق بمبيعات للمواد المنتجة
مجموع أعباء نشاط التكرير	مليون دينار	878.5	1605.8	1618,8	13,0	101 %	تم تحقيق ما هو مبرمج في سنة 2018 على مستوى الأعباء وأفضى ذلك لتجاوز الهامش الخام لنشاط التكرير المبرمج والمقدر بـ 194 م د مقابل 285 م د منجز .
نشاط التوريد لمبيعات المحلية للمواد الموردة:	مليون دينار	2781.0	2734.8	3698,6	963,8	%	يعود الفارق لتطور أسعار التسليم بالمصفاة بداية من تاريخ 11 أفريل 2018، حيث شهدت تركيبة الأسعار ارتفاعا في ثلاث مناسبات وهي على التوالي 23 جوان و02 سبتمبر و23 ديسمبر 2018.
مجموع أعباء نشاط التوريد	مليون دينار	3887.6	3718.8	5651,5	1932,7	152 %	يعود ذلك بالأساس للفارق الهام بين سعر البرميل المدرج بعقد البرنامج والمحدد بـ 54 دولار وأسعار الشراء التي بلغت 71 دولار مسجلة فارق بقيمة 17 دولار ونسبة 31 % هذا بالإضافة لتطور سعر الصرف والكميات الموردة والأعباء المتصلة بذلك
نتيجة الاستغلال	مليون دينار	-1220.8	-1246.3	- 2321,0	- 1074,7	186 %	يفسر ذلك للفارق المسجل على مستوى أعباء نشاط التوريد وأن تسجيل نتيجة استغلال سلبية مرده للفارق الهام بين الأسعار البيع المحلية والأسعار الحقيقية (الأسعار العالمية) .
منحة الدولة / تعديل التعريفة	مليون دينار	869.4	1262.0	1500,0	238,0		عدم الوصول إلى ما هو مبرمج على مستوى المبيعات والأعباء أفضى إلى تحمل المالية العمومية مبلغ اضافي يقدر بـ 238 م د أي زيادة في المنحة بـ 19 % مقارنة بما هو مبرمج .
سعر البرميل برنت	BBL/ USD	54,3	54,0	71,0	17,0	131 %	إن الفارق المسجل على مستوى تطور سعر البرميل يمثل العامل الأساسي الذي حال دون تحقيق المؤشرات المدرجة بعقد حسن الأداء لسنة 2018 .
سعر الصرف	TND/ USD	2,419	2,600	2,647	0,047	102 %	نسجل تقارب بين التقديرات والانجازات .

